الجمهـــورية الجزائـــرية الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعــة المسيلـــة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

آليات ضبط الاستقرار في النظام الدولي في ظل غياب القوة المهيمنة

" قراءة في مشروع روبرت كيوهان "

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:
دلالي نادية

إشراف الأستاذ(ة) :
عبلة مزوزي

لجنة المناقشة:

أ د. السعيد ملاح .....رئيسا.
د. عبلة مزوزي.....مشرفا ومقر ار.
أ د. شوقي عرجون.....ممتحنا.

2024/2025

الجمهـــورية الجزائـــرية الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعــة المسيلـــة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

آليات ضبط الاستقرار في النظام الدولي في ظل غياب القوة المهيمنة

" قراءة في مشروع روبرت كيوهان "

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:
دلالي نادية

إشراف الأستاذ(ة) :
عبلة مزوزي

لجنة المناقشة:

أ د. السعيد ملاح .....رئيسا.
د. عبلة مزوزي.....مشرفا ومقر ار.
أ د. شوقي عرجون.....ممتحنا.

2024/2025

* ملحق بالقرار رقم .....1082..... المؤرخ في ..... 2020 ديسمبر 17 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي اسفله،

السيد(ة): ..... الصفة: طالب، استاذ، باحث طالبة .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 206440356 والصادرة بتاريخ 09 فيفري 2021 .

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: آليات ضبط الاستقرار في النظام الدولي في ظل غياب القوة المهيمنة - دراسة في مشروع مودرن كوهايا

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ .....

توقيع المعني (ة)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

[ٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا]

سورة الإسراء23

إلى من علماني كيف أكون مختلفة

أبـــي &أمـــي

إلى من كانوا السند الدائم أفراد عائلتي الكريمة، الذين ساندوني بصبرهم وتشجيعهم اللامحدود، فكانوا خير سند في لحظات التحدي والإنهاك، خاصة صغيرة البيت، التي لم تكن فقط متابعة دقيقة لمسار هذه المذكرة بل كانت أيضا السند الذي خرج بهذا العمل إلى النور وكانت بصمتها واضحة في كل تفصيل، لها كل الامتنان والتقدير

أختي

"ســـــلام"

كما أوجه تحية تقدير إلى كل زملائي الذين شاركوني المراحل الصعبة من هذه التجربة العلمية، واقتسموا معي ساعات البحث والنقاش وبالأخص صديقتي التي كانت دوما إلى جانبي بنصائحها وتوجيهاتها الصادقة، كانت دعما حقيقيا لي.

"اسمهـــــان"

شكـــر

الحمد والشكر لله على أن وفقني لإتمام هذا العمل فما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا الله،

أتوجه أولاً بالشكر الجزيل إلى أستاذتي المشرفة على متابعتها لهذا العمل من خلال توجيهاتها خلال مشوارنا العلمي الأستاذة

"عبلة مزوزي"

كما أشكر أسرتي الثانية في قسم العلوم السياسية، على ما وفروه من بيئة علمية محفزة، وحوارات أكاديمية أثرت في مساري البحثي وأغنته، أخص بالشكر الجزيل للأستاذ الذي قدم لي يد المساعدة في اختيار عنوان هذا البحث الأستاذ.

"مـلاح السعيد"

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل وتقديمهم ملاحظات قيمة.

وأخيرًا، فإن كان في هذا العمل ما يستحق الإشادة، فذلك بفضل من الله أولاً، ثم بتوجيهات من أساتذتي، أما ما فيه من قصور أو نقص، فهو جهدي الخاص، أقدمه بكل تواضع، راجية أن يكون لبنةً في صرح البحث العلمي.

ما لفت نظري أثناء قراءة السيرة الذاتية لروبرت كيوهان، وهو بصدد اكتشاف لماذا يستمر التعاون رغم تراجع الهيمنة في كل حالة، يقول سبق طرح هذا السؤال ثلاث إلى أربع سنوات من التفكير المرتبك وكان من الضروري إكمال الدراسة بعد أن أصبح السؤال واضحا:

"إن جوهر الاكتشاف يكمن في أن تكون في حيرة عميقة، بشأن أسئلة يفترض بك أن تكون جديرا بها".

هذا ما جعلني أعمل بها لإعداد هذا العمل، والتي ستستلمونها في ثنايا الصفحات، وأملي أن يكون عملي المتواضع قد أصاب ولو بقليل هذه النصيحة.

خطـــة الدراســـة

- **مقدمة**

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للهيمنة

- **المبحث الأول: النقاشات الفكرية حول مفهوم الهيمنة في العلاقات الدولية**
  - المطلب الأول: قراءة في مفهوم الهيمنة
  - المطلب الثاني: الهيمنة والمفاهيم المتعلقة بها
  - المطلب الثالث: تطور مفهوم الهيمنة في المدراس الفكرية
- **المبحث الثاني: السياق الفكري والنظري لظهور مشروع روبرت كيوهان**
  - المطلب الأول: النظام الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية
  - المطلب الثاني: أزمة النظام الليبرالي
  - المطلب الثالث: الحاجة إلى اطار نظري جديد

الفصل الثاني: مناقشة مشروع روبرت كيوهان

- **المبحث الأول: المسار الأكاديمي والفكري لكيوهان**
  - المطلب الأول: التكوين الشخصي والأكاديمي
  - المطلب الثاني: تطور مشروع روبرت كيوهان النظري
  - المطلب الثالث: المشروع المؤسسي (بعد الهيمنة)
- **المبحث الثاني: الافتراضات الأساسية لمشروع بعد الهيمنة**
  - المطلب الأول: الدول فواعل عقلانية
  - المطلب الثاني: دور المؤسسات في دعم التعاون
  - المطلب الثالث: التعاون الدولي في غياب الهيمنة

الفصل الثالث: أساليب برهنة كيوهان على مشروعه

- **المبحث الأول: الأسس النظرية والمنهجية عند كيوهان**
  - المطلب الأول: نظرية الألعاب بوصفها تقنية تفسيرية
  - المطلب الثاني: البرهنة من خلال الأمثلة التاريخية
- **المبحث الثاني: إخفاقات وحدود النظرية**
  - المطلب الأول: انتقادات المدرسة الواقعية

- المطلب الثاني: التحول في مفهوم القوة
  - الخاتمة
  - قائمة المصادر والمراجع
  - فهرس الموضوعات
  - الملخص

مقدمـــــــة

شهدت البيئة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تحولات جذرية أعادت تشكيل تصورنا لمفاهيم مثل القوة، الهيمنة، والتعاون الدولي، واذا كانت القرون الماضية قد طبعت في الغالب بمنطق القوة المهيمنة، سواء عبر إمبراطوريات استعمارية أو قطبية ثنائية كما في فترة الحرب الباردة، فان العقدين الأخيرين من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين أفرزا واقعا مغايرا، تراجعت فيه فعالية الهيمنة وتزايدت فيه مظاهر الترابط المتبادل والتفاعل المؤسسي. وقد برز في هذا السياق مشروع روبرت كيوهان كأحد أبرز الاسهامات النظرية التي سعت لفهم هذه التحولات من خلال مقاربة ليبرالية مؤسساتية، تضع التعاون الدولي في قلب النظام العالمي، حتى في ظل غياب سلطة مركزية مهيمنة.

تنبع أهمية هذا المشروع في سعيه للإجابة على جملة من الاستفسارات، حيث قدم كيوهان ضمن اطار هذا المشروع نظرية تعاونية ترتكز على مفاهيم مثل الترابط المعقد، القواعد والنظم والطبيعة العقلانية للدول كمشكلات رئيسية ومركزية في بناء نظام دولي مستقر، بعبارة أخرى فان كيوهان لا يرفض منطق الفوضى لأنه يسعى إلى تقويض آثارها السلبية عبر آليات مؤسسية وقواعد مشتركة.

تقاربت ثلاث عوامل بين عامي 1970-1985 لحساب ظهور مجال الاقتصاد السياسي العالمي، وللأهمية التأسيسية لرؤى كيوهان التي توجت بنشر بعد الهيمنة، شهدت هذه الفترة عددا من المنعطفات الحرجة في الاقتصاد في الاقتصاد السياسي العالمي، مع تزايد الضغوط، وانهيار النظام النقدي الدولي لشركة بروتون ودوز والأزمة النفطية مما أدى إلى حالة الترابط الاقتصادي بين الدول الصناعية الغربية.

بالإضافة إلى ذلك يجب فهم عمل كيوهان في علاقة جدلية مع التطورات النظرية التي تحدث داخل المنظور الواقعي النموذج المهيمن أنداك في نظرية العلاقات الدولية، في خلفية هذه التطورات الحاسمة المذكورة أعلاه يمكن أن يظهر عمل كيوهان حيث بدأ عقد الواقعيين في التراجع، وشكل مفارقة إلى حد كبير نتيجة لنجاح كنيت والتز في اعادة صياغة واقعية منهجية وقوية مع نظريته للسياسة الدولية.

إن اختيار مشروع كيوهان موضوعا للدراسة ينطلق من ادراك لحجم التحول في إطار التنظير العلاقات الدولية، فهو لم يكتفي بتخطي النموذج الواقعي الذي يربط استقرار النظام الدولي بوجود قوة مهيمنة ضامنة، بل يقترح نموذجا تفسيريا بديلا يربط بين الاستقرار والتعاون، ويجعل من المؤسسات الدولية فاعلا مركزيا، جاءت أطروحته في لحظة مفصلية من تاريخ العلاقات الدولية، حيث شهدت تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن دورها القيادي بعد مجموعة من الأزمات في النظام النقدي العالمي، وكذا الخسارة في الحرب الفيتنامية، مع صعود فواعل جديدة في النظام العالمي، ما أعطى لأفكاره زخما عمليا ونظريا.

لا تقتصر أهمية كيوهان على بعده النظري فقط، بل تمتد إلى عمله من خلال تقديمه نظريته الليبرالية المؤسساتية، التي تمثل حلقة وصل بين الواقعية والليبرالية وتؤسس لما يعرف بالجدل النيوو ليبرالي

النيوو اقعي، فبدلا من تقديم أطروحة راديكالية مناقضة يعيد كيوهان صياغة منطلقات الواقعية الجديدة بطريقة تسمح بفهم التعاون الدولي باعتباره خيارا عقلانيا حتى في ظل النظام الدولي المفتقر لسلطة عليا.

تهدف هذه المذكرة إلى تقديم قراءة تحليلية معمقة لمشروع روبرت كيوهان حول آليات الاستقرار في غياب القوة المهيمنة .

أولا/ أسباب اختيار الموضوع:

توزعت بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، فالذاتية منها كانت:

ميولي إلى الجانب النظري التي تعتبر بوابة فهم باقي التخصصات في حقل العلاقات الدولية، بالإضافة إلى أن الموضوع لم يتطرق له من قبل، وكذلك المواضيع النظرية تتيح لنا قدر من الحرية، والنقد و اعطاء تصورات بديلة.

رغبة مني في البحث وكذا إهتمام اكاديمي معمّق، بإشكالية الاستقرار في غياب المركز أو الضامن، وهي اشكالية تتكرر عبر التاريخ وتفرض نفسها مجددا في ظل تحولات عالمية متسارعة.

أما الأسباب الموضوعية فتمثلت في:

- تعتبر النظرية أداة مهمة في الممارسات الدولية، لذا فالحفاظ على الوضع القائم في فترات مختلفة من غير الممكن لأنه في كل وقت يأتي تفسير لدحض تفسير آخر. الموضوع الذي أنا بصدد دراسته هو جديد والدليل على ذلك عدم وجود مراجع مترجمة التي تناقش هذا الموضوع، اذ أن أغلبها ترجمتها بجهدي الخاص، توجد بعض الاشارات الطفيفة لإسهامات روبرت كيوهان، لكنها لا تفي بحجم مذكرة تخرج بهذا العنوان.
- محاولة فهم التحولات التي برزت فيها أطروحة كيوهان، مع فهم وتقديم تفسير نظري مع أحداث تاريخية، أسهمت في بلورته على ساحة التنظير في العلاقات الدولية.
- فهم التطورات البارزة في الليبرالية المؤسساتية.

ثانيا/ أهمية الموضوع

أ/ الأهمية العلمية:

موضوع الدراسة نظري بالدرجة الأولى، تكمن أهميته في أنه يمّس جوانب عديدة في تخصص العلاقات الدولية، النظريات العلاقات الدولية، الاقتصاد السياسي العالمي، السياسة الخارجية وتتبع سلوك الدول، من خلال نظرية الاختيار العقلاني، إذ أن الليبرالية المؤسساتية التي تمثل الاسهام النظري لروبرت كيوهان أنه يفسر استمرار التعاون حتى بعد تراجع الولايات المتحدة في أداء دور ريادي وقيادة العالم، وذلك عبر مجموعة من الافتراضات الأساسية إلى تفسيرها عبر مجموعة من الأساليب والآليات الكفيلة بذلك.

كذلك تنبع أهمية الدراسة من ارتباطها الوثيق بإحدى القضايا المحورية في أدبيات العلاقات الدولية، وهي إمكانية تحقيق الاستقرار في بيئة مركزية. كما أن إعادة قراءة مشروع كيوهان تسهم في إثراء النقاش حول مستقبل النظام الدولي، خاصة في ظل التشكيك المتزايد في فعالية المؤسسات.

ب/ الأهمية العملية:

من الناحية العلمية تتمثل أهمية الموضوع في أنه يعكس تحولات واقعية شهدها النظام الدولي، لا سيما في ظل تراجع الهيمنة الأمريكية، وصعود القوى الجديدة على الساحة العالمية، مما يجعل من الضروري البحث عن آليات بديلة لتحقيق الاستقرار، كما توفر نتائج الد راسة أداة تحليلية يمكن استخدامها من قبل صانعي السياسات والمحللين لفهم كيف بمكن للمؤسسات أن تعزز التعاون وتمنع الانزلاق إلى الفوضى والصراع، حتى في ظل غياب قوة مهيمنة.

إن هذا النوع من الدراسات يفتح الباب أمام التفكير العملي في بدائل الهيمنة، خصوصا في القضايا العابرة للحدود مقل تغير المناخ، التجارة العالمية، والامن الجماعي، حيث يصبح التنسيق المؤسسي والتفاعل المتعدد الأطراف أمرا حيويا.

ثالثا/ أهداف الموضوع:

تحاول هذه الدراسة تقديم مجموعة من الأهداف العلمية والمعرفية، من بينها:

تحليل الأسس النظرية التي يرتكز عليها مشروع روبرت كيوهان لفهم النظام الدولي دون هيمنة.

تقديم قراءة لمسار تطور الفكر المؤسسي في العلاقات الدولية، انطلاقا من مساهمات روبرت كيوهان.

التأسيس لفهم جديد لآليات الاستقرار في النظام الدولي بما يتيح تجاوز الثنائية التقليدية بين الفوضى والهيمنة.

وكذا ابراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية في ضبط سلوك الدول، وتحديد مدى فاعلية هذا الدور في ظل غياب سلطة مركزية.

رابعا/ إشكالية الموضوع:

أ/ الإشكالية الرئيسية:

شهد النظام الدولي تحولات جذرية مع تراجع الهيمنة الأحادية وازدياد تشابك المصالح بين الفاعلين الدوليين، مما دفع إلى التساؤل حول طبيعة الاستقرار الممكن في ظل غياب قوة مهيمنة تنظم العلاقات الدولية، برزت أطروحة كيوهان و محاولة تفسير استمرار التعاون الدولي في ظل تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية، وتنطلق الدراسة من إشكالية محورية لهذا البحث و هي:

إلى أي مدى يوفر مشروع روبرت كيوهان إطارا تفسيريا فعّالا لفهم آليات الاستقرار في النظام الدولي في ظل غياب القوة الأمريكية؟

ب/ التساؤلات الفرعية:

يتفرع على هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية، نوجزها كما يلي:

- ماهي أهم التحولات والمعطيات التي ساهمت في بروز مشروع روبرت كيوهان؟.
- ماهي الأسس النظرية التي يرتكز عليها كيوهان في بناء مشروعه؟.
- ما هو دور المؤسسات في مشروع روبرت كيوهان؟ وهل يمكن الحديث عن بدائل مستدامة عن الهيمنة في ظل تنامي الترابط الدولي؟.
- ماهي أهم الافتراضات التي بنيت عليها أطروحة كيوهان؟
- كيف برهن كيوهان على إمكانية تحقيق التعاون دون هيمنة؟

- ماهي حدود هذا المشروع وإخفاقاته في مواكبة التحولات المعاصرة في النظام الدولي؟

خامسا/ حدود المشكلة:

أ/الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تحليل مشروع روبرت كيوهان حول إمكانية تحقيق الاستقرار في النظام الدولي في ظل غياب قوة مهيمنة، بوصفه نموذجا ليبراليا مؤسسيا مغايرا للواقعية التقليدية، وتتناول هذه الدراسة المفاهيم التحليلية لهذا المشروع مثل: التعاون الدولي، المؤسسات، الأنظمة الدولية، يتناول البحث فهم منطلقات كيوهان الفكرية من خلال تأثره بالنظريات الأخرى في حدود المقارنة الضرورية.

ب/ الحدود المكانية:

تتناول الدراسة النظام الدولي ككل، دون التركيز على منطقة جغرافية محددة، لكنها تستعرض حالات نموذجية تعكس تحول النظام الدولي من الأحادية إلى التعددية القطبية.

ج/ الحدود الزمانية: مشروع روبرت كيوهان كما عرف في أبيات العلاقات الدولية يعد الانطلاقة الحقيقية له في كتابه الأهم ما بعد الهيمنة التعاون والنزاع في السياسة العالمية الصادر سنة 1984 وهو العمل الذي أسس لما يعرف اليوم "بالليبرالية الجديدة المؤسساتية" (Néolibéral Institutionnalism)، فهي تيار في مواجهة الواقعية الجديدة التي بلورها كنيت والتز.

فجذور نظرية كيوهان تعود إلى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينيات، وخاصة أعماله التي كتبها أثناء وبعد شراكته مع جوزيف ناي، بينما نضج المشروع بصيغته النهائية والكاملة 1984، بعد ذلك استمر

كيوهان في تطوير أفكاره. تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من 1984 وهو تاريخ صدور كتابه بعد الهيمنة الذي شكل المنطلق الأساسي لمشروعه النظري حول التعاون الدولي، وصولا إلى العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

سادسا/ فرضيات الموضوع:

حاولنا الاجابة على السؤال الذي طرحناه في الإشكالية من خلال صياغة مجموعة من الفرضيات يمكن اختبارها من خلال ثنايا البحث، وهي كالتالي:

أ/ الفرضية الرئيسية:

- أن التعاون الدولي مستمر حتي في غياب القوة المهيمنة في ظل وجود مؤسسات دولية قوية.

ب/ الفرضيات الفرعية:

كما تفرعت الدراسة إلى مجموعة من الفرضيات، من أبرزها:

- يعرف النظام الدولي مستويات من التعاون والاستقرار ولا يرتبط حصريا بوجود قوة مهيمنة، بل يمكن تحقيقه من خلال تفعيل المؤسسات الدولية، وزيادة التنسيق وتقليل تكاليف المعاملات، وتوفير المعلومات وتعزيز الثقة بين الفاعلين.
- تؤدي المؤسسات دورا محوريا، إذا ما وضعت قواعد مؤسسية وآليات واضحة وقابلة للتنفيذ

سابعا/ أدبيات الدراسة:

اقتضت حيثيات الدراسة العودة إلى الأدبيات التي تناولت الموضوع، وبالبحث على مستوى الأدبيات العربية، قليلة هي التي تناولت مشروع كيوهان أو أطروحته بالتفصيل إلا على مستوى النظرية الليبرالية الجديدة، والتي تناولي اسهامات روبرت كيوهان بأسلوب مقتضب، لذلك سعينا للحصول على بعض الأدبيات الغربية والتي تناولت أطروحة كيوهان بإسهاب، خصوصا فيما تعلق بتطويره للنظرية المؤسساتية وفكرة أن التعاون موجود بدون هيمنة.

كتاب "ما بعد الهيمنة التعاون والخلاف في السياسة العالمية After Hegemony : Cooperation Economy and Discord in the World Political"، لمؤلفه Robert O. Keohane روبرت كيوهان، (غير مترجم) إلى اللغة العربية يقدم نظرية مؤسساتية للسياسة العالمية تتحدى الفكر السائد بأنه لا يمكن التعاون بين الدول بدون ضامن لاستقرار النظام الدولي، يسعى هذا الكتاب إلى اظهار كيف يمكن أن نغير الاستراتيجيات التكيفية لبناء المؤسسات، وبالتالي تعزيز التعاون المتبادل، قدم فيه تصورا بديلا عن التصورات الواقعية، كيوهان يعتبر أن المؤسسات الدولية ليست تابعة للقوة المهيمنة، بل فاعل مستق نسبيا قادر على تقليص تكاليف التعاون، وتعزيز الثقة المتبادلة عبر آليات تكرار التفاعل وتوفير المعلومات وتقليص الغش. الكتاب يمثل لحظة انعطاف في التنظير الليبرالي، مع الاعتماد على نظريات الاقتصاد السياسي ونظرية الألعاب.

كذلك مقال بعنوان "The demande For international régimes" لمؤلفه روبرت كيوهان، يتناول بالتفصيل دور والوظائف التي تؤديها الأنظمة الدولية في تسهيل التعاون بين الدول، جادل كيوهان بان الأنظمة الدولية تسهل عمليات التعاون المفيد للطرفين في حالة عدم وجود مهيمن.

كتاب المؤسسات الدولية وقوة الدولة(Institutions and state Power1989)،(غير مترجم) يشرح فيه كيوهان فكرته حول السياسة العالمية على أنها مبنية على مؤسسات، وأن هذه المأسسة هي التي تعزز آفاق التعاون بين الدول، ويستعرض كيوهان أنماط مختلفة من المؤسسات، يعرض الكتاب كيف تسهم المؤسسات في بناء قوة الدولة، وتعمل كآليات تنظيمية تساعد على إدارة النزاعات وتطوير التعاون الدولي كما يبرز أهمية المؤسسات في تشكيل بنية النظام الدولي.

ثامنا/ المقاربة المنهجية للموضوع:

تعتمد هذه الدراسة على مقاربة تحليلية- نقدية في تناول مشروع روبرت كيوهان حول آليات الاستقرار في النظام الدولي في غياب القوة المهيمنة، وذلك بالاستناد إلى:

المنهج الوصفي التحليلي، الذي يسمح بتتبع التطور النظري لمشروع كيوهان و أهم المنعطفات التاريخية التي أسهمت في بلورة أطروحته، وكذا الفرضيات التي يقدمها كيوهان ضمن سياق تطور الفكر الليبرالي المؤسسي الجديد، وربطها بالمتغيرات التي حدثت على مستوى النظام الدولي.

المنهج المقارن، من خلال تحليل أوجه التمايز والاختلاف بين النموذج الهيمني والمؤسسي الذي يدافع عليه كيوهان، مما يتيح تقييم فعالية نموذج ما بعد الهيمنة في تفسير ظاهرة التعاون الدولي.

تاسعا/ صعوبات البحث:

من الصعوبات التي واجهتها في إنجاز هذا البحث نذكر ما يلي:

1- عملية الترجمة أخذت منا جهدا ووقتا كبيرين، من جهة صعوبة العثور على مصطلحات ومعاني مرادفة للغة العربية التي ترد في المراجع الأجنبية جعلتنا نواجه صعوبة في عملية ترجمتها ونقلها بطريقة صحيحة دون الخلط ونقل النص بطريقة غير صحيحة لصاحبها.

2- عدم تحكم الطالبة في اللغة الانجليزية فوّت عليه الاقتصاد في الوقت والجهد، رغم الاستعانة بتقنيات الترجمة المتوفرة خصوصا الالكترونية.

عاشرا/ تبرير خطة الموضوع:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة والتحقق من الفرضيات اقتضت منا خطة تتوافق مع المنحى العام الذي تسلكه هذه الدراسة، وذلك بالانتقال التدريجي من تتبع التحولات التي أفضت إلى ظهور المشروع إلى عملية تحليل و تفكيك الأطروحة، كما حاولنا تقديم الحجج والبراهين التي صاغها كيوهان.

وعليه قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول الذي تناول البناء المفاهيمي والنظرية إلى دراسة المضامين الفكرية للهيمنة في العلاقات الدولية، حيث تناولنا مبحثين الأول كان انطلاقا من المفاهيم التي تطرق إليهما الباحثين وكذا التداخلات الموجودة بينه وبين بعض المفاهيم الأخرى، والتي ساعدت في بلورة المفهوم العام للهيمنة التي تتطلب وجود قطب مهيمن لتفعيل استقرار النظام الدولي. بالإضافة إلى المبحث الثاني الذي تناول السياق الفكري والتاريخي وأهم التحولات التي ساهمت في بروز أطروحة كيوهان في ساحة التنظير في العلاقات الدولية.

أما الفصل الثاني والمعنون بمناقشة مشروع روبرت كيوهان النظري، وفيه مبحثين الأول تناول المسار الأكاديمي والفكري لروبرت كيوهان، وذلك من خلال تتبع مسيرته الشخصية والعملية والفكرية التي جعلته من أهم خمسون مفكرا المعروفين في تخصص العلاقات الدولية والمبحث الثاني يهدف إلى تسليط الضوء على أهم الافتراضات الأساسية لمشروعه، والتي تعتبر الركيزة الأساسية لمشروع ما بعد الهيمنة.

أما الفصل الثالث جاء بعنوان أساليب برهنة كيوهان على مشروعه يندرج تحته مبحثين الأول تناولنا فيه الأسس المنهجية والنظرية عند كيوهان تم فيه عرض أهم الأساليب التي فسر من خلالها

وبرهن كيوهان على افتراضاته حول التعاون في غياب الهيمنة، أما المبحث الثاني فتناول إخفاقات المشروع وحدوده وذلك وفقا للمتغيرات الدولية وإعادة هيكلة النظام الدولي.

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي للهيمنة

تعد الهيمنة مفهوما محوريا في حقل العلاقات الدولية، لما لها من دور في تفسير طبيعة النظام الدولي ، وقد ارتبط مفهوم الهيمنة تاريخيا بتحليل علاقات القوة بين الفواعل الكبرى، خصوصا الدول التي تمتلك القدرة على فرض قواعد اللعبة الدولية، سواء عبر التفوق العسكري أو الاقتصادي أو الثقافي ،ومع ذلك فان مفهوم الهيمنة لم يكن دائما واضح المعالم، بل كان محل جدل واسع بين منظري العلاقات الدولية، الذين اختلفوا حول تعريفه .

لذا خصّص هذا الفصل بهدف وضع الأساس النظري يوضح الأسس الفكرية مفهوم الهيمنة، ويمهد لدورها في استقرار النظام الدولي، وكذا استعراض مجموعة من السياقات والأحداث التي أسهمت في تشكيل أفكاره.

المبحث الأول: النقاشات الفكرية حول مفهوم الهيمنة في العلاقات الدولية

يعد مفهوم الهيمنة في أدبيات العلاقات الدولية، من أكثر المفاهيم التي يصعب تحديد معناها، اذ لا يحظى بتعريف واحد مقبول بالإجماع بين الباحثين وتعود هذه الاشكالية الى الطابع المركب للمفهوم، الذي يتداخل فيه ما هو سياسي بما هو اقتصادي، وما هو مادي فضلا عن تفاوت التفسيرات باختلاف المدارس الفكرية. فقد تناولت الواقعية الهيمنة باعتبارها تعبيرا عن التوزيع غير المتكافئ للقوة في النظام الدولي، في حين تنظر اليها المقاربة الليبرالية بوصفها حالة وظيفية ضرورية لضبط الفوضى الدولية، بينما سعت المقاربات النقدية لتفكيك بعدها الايديولوجي والثقافي .

المطلب الأول: قراءة في مفهوم الهيمنة

يتصف مفهوم " الهيمنة" Hegemony بالتعقيد وعدم تحديد مدلوله بوضوح، وتزداد درجة تعقيده في استخدامه في وصف الظاهرة السياسية في العلاقات الدولية، ويتم تفسيرها على حسب تعدد النظريات و رؤى الباحثين، حيث تشترك أغلب الكتابات التي عالجت مصطلح الهيمنة، في عنصرين أساسيين: إما الإكراه والسَّيطرة، أو التَّأثير في بنية النظام الدولي وسلوك وحداته. يستدعي تحليل و فهْم فحوى الهيمنة الرجوع إلى مجموعة من المفاهيم الّتي طوَّرها العديد من المفكِّرين.

أولا : ضبط لغوي

تعني كلمة هيمنة (Hegemonia) بالمعنى اليوناني الأصلي " قيادة." في العلاقات الدولية، المهيمن هو القائد أو الدولة القائدة لمجموعة من الدول، تفترض علاقات فيما بينها....بل إنها ظاهرة سياسية فريدة موجودة ضمن نظام ما بين الدول هو بدوره نتاج ظروف تاريخية وسياسية خاصة.[1]

[1] مارتن غريفيش ، تيري أوكلاهان ، " المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية " ، مركز الخليج للأبحاث ، 2001، ص.449.

ثانيا: ضبط اصطلاحي

هناك اتفاق بين جل الباحثين على إرجاع مفهوم الهيمنة الى المؤرِّخ الإغريقي ثيوسيديدس Thucydides حيث ظهر في وصفه للحرب بين أثينا وإسبارطه (الحرب البيلوبونزية)، حيث اعتبر الهيمنة هي القيادة المشروعة والسَّيطرة السياسية. [1]

ويعرف معجم ميريام وبستر الهيمنة على اعتبارها "النُّفوذ أو السلطة على الآخرين،" ويركز هذا التعريف على الاختلاف بين علاقات القوَّة والسَّيطرة بين الفاعلين .[2]

كما يعرف قاموس بنغوين للعلاقات الدولية " مفهوم الهيمنة يفيد الأولوية أو الزعامة "، وهذه الزعامة يمارسها طرف دولي مهيمن هو عبارة عن دولة تمتلك القدرة الكافية على القيام بهذا الدور، وعلى الدول الأخرى تحديد علاقتها بالطرف المهيمن .[3]

يعرِّف الدكتور ناصر الربيعي الدولة المهيمنة على أنها: " تلك الدولة التي تحوز من القوَّة ما يجعلها تتحكَّم في الدول الأخرى كافة بحيث لا تمتلك أيٌّ منها القدرة العسكرية على شن حروب عليها، وبعبارة أخرى القوة العظمى الوحيدة في نظام دولي لا توجد فيه قوى عظمى أخرى ولا يتطلب بالضرورة أن تمتلك القوة العظمى القدرة على هزيمة كل منافسيها مجتمعين بل يكفي أن تكون هناك فجوة كبيرة و واضحة بينها وبين القوى الكبرى التي تليها". [4]

[1] Andreas Antoniades , " From Theories of Hegemony ' to Hegemony Analysis in International Relations ", in 49th Annual Convention of the International Studies Association (IS A San Francisco , USA , 26-30/3/2008,P.2.

[2] مروة .خليل محمد مصطفى ، " مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية "، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، المجلد 5، العدد9،جتمعة الإسكندرية، 2020 ، ص 79.

[3] غراهام ايفانز .جيفري نوينهام، قاموس بنغو ين للعلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث، د.س.ن، ص.207 .

[4] نصار الربيعي، « دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية "، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2013، ص112.

ويعرفها قاموس أوكسفورد على أنها: "القيادة أو سيطرة دولة واحدة على آخرين". يمكن القول ان مفهوم الهيمنة هنا مرتبط بمدى قوة الدولة. [1]

يعرفها لين سكوت Len Scott بأنها: "سيطرة قوة عظمى اقتصاديا أو سياسيا على منطقة ما " ، من خلال هذا التعريف يمكن إعتبار أن الهيمنة محددة بمعيار سيطرة الدولة على مناطق خارج حدودها .

يعرفها جون آجنو John Ajnew بأنها: «القدرة التي تمتلكها مجموعة من أفراد المجتمع ، لتوجيه المجتمع سياسيا وأخلاقيا عبر الإقناع الثقافي والأخلاقي، ومن غير استخدام أساليب القسر والإجبار السياسي والاقتصادي". الهيمنة معرفة على أساس إيديولوجي (ثقافي ، اجتماعي).[2]

الهيمنة عند كريستوفر لاين Christopher Lyne فهو يفترض أن:" الهيمنة تتعلق بالتغير الهيكلي، لأنه إذا حققت دولة ما الهيمنة فإن النِّظام يتوقف عن كونه فوضويا ويصبح هرميا"،[3] فهو يقول أن الهيمنة تستلزم تقييد فوضوية النظام الدولي، ويفترض أربع سمات أساسية وهي: التفوق الاقتصادي Supremacy Economic والعسكرية، فتوفُّر القوة الصلبة ضروري لخوض أي حرب تحاك ضدها.

أما التفوق الاقتصادي فيتعلق بالسيطرة على الموارد حيث يعتبر عاملا مهما في توسيع النطاق الجغرافي للدولة المهيمنة. الهيمنة تعني طموحات الدولة المهيمنة وفقا للمصلحة الذاتية، أي انشاء نظام دولي لحماية مصالحها الامنية والاقتصادية والايديولوجية. الهيمنة تعني التوزيع الهيراركي، لان هيمنة قوة دولية واحدة اذا فالنظام يعرف بأحادية القطبية. الهيمنة تعني امتلاك الدولة ما يكفي من القوة اللازمة كما يقول وممارستها لضبط النظام الدولي، وهنا الهيمنة تتعلق بإرادة القوة المهيمنة ان تكون قادرة على

[1] Oxford Learner Dictionary , Hegemony , (visited 1 mai ,2025),http:// 124, link/ e7f34.

[2] محمد يوسف الحافي، الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي دراسة في الفلسفة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2014، ض 80.

[3]Carla norr ," Hegemony Hirarchy and Unipolarity :theoritical and empirical Foundation of Hegemonic Order Studies " ,in :William R.Thompson (ed) . Encyclopedia of Empirical International Relations Theory (New York : Oxford University Press, 2017), p.3.

منه التحولات البنيوية في النظام، اذ ان صعود قوى اخرى قادرة على تغيير بنية النسق سيخلق شيئا من الاضطراب داخل النسق.[1]

أنطونيو غرامشي Antonio Gram chi يعرفها على أن لها بعد اجتماعي وثقافي فهي: " القدرة التي تمتلكها مجموعة من أفراد المجتمع لتوجيهه سياسيا وأخلاقيا عبر الإقناع الثقافي والأخلاقي، من غير استخدام القسر و الإجبار السياسي و الاقتصادي ".[2]

الهيمنة بالنسبة له تتم على مستويين: المستوى المادي ومستوى الإيديولوجيا، فالأول لا يتم فيه ممارسة الضغط والإجبار فقط من خلال احتكار قوة الدولة للعنف المشروع، ولكن ايضا من خلال تغيير فكر أفراد المجتمع من خلال ادخال مجموعة من القيم المشتركة الموجودة في بنية المجتمع، والتي تشكل مختلف الانتماءات .[3]

روبرت غلبين robert Gilpin هو واقعي جديد لكم عند الحديث عن الهيمنة ، يصنف ضمن "مدرسة الهيمنة"[4]، حيث يعتبر غلبين الهيمنة أنها من شروط الحفاظ على استقرار النظام الدولي و وجود قوة مهيمنة، بالإضافة إلى اتفاق إيديولوجي و تلاقي المصالح بين الدول، يكون هناك قطب مهيمن عندما "تتحكم دولة واحدة قوية، أو تهيمن على الدول الأقل أهمية في النظام الدولي."[5]

[1] Christopher Layne , The Peace of Illusions : American Grand Strategy From 1940 to the Present ,Covnell University PRESS , Ithaca ,NY , 2007 ,PP.4-6 .

[2] عادل عنتر علي زغلوك، "النظريات المفسرة للأنساق الدولية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية"، جامعة الاسكندرية،ص2018 173.

[3] محمد الامين صوشة، "التنظير الصيني في العلاقات الدولية"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2025/2024، ص18.

[4] Duncan , sandal ," the limits of stability theory , "international organization, vol, 39,mo,4(auturn 1985).p.580.

[5] Robert Gilbin , "War and chang in world politics "cambridge university press. Cambridge.1981, p.29.

ويرى أن غياب قوة مهيمنة ضروري لوجود اقتصاد دولي ليبرالي والتجربة التاريخية تشير أن غياب القوة المهيمنة يصعب في ظلها استدامة التعاون واحتمالية لبروز الصراع[1]، وهذا يحيلنا أنه لاستقرار النظام الدولي وجب استخدام القوة للحفاظ عليه بالإضافة الى تحمل تكاليف دعم النظام، يشير

إلى أن الدول القوية مثل أمريكا وبريطانيا في فترات تاريخية مختلفة هي من تفرض النظام النقدي والتجاري العالمي من خلال دعم التجارة الحرة، وتحمل تقليل أعباء الحواجز التجارية وتوفير العملة المستقرة.

ويرى غلبين أنه في حدوث حرب الهيمنة الحل لمشكلة عدم التوازن المتزايد الذي ينشأ بسبب التغير في ترتيب القوة داخل النظام الدولي، فهذه الحرب تؤسس لما يسميه " التسلسل الهرمي الواضح من الهيبة المطابقة للتوزيع الجديد للقوة في النظام"[2]، وبالتالي يعاد تشكيل نظام دولي جديد وترسيم قائد جديد يعيد هيكلة قواعده تبعا لمصالحه .

كما يرى أن الدولة المهيمنة يجب أن تتوفر على عدة معطيات وهي القدرة الاقتصادية، وامتلاك القوة العسكرية بالإضافة إلى مشاركة الإيديولوجيا والأفكار مع الدول الأخرى، وذلك نتيجة الخوف من قوتها.[3]

قدم غيلبين تصورا عن الكيفية التي من خلالها يحقق النظام الدولي الاستقرار، حيث افترض عدم وجود توازن بين أقطاب النظام في ظل وجود قطب واحد مهيمن يستفيد الجميع .

أما تشارلز كيندلبيرغر charles kindeleberger في نظره الدولة المهيمنة هي التي تستطيع حماية النظام الليبرالي في فترات الأزمات، حيث أشار في إحدى كتاباته أن النظام الاقتصادي قبل 1914م

[1] Rrobert Gilbin, "the political Economy of international relation , Princeton university press , Princeton , NJ , 1967, P.88.
[2] Ibid.
[3] Rrobert Gilbin , war and change , p198.

كانت القوة المالية المطلقة لبريطانيا العظمى، هي التي عملت على الحد من مشكلة التعاون الدولي وذلك تبعا للسياسة التي تخدم مصالحها الذاتية[1]، وتناول كيند لبيرغر الهيمنة في شقها الاقتصادي، حيث أن تركيز القوة في يد الدولة المهيمنة سيخدم مصالحها ومصالح الدول الأخرى، وفي نفس الوقت فإن تراجع الهيمنة، يؤدي إلى فوضى في السياسة الدولية[2]، كما جادل أنه لكي يكون الاقتصاد العالمي مستقرا، فإنه يحتاج إلى من يعمل على استقراره.

ووفقا لهذا التحليل، فان حالة الفوضى التي سادت العالم في سنوات الثلاثينات من القرن الماضي، هي تراجع الهيمنة البريطانية، وتراجع اقتصادها وعدم تولي القيادة من طرف أي دولة أخرى وأخذ دور المهيمن على الاقتصاد العالمي. ويرى كيند لبيرغر أن الهيمنة لها خمسة واجبات للحفاظ على استقرار النظام الدولي وهي: الحفاظ على سوق مفتوحة للسلع، توفير قروض طويلة المدى أثناء فترات الركود، ضمان وجود نظام مستقر لأسعار الصرف وأداء دور المنسق للسياسات الاقتصادية الكلية، وأخيرا العمل على ضمان توفر السيولة فتكون" مُقرض الملاذُ الأخير"، وافتراضه قائم على وجود دولة تهيمن، أسماها "المستبد الخيِّر" لحماية التجارة الحرة وتوفير المنافع العامة. [3]

كما يوحي كند لبيرغر أن الاستقرار الاقتصادي يحتاج إلى دولة مهيمنة جديدة، أو مجموعة قواعد متفق عليها ملزمة للجميع (بما في ذلكّ الدولة المهيمنة المصابة بالضعف)، أو إلى تنسيق متواصل للسياسات فيما بين القوة الاقتصادية المهيمنة. ويشير إلى أن دور القوة المهيمنة الحاسم هو إدارة الأزمات وليس مجرد دور روتيني يتمثل في المحافظة على النظام، إذا يتعين أن يكتب البقاء لاقتصاد عالمي

[1] براون كريس، فهم العلاقات الدولية ، ترجمة : مركز الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 2004، ص198.
[2] عبدالوهاب. عميري، "وهم الاستقرار بالهيمنة في ظل تغير القوة والتنافس الدولي " ، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد السادس ،العدد الاول، الجزائر، 31/03/2022، ص81.
[3] Mat thaw Gillard, °Hegemonic Stability Theory and the Evolution of the Space Weaponization Regime During the Gold War, " Unpublished Master Thesis, the University of British Columbia, 2006, p.17.

ليبرالي يجب أن تكونّ القوة المهيمنة قادرة وعازمة على الاستجابة بسرعة للتهديدات الموجهة للنظام، ولهذا يفضل استخدام مصطلح "زعامة" أو "مسؤولية".[1]

يعبر جون مرشا يمرJohn Mersheimer، أن السعي إلى الهيمنة هو الخيار الأفضل لضمان البقاء في نظام دولي عدائي ، حيث يعرف القوة المهيمنة بأنها:" دولة بلغت من القوة ما يمكِّنها من

السيطرة على كل الدول الأخرى في النظام". موضحا أن هناك اختلاف بين الهيمنة الإقليمية والعالمية، والأجدر هو التركيز على الهيمنة الإقليمية لأن ذلك سيؤدي إلى منافسة شرسة .[2]حيث يفترض ميرشايمر

بأن التفوق المطلق في القوة والهيمنة هما أكثر ضمانتين لتحقيق الاستقرار في النظام الدولي، حيث يعتقد أن الدول الكبرى تسعى الى تحقيق أمنها في ظل البيئة الدولية الفوضوية عن طريق التفوق في الإنفاق على نحو يجعلها تمارس هيمنتها على النسق الدولي.[3]

روبرت كوكس Robert Cox، يفترض كوكس أن للهيمنة ثلاثة ركائز أساسية وهي: القدرات المادية، والأفكار، بالإضافة الى المؤسسات، وهده الركائز هي التي تفرض ضغوطا على المجتمع من خلال علاقة متبادلة فيما بينها. ويفترض بأن الهيمنة على المستوى الأعلى، وذلك من خلال البنية الفكرية للطبقة الاجتماعية الوطنية.[4] يقدم كوكس تعريفا للهيمنة من منطلق جرامشي فيقول هي: "بِنية اجتماعية وسياسية واقتصادية تتجلى الهيمنة في المعايير والمؤسسات الفكرية والآليات العالمية، التي

[1] روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي العالمي، مركز الخليج للأبحاث ، الامارات العربية المتحدة ،2004 ، ص.107-108 .

[2] جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم :(الرياض : جامعة الملك سعود ، 2012) ، ص.50.

[3] عادل عنتر علي زعلوك، مرجع سبق ذكره، ص176.

[4] Goda Dirzauskaite & Nicolae Cristinel Ilinca ," Understanding Hegemony ' in International Relations Theories ", Aalborg University , 31-05-2017,p.31.

تضع القواعد العامة لسلوك الدول وقوى المجتمع العالمي العبر وطني، والقواعد التي تدعم النمط السائد للإنتاج".[1]

وفي مناسبة أخرى يقول أن أدبيات العلاقات الدولية لم تعد قادرة على تفسير تراجع وتذبذب النظام العالمي وعدم استقراره " فإذا تزامنت هيمنة دولة واحدة مع نظام مستقر في بعض المناسبات ، وليس في كلها فقد تكون هناك لعض المزايا في النظر عن كثب إلى ما هو المقصود بالاستقرار".[2]

أما جون ايكنيبري John Ikenberry ، فهو يرى أن أمام الدولة الفائزة في حرب ثلاث خيارات: إما أن تكون محايدة وبعيدة عن الصراعات ، إما الدخول في حروب من أجل الهيمنة والتفوق، و

إما ترسيم نظام لخدمة مصالحها من خلال الشرعية والولاء من الدول الأخرى وهنا يسميه "النظام الدستوري"[3]، هذا المصطلح يعني به النظام الدولي وقد استخدمه ايكنيبري لتفسير قوة الولايات المتحدة، النظام الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وهو نظام يرتكز على ثلاث عناصر وهي : الاتفاق على قواعد اللعبة في بنية النظام المستقر الذي تم ترسيمه، منع استخدام القوة القسرية من خلال انشاء المؤسسات التي تتمتع باستقلالية في تسييرها ووضع القواعد، بالإضافة إلى المشاركة الطوعية في إنشاء هذه القواعد والمؤسسات ، والالتزام بقواعده ومبادئه. [4]

يهتم ايكنيبري بمعرفة كيفية نشوء الدولة المهيمنة في النظام الدولي ، من خلال التركيز على الأسباب التي أدت بالدول العظمى إلى بناء نظام دولي معرفا بالقيود والفر.ص والأدوات التي ساعدت على ذلك.

---

[1] لورد حبش، "الهيمنة في العلاقات الدولية: مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأمريكية، سياسات عربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 48، كانون الثاني يناير 2021، ص .26.

[2] Rober. w .Cox ,"Social Forces , States and World Orders : Beyond International Relations Theory ,103.

[3] G .John Ikenberry , After Vectory : Institution , Strategic Restraint , and the Rebuilding of Order after Major Wars (Princeton /NJ : Princeton University Press, 2001), p.4-5.

[4] Ibid , pp.30-31 .

ولا يستثني من ذلك الولايات المتحدة لأنها تمتلك القوة الناعمة الكافية مثل نشر الديمقراطية، والثقافة المنتشرة في العالم. [1]

طبقا لإيمانويل والرشتاين، فان الهيمنة تعني أكثر من مجرد " الزعامة leadership " في النظام الدولي وأقل قوة من حالة الامبراطورية " Empire " والقوة المهيمنة "Hégémonie Power" هي التي تستطيع أن تفرض قواعدها على النظام الدولي. [2]

استنادا إلى ما سبق، يتبين من خلال المفاهيم المتعددة حول الهيمنة أن جوهر الاختلاف في تفسير القوة وتحديد نوعها. أضف إلى ذلك ينتقد البعض، هل الهيمنة ضرورية لحدوث الاستقرار في النظام الدولي، لأنه حدثت عدة ازمات في وجود قوة مهيمنة.

ومن هنا تعرف الهيمنة في العلاقات الدولية على أنها مرادف للأحادية القطبية حيث يتجاوز القوة الناعمة والصلبة لدولة عظمى، على حجم القوة الشاملة للدول العظمى الأخرى، مع قدرتها على فرض نموذجها وحماية مصالحها خارج حدودها ، والتأثير في السياسة الدولية وعلى المجتمع الدولي أكبر من تأثير الآخرين إضافة الى استئثارها في توزيع القوة والقيم والموارد داخل النظام الدولي.

المطلب الثاني: الهيمنة والمفاهيم المشابهة بها

من خلال التعاريف السابقة، يظهر لنا أن الهيمنة ليست ظاهرة أحادية البعد، بل هي بناء سياسي واقتصادي وفكري يختلف تمظهره باختلاف السياقات النظرية والتاريخية، وفي سياق البحث عن معنى دقيق للهيمنة تظهر الحاجة إلى التمييز بينها وبين مفاهيم أخرى تستخدم أحيانا بصورة مترادفة أو قريبة،

[1] مروة خليل مصطفى ، مرجع سبق ذكره، ص 111.
[2] أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في لعلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية ،2008،ص.398.

مثل القوة(power) ، القدرة، السيطرة (domination) ، والإمبراطورية(Empire) ، هذا التداخل المفاهيمي غالبا ما يؤدي الى التباسات تؤثر في فهم طبيعة الهيمنة وحدودها.

الهيمنة والقوة والقدرة يعتبر مفهوم القوة مفهوما محوريا في نظريات السياسة الدولية، والتي افترضت أن السياسة الدولية صراع بين الدول للسيطرة على العالم، فالقوة تتصل اتصالا وثيقا بالأفكار

المتعلقة بالسلطة (Power) والإكراه، وتتعلق عادة في العلاقات الدولية باستخدام السلاح. ويعتبر هانس مورغنتو أنها الغاية والوسيلة في السياسة العالمية. أما القدرة فهي تشير الى صفة العناصر الفاعلة أو ما تمتلكه تلك العناصر، أدرج المحللون المهتمون بالقدرة تقليديا على التركيز على العوامل التي يمكن مشاهدتها مثل الممتلكات العسكرية أو الاقتصادية لا على الأشياء المعنوية غير الملموسة . وقد تغيرت النظرة الآن وأصبحت الجوانب المادية والمعنوية (مثل الروح المعنوية والمهارة الدبلوماسية) تؤخذ بعين الاعتبار...

إذا القدرة شرط لازم لوجود علاقة القوة ويربط بين الاثنين بعوامل الملكية(domain) والمجال (scope)، فتحويل القدرة إلى علاقات قوة تشكل اختبارا تجريبيا (empirrical) ، مهما كان بدائيا لفائدة الخصائص المميزة.[1]

اذا القوة هي القدرة على فرض الإرادة أو التأثير على الآخرين من طرف دولة مهيمنة حيث تسعى كل دولة لحفظ مصالحها في عالم صراعي من أجل القوة ، ونظرا لأن هذه الوحدات المستقلة تتسم بكونها ذات مصالح متعارضة ومتضاربة فيأتي الصراع نتيجة لذلك وتعد علاقات القوة بين الفواعل هي أساس النظام الدولي وفق المنظور والنظريات الواقعية، وكذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

[1] عبد الحي .سماح عبد الصبور ، القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية ،ط1 ،دار البشير الثقافة والعلوم، مصر، 2009، ص 23 .

التي فرضت احترامها على الدول الغربية من خلال القناعة التي توصل إليها بقية الدول في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام قوتها إذا تطلب الأمر ذلك. [1]

الهيمنة والنفوذ نقصد بالنفوذ كل فرصة أو امكانية ضمن العلاقات الاجتماعية تسمح للشخص أو للدولة بتنفيذ رغباتها حماية لمصالحها حتى لو كانت ضد مقاومة ما ، بغض النظر عن أساس هذه الفرصة ، ويطلق مصطلح مناطق النفوذ على تلك المناطق التي تخضع لحكم وسيطرة جهة معينة وهو

عبارة عن خضوع مساحات من الأراضي التابعة لدول ما لسيطرة دولة أخرى بفرض القوة العسكرية عليها، فتصبح من مناطق نفوذها أي المناطق الخاضعة لسيطرتها. وبهذا تكون قريبة من مصطلح الهيمنة التي تحوي في جنبيها كل المعاني السابقة. اذا النفوذ هو القوة المادية والايديولوجية التي تضفي الشرعية على الفاعل الدولي.[2]

الهيمنة والسيطرة، تؤكد بعض الدراسات على أن الهيمنة لا تعني السيطرة ، فالسيطرة ترتكز على ممارسة القوة بطريقة أحادية وبصورة توسعية، لكن الهيمنة أشمل وأوسع مجالا من السيطرة، فالهيمنة من وجهة نظرهم هي قوة تعززها السيطرة وتتراكم عليها القيادة الفكرية والأخلاقية ، أي أن الهيمنة هي القوة الاضافية لجماعة مسيطرة وفق امكاناتها وقدرتها على فرض إرادتها في الصراع الدولي.[3]

الهيمنة والقطبية الدولية: رافق انهيار الاتحاد السوفياتي جملة من التطورات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية ومختلف المجالات الأخرى، والتي انهت بالنتيجة مرحلة الثنائية القطبية وظهور ما يسمى بالنظام الدولي الجديد وعلى إثر ذلك طرأت تغيرات عميقة على العلاقات الدولية منذ عام 1991 تأثرت فيها كل شعوب العالم. إن هذا التحول في العلاقات الدولية مثّل بداية لجوهر

[1] Nussaiba . Ashraf ,''Revisiting International Legacy on Hegemony : The Decline of American Hegemony From Comparative Perspectives ", Review Of Economics and Political Science ,no . ahead-of-print(2020) :p .2.

[2] زين رائد . حميد الجلالي ، " تحديات الهيمنة الأمريكية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة" ، جامعة الشرق الأدنى معهد الدراسات العليا ، نيقوسيا ، كلية العلوم الاقتصادية والادارية / قسم العلاقات الدولية ، 2021 ص .12.

[3] المرجع نفسه ،ص 10 .

النظام الدولي الذي تحررت فيه الرأسمالية من كل أسوار التوسع على الكوكب والهيمنة والتفرد وتشكيل قطب أحادي وظهر الى الوجود " الهيمنة القطبية ".[1]

الهيمنة والاستعمار، هو نوع من أنواع الامبريالية ينطوي على استيطان الأراضي الأجنبية والاحتفاظ بحكم سكان خاضعين، أي أن الاستعمار يتضمن سيطرة مباشرة ورسمية ، وبالتالي يكمن الاختلاف بين الهيمنة والاستعمار في أنه إدارة مباشرة أو ملكية أقاليم أجنبية.[2]

الهيمنة والامبراطورية، فهي شكل تاريخي من أشكال الهيمنة، يتسم بالهيكلة المركزية وتوسع النفوذ بالقوة، لكن الهيمنة في النظام الدولي الحديث قد تتخذ أشكالا أكثر مرونة وغير رسمية و كما هو الحال في العلاقات الاقتصادية أو المؤسسات الدولية.[3]

الهيمنة والمكانة الدولية، يعد مفهوم المكانة الدولية أيضا من المفاهيم المقاربة لمفهوم الهيمنة، والمكانة في اللغة العربية تعني المنزلة والمقام التي يتصف بها صاحب المكانة، وهي المنزلة والشأن العظيم، أي يتمتع بمكانة مميزة عن البقية. واصطلاحا تعني المكانة الدولية ذلك الاحترام الذي تمنحه الدول لدولة ما في إدارة الشؤون التي ترتكز على الشرعية الدولية وهناك من يعرفها بأنها: "الوزن السياسي للدولة في ظل النظام الدولي."[4]

القوة العظمى، وهي القوة القادرة على القيام بدور عالمي، والتدخل في كل مكان سواء باستخدام القوة العسكرية أو الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية وغيرها. فالقوة العظمى تملك امكانات مادية وعسكرية ضخمة و بإمكانها التدخل في أي نقطة على خريطة العالم، ولديها نفوذ على أوسع نطاق ويشمل كافة قارات العالم. فالقوة العظمى بحكم موقعها الجغرافي وامكاناتها المادية والاقتصادية

[1] زين رائد . حميد الجلالي، مرجع سبق ذكره، ص12.
[2] مارتن غريفيش .تيري أوك لاهان، المرجع نفسه، ص.81 .
[3] المرجع نفسه
[4] المرجع نفسه، ص.11.

والعسكرية تمتلك قوة عظمى بشكل واضح على بقية الدول ولديها القدرة على التحرك لحماية مصالحها على كامل النطاق العالمي.[1]

إذاً معرفة الفروق الدقيقة بين هذه المفاهيم يسمح لنا بفهم أعمق لطبيعة الهيمنة كعملية مركبة تتجاوز مجرد التفوق الظرفي لتصل الى القدرة على تنظيم النظام الدولي على نحو يخدم مصالح الفاعل المهيمن.

المطلب الثالث: تطور مفهوم الهيمنة عند المدارس الفكرية:

تعددت زوايا النظر إلى مفهوم الهيمنة، كما نجد ذلك عند مدارس العلاقات الدولية والاختلافات سواء عند المدارس التقليدية الواقعية والليبرالية، أو المدرسة النقدية، أو الغرا مشية ، فالمدارس التقليدية تتفق على أهمية وجود المهيمن في النظام الدولي، فإنها تتباين بشأن تعريف القوة تفسيراتها والأسس التي يستند إليها المهيمن.

أولا / المدرسة الواقعية

والتي يمثلها مورغنتو يشير إلى أهمية القوة المادية العسكرية في تحديده لأي مفهوم من مفاهيم العلاقات الدولية ، فمفهوم الهيمنة في الواقعية تفسر بأنها "حالة عدم المساواة بين الدولة المهيمنة من الدول ، أي أن حالة عدم التوازن يحددها المهيمن على النسق الدولي وفق مصالحه وترتيباته.[2]

تقترح الواقعية الجديدة فيما يخص الهيمنة أنها نتاج تركيز القوة والامكانات المادية في يد دولة واحدة تستخدم مكانتها الرائدة ، وأن تراجع قوة الطرف المهيمن يعني انهيار النظام ككل. ويحدث الصراع

[1] لزهر ماروك، "العلاقات اليابانية الشرق أوسطية بعد نهاية الحرب الباردة"، الجزائر، طلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية ،أطروحة دكتوراه..

[2] جمال سلامة، تحليل العلاقات الدولية، دراسة في ادارة الصراع الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013،ط1، ص ص 28-29 .

فقط في حالة اختلف الطرف المهيمن والطرف المتحدي حول قوتهما النسبية. كما أن الهيمنة في النظرية الواقعية مؤقتة طالما سيتجه الفاعلون الآخرون للتحالف ضد الطرف المهيمن ومحاولة اضعاف قوته.[1]

يرى بعض الواقعيين أن استقرار النظام الدولي وفق أحادية قطبية يعني أن العالم اكثر سلاما مما كان عليه في الثنائية القطبية أو التعددية. فلن يكون هناك تنافس أمني أو حرب بين قوى عظمى، لأن النسق ببساطة لا يشمل إلا قطبا واحدا، أضف الى ذلك أن القوى الأخرى ستتجنب القطب الواحد تجنبا للصراع . ويستشهدون بالنصف من العالم الغربي، حيث تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بهيمنة

صريحة، فلا يوجد دولة في تلك المنطقة ترغب في صراع مسلح معها خوفا من الهزيمة المؤكدة وسينطبق هذا المنطق على باقي مناطق العالم إذا كانت الولايات المتحدة مهيمن عالمي.[2]

ترى الواقعية الهجومية أن النظام الدولي فوضوي بطبيعته، وفي ظل هذه الفوضى تسعى الدول إلى تحقيق المزيد من القوة والهيمنة لتعزيز أمنها وحماية مصالحها، وذلك في غياب الثقة المتبادلة بين مختلف الدول في النظام الدولي، وأنه الهدف الاستراتيجي للدولة المهيمنة للحفاظ على بقائها.[3]

ويفترض الواقعيون الهجوميون أنه يجب على الدول أن تبحث دوما عن الفرص للحصول على أكبر قوة ممكنة، وعليها أن تقوم بذلك متى ما رأت ذلك مجديا، وبأنه ينبغي للدول أن تحقق الحد الأقصى من القوة، كما ينبغي أن يكون الهدف النهائي هو الهيمنة، لأن هذه أفضل طريقة لضمان البقاء.[4]

[1] رتيبة برد، "استراتيجية الهيمنة الاقليمية"، مجلة السياسة العالمية، المجد 5، العدد 02، جامعة مولود معمري، تيزي وزو الجزائر، 06/04/ 2021. ص .327 .

[2] مروة خليل، مرجع سبق ذكره، ص92 .

[3] تيم دان. وأخرون، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع ،تر: ديما الخضر، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016 ، ص 219.

[4] المرجع نفسه، ص ص 220-223.

أما الواقعية الدفاعية يرى كنيت والتز أن الدول لا يجب أن تبحث عن الهيمنة والتفوق، لأن السعي وراء الهيمنة يعد حماقة من الناحية الاستراتيجية، فهذا سيقضي إلى التوسع الزائد عن اللزوم، ولا ينبغي للدول وفقا لحساباتها الخاصة أن تحقق أقصى قدر من القوة، بدلا من ذلك عليها أن تسعى إلى ما يسميه كنيت والتز "القدر المناسب من القوة " إضافة الى ذلك فإن والتز لا يقترح أن الدخول في حرب من أجل الحصول على القوة هو أمر منطقي من الناحية الاستراتيجية، وهنالك ضوابط حقيقية على حدة المنافسة الأمنية.

و قد أوضح التفسير الواقعي للهيمنة، من خلال هيمنة قطب على ترسيم النظام الدولي، وفقا لمصالحه مع شرح العلاقة بين كل اطراف النظام الدولي. وقد تعرضت الواقعية لانتقادات لكونها تؤسس لمفهوم الدولة المهيمنة على أساس مادي، فهي ليست المؤشر الوحيد لبقاء الدولة كقائدة للنظام الدولي أو أفولها، واستبعاد الأساسات الأخرى مثل الثقافة والقيم وغيرها.[1]

ثانيا/ المدرسة الليبرالية:

يمثلها ديفيد ليك (David Lak)، وغيره فهي تركز على القوة الاقتصادية للطرف المهيمن، إذ يعد العامل الاقتصادي الأساس لتحقيق المكانة الدولية ولضمان استقرار النظام الدولي حيث كان لحادثة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، والضعف الاقتصادي الذي عانت منه المملكة المتحدة في تلك الفترة مقابل رفض الولايات المتحدة القيام بدور المهيمن، من وجهة نظر ليبرالية وجود مهيمن اقتصادي ضروري، وبالتالي تحقيق الاستقرار في النظام الدولي، وبالتالي المساهمة في تقديم المساعدة للأطراف الاخرى في النظام الدولي، فالهيمنة هنا تعبر عن الاقناع والتوافق مع فكرة الاكراه وهذا يعني قبول الدول بشرعية المهيمن اقتصاديا لتحقيقه بعض المصالح من جهة واستقرار النظام من جهة أخرى.

[1] Nussaiba . Ashraf،''Revisiting International Legacy on Hegemony: The Decline of American Hegemony from Comparative Perspectives ", Review Of Economics and Political Science, no. Ahead-of-print (2020): p .2.

في الليبرالية ينصب التركيز على الاقتصاد لتحقيق المكانة الدولية ، فعلى سبيل المثال خلال فترة الهيمنة البريطانية كان هناك أكثر من أربع قوى تنافسها، لمن لم تستطع الأثير على مكانة بريطانيا لأنها كانت الطرف الأكثر هيمنة وقوة. إذا فالليبراليون ينظرون إلى الهيمنة على أنها القدرة على تشكيل جدول أعمال السياسات للمؤسسات أو التحالفات.[1]

ومن الجدير بالذكر أن الهيمنة البريطانية قد شهدت تجارة حرة سنت لها القوانين، فيرى البعض أن قليل من الدول التي عملت بهذه القوانين (قانون الذرة والقانون البحري)، إلى ذلك الحين لم يكن باستطاعة بريطانيا إجبار الدول على الامتثال لها، لكن مع اتباعها تجارة حرة، واستبعاد الدول الأخرى من الاستفادة منها..

ثالثا /المدرسة الغرا مشية

اما الهيمنة من منطلق الغرا مشية الجديدة فيقدمها غرا مشي كطريقة لفرض أفكار تصبح بمرور الوقت "بديهيات" من خلال الإقناع، أي الأفكار التي كانت تعتبر في السابق مجرد آراء تصبح هي الواقع المسلم به، على سبيل المثال تعتبر الأفكار الليبرالية التي تنشرها الهيمنة الأمريكية أو الغربية اليوم من المسلمات ، خصوصا في مجال الاقتصاد، حيث ينظر إلى التكامل والتعاون كوسيلتين ضروريتين لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وعلى النقيض من الواقعية التي ترى الهيمنة على أنها تفوق أحد الفاعلين على الآخرين باستخدام القوة القسرية، فإن الهيمنة عند غرامشي هي مزيج من القسر والقبول، تمارسه الطبقة الحاكمة، ويعتقد غرامشي أن الطبقة الاجتماعية يمكن أن تصبح مهيمنة ليس من خلال الإكراه، بل من خلال التوافق بين الطبقات الخاضعة، فالهيمنة كما يطرحها المدرسة الغرا مشية هي هدف استراتيجي تبنى من خلاله

[1] لورد حبش، المرجع نفسه، ص..25.

التحالفات بين الطبقات ويتم تشكيل كتلة سياسية موحدة تحت القيادة السياسية والإيديولوجية لطبقة اجتماعية معينة.[1]

ويقسم غرامشي البُنى إلى قسمين: البنية وهي "العامل المادي"، والبنية العليا وهي "العامل الثقافي والإيديولوجي"، حيث يرى أن المجتمع المدني يقدم تعميما تاريخيا يوضح تجربة الثورة البلشفية ويفسر ثورات أوروبا الشرقية والمجتمع المدني يتكون من صور مختلفة من المؤسسات التطوعية التي تنشئ التحول من البنية الاقتصادية إلى مجتمع سياسي.[2]

يفرّق غر امشي بين نوعين من السيطرة السياسية، السيطرة المبنية على الإكراه، والسيطرة المبنية على الاقتناع.[3]

الغرا مشية الجديدة، قام كوكس بتطوير المدرسة الغرا مشية الجديدة، استنادا إلى مفاهيم غرامشي على نطاق أوسع، حيث تسعى إلى فهم الأسباب الكامنة وراء نشوء نظم عالمية جديدة، وكيف تتشكل المؤسسات والأعراف والأفكار، وماهي القوى المحركة التي تمتلك القدرة على تغيير النظام القائم، و أوصف الهيمنة على أنها مزيج من القسر والرضا.

ويركز عمل روبرت كوكس بشكل أساسي على آثار الرأسمالية العالمية على التفاوتات المادية، لكنه يرى الهيمنة على النطاق العالمي تبدأ من هيمنة وطنية تمارس من قبل طبقة اجتماعية، فعلى سبيل المثال تعتبر الهيمنة الأمريكية على المسرح العالمي امتدادا خارجيا للكتلة التاريخية الأمريكية وايديولوجيتها النيوليبرالية المشروعة، إذا الهيمنة هنا تعتبر نظاما تنتشر فيه أنماط انتاج وثقافة ومؤسسات مهيمنة إلى جميع دول العالم. وبحسب كوكس، فإن بنية النظام هي نتيجة تفاعلات ثلاث قوى رئيسية: الأفكار

[1] Goda. dirzauskate, Others , Understanding Hegemony ' in International Relations Theories p.30 .
[2] اورد حبش، مرجع سبق ذكره، ص29.
[3] رتيبة برد، مرجع سبق ذكره، ص. 328.

والمؤسسات والقدرات المادية، وهذه التفاعلات لا تتحرك بطريقة ميكانيكية معينة بل تفرض ضغوطا وقيودا على المجتمعات. [1].

يرى منظِّرو المدرسة الغرا مشية الجديدة أن استخدام القوة دون دعم أو مبرر من الفاعلين الدوليين لا يؤدي إلى بناء هيمنة ، بل قد يضعفها، حيث أصبحت القوة الاقتصادية أكثر أهمية من العسكرية في عالم مترابط ،الا أن التركيز على القوة العسكرية وحدها يعد خطأ ، فلا بد أن تقترن بالقبول المجتمعي.

ويؤكدون أن الهيمنة لا تبنى بالقوة فقط، بل من خلال نشر القيم والثقافة والأخلاق، ما يمنح الهيمنة الاستمرارية لأطول مدة، الهيمنة هي علاقة قوامها القبول والقيادة السياسية والفكرية .

بناء على ما سبق يمكن القول أن الهيمنة في مجال نظريات العلاقات الدولية، يتجلى في معنيين الأول يتعلق بعملية توزيع القوة العسكرية بين أطراف النظام القائم، بل يتعلق بالقوة التكنولوجية والمالية والثقافية، والثاني يتعلق بسيطرة أفكار معينة على الصعيد الدولي ونشره بطرق متعددة مثل النظام الليبرالي الاقتصادي. و كذا التنوع النظري يتضح لنا أن الهيمنة ليست فقط ظاهرة سياسية، بل هي انكاس لبنية علاقات القوة والمعنى في النظام الدولي، وأن فهمها يتطلب تحليلا متعدد المستويات .

[1] Goda. dirzauskate, Others , Understanding Hegemony ' in International Relations Theories, op, cite, p. 31 .

المبحث الثاني : السياق الفكري والنظري لظهور مشروع روبرت كيوهان

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحولات في النظام الدولي، إذ يعد مشروع روبرت كيوهان ثمرة تطورات تاريخية وفكرية متشابكة عرفها النظام الدولي منذ منتصف القرن العشرين، فقد ساهمت هذه التحولات التي لحقت ببنية العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وما تلاها في تبلور النظرية التي حاول كيوهان الإجابة عنها. هذا المبحث يسعى إلى تحليل هذه التعقيدات التي مهدت لأطروحته .

المطلب الأول: النظام الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية

شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 نقطة انطلاق لمرحلة جديدة في النظام الدولي، حيث أصبح لزاما على الدول صياغة السياسة الدولية على أسس تمنع تكرار ما حدث في الماضي، حيث ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تأسيس مؤسسات اقتصادية دولية ساهمت في دعم واستقرار الأسواق كما سهلت عملية إعادة إعمار أوروبا. شكلت هذه المؤسسات إطارا لنظام اقتصادي ليبرالي عرف باسم نظام *بروتن ودوز 1944، وكان بمثابة نموذج للاستقرار المدعوم بالهيمنة الأمريكية، غير أن هذا النموذج بدأ يتآكل بداية السبعينات نتيجة أزمات اقتصادية حدثت ، ما طرح تساؤلات حول مصير النظام في ظل هذا التراجع.

أولا/ الهيمنة الأمريكية:

برز في هذه الفترة توجه أمريكي نحو بناء نظام دولي ليبرالي مؤسس على مبادئ السوق الحر، القانون الدولي، والمؤسسات المتعددة الأطراف. وقد عكست مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ونظام بروتن ودوز هذا المسعى، كما ساهم تأسيس الأمم المتحدة في إعادة تأطير العلاقات الدولية ضمن قواعد قانونية و مؤسساتية.

بعد الحرب العالمية الثانية سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعميق دورها العالمي عبر الدخول المكثف في المعاهدات الدولية مثل معاهدة حلف شمال الأطلسي وانشاء الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة كما اتجهت إلى إعادة تنظيم مؤسسات دفاعها وسياستها الخارجية. ساهمت العديد من العوامل في تغير المنطق الأمريكي إلى التركيز على مصالحها القومية في الخارج وأدى إلى توسيع دورها كمهيمن عالمي بين فترتي 1945-1991.[1]

تركيز الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها على منطقة الكاريبي، والقيام بإنشاء أسطول بحري كبير، ثم قامت بسن مجموعة من القوانين من خلال معاهدتي واشنطن 1922ولندن البحرية 1930القيام بغزوات متعددة في القارة الاسيوية.[2]

التأسيس لنظام اقتصادي عالمي جديد من المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية في عام 1944، وبالتحديد عندما اجتمع صانعوا السياسات في بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال وضع آليات التي تضمن حماية خلافا لازمة الكساد الكبير في الثلاثينات لن تحدث مرة أخرى وفق ذلك تم التخطيط لإنشاء ثلاث مؤسسات من أجل تعزيز النظام الاقتصادي العالمي الجديد تم انشاء صندوق النقد الدولي لضمان استقرار سعر الصرف وتقديم المساعدة للدول المتضررة من الأزمات

[1] محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، ص ص.467-469 .

[2] عامر قادة. رشيد ساعد، مسارات الصعود الأمريكي نحو الهيمنة الدولية من الاستقلال الى نهاية القرن العشرين، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 9، العدد ديسمبر (2024)، ص.124 .

***بروتن ودوزBretton Woods**، مؤتمر كان يعرف أيضا باسم مؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي، انعقد من 1 إلى 22 تموز(يوليو) عام 1944 وضم 7930 مندوبا يمثلون 44 بلدا حليفا في فندق جبل واشنطن في منطقة بريتون وودز، في ولاية نيوهامشر الامريكية، وذلك بهدف تنظيم النظام النقدي والمالي العالمي وضبطه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد جرى توقيع اتفاقية بريتون وودز بعد مصادقة السلطات التسريعية عليها ، وتم بموجبها إنشاء البنك الدولي للإنشاء والإعمار بهدف تأمين إعادة البناء وضمان التنمية(بعد نهاية الحرب)، وصندوق النقد الدولي يهدف تأمين استقرار الدفوق المالية وأسعار الصرف خدمة للاستقرار المالي ، كما صدرت عن المؤتمر توصيات مختلفة بصدد التعاون الاقتصادي ، وتشجيع انفتاح الأسواق.

الطارئة في ميزان المدفوعات وإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD لتسيير الاستثمار الخاص وإعادة الإعمار في أوروبا ، والتوقيع على الاتفاقية العامة لإنشاء نظام تجارة عالمي ونظام نقد دولي.[1]

وهو ما عبر عنه جون ايكنيبري قائلا: " قدمت الولايات المتحدة خدمات كونية، كالحماية الأمنية ودعم الأسواق المفتوحة ، التي جعلت الدول الأخرى ترغب في العمل مع أمريكا بدلا من مقاومة تفوقها "،وهذا ما أكده جوزيف ناي بالقول أن الولايات المتحدة استطاعت تحقيق الهيمنة، من خلال قيادتها لنظام ليبرالي بكل مكوناته المادية سمحت للدول الأقل تفوقا والضعيفة بالدخول في هذا النظام المؤسسي منذ 1945.[2]

كما شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية أرضية خصبة لهيمنة القطب الأمريكي وبسط نفوذه على العالم، أين سجل الاقتصاد الأمريكي نسبة 50% من الدخل القومي العالمي متفوقا على كل الاقتصاديات الأخرى. ولتجسيد هيمنتها على العالم بجانب المنتصرين في الحرب العالمية الثانية بتقاسم غنائم الحرب ومناطق النفوذ عن طريق مجموعة من المؤتمرات من بينها: مؤتمر ميثاق الأطلنطي 1941 الذي أعلنت من خلاله أمريكا على نظام دائم للأمن العالمي ، مؤتمر موسكو 1943، مؤتمر القاهرة ومؤتمر بوت سدام 1945.

[1] شوقي عرجون، النظريات الجديدة في الاقتصاد السياسي ، جامعة المسيلة الجزائر ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد 08 / العدد: 02 ،ص 81 . 2021/12/16

[2] جوزيف ناي ، هل انتهى القرن الأمريكي ؟، تر: محمد ابراهيم العبدالله ، العبيدان، المملكة العربية السعودية، 2016، ص ص.15-16.

ثانيا / القطبية الثنائية

أفرزت نهاية الحرب العالمية الثانية بروز قوتين عالميتين، رأسمالية وشيوعية هذه البنية الجديدة للنظام الدولي عرفت ظهور مصطلح القوى العظمى المتمثلة في القطبين، حيث انتقل الصراع إلى مرحلة أخرى وبغطاء ثاني سياسي اقتصادي، قيمي- إيديولوجي، وبهذا برزت معالم الصراع الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ما أطلق عليه مصطلح الحرب الباردة، حول من سيقود العالم ومن لديه القدرة على حسم وإدارة الأزمات بالشكل الذي يضمن حماية مصالحه، والقدرة على التأثير واستخدام القوة لأبعد الحدود و من ناحية أخرى، وفي إطار تعزيز الولايات المتحدة هيمنتها على العالم قامت بتشكيل ثلاث برامج لتأكيد سيطرتها التي عكست الاستراتيجية الكبرى أن مصالح أمريكا تمتد امتداد العالم كله:

- إذ أعلنت عن خطة مارشال في عام 1947 والتي وجهت مساعدات مالية ضخمة لأوروبا وقامت بوضع شروط على ذلك من خلال استبدال قاعدة الذهب بقاعدة الدولار كعملة مرجعية ، وأصبحت بذلك الساعد الأيمن لأوروبا.

- مشروع ترومان 1947: بغرض سد الفراغ الدي خلفه تراجع الهيمنة البريطانية، مع تقديم المساعدات المالية والاقتصادية والعسكرية للدول الضعيفة، والسيطرة على منابع النفط في الشرق الأوسط.

- مشروع إيزنهاور 1957: جاء لملأ الفراغ الذي خلفه الاستعمار الأوروبي عبر تقديم المساعدات للدول العربية والمستعمرة، ودول الجوار ودعمها في مسارها التنموي.[1]

[1] عامر قادة . رشيد ساعد، مرجع سبق ذكره، ص. 125 .

زيادة الاعتمادية المتبادلة (interdependence)، في مجالات متنوعة من القضايا العالمية والتي تسبب به التقدم التكنولوجي والصناعي الحديث . وتتضمن الاعتمادية المتبادلة علاقة من الاعتماد المتبادل تتضافر فيه الأفعال والمصالح، والاعتماد المتبادل يعني تمهيد الطريق أمام التطور التاريخي للمصالح المشتركة التي لا يمكن تحقيقها الا اذا تعاونت الدول فيما بينها .[1]

ثالثا / تعدد الفاعلين الدوليين

يقصد بالفاعل الدولي أيّ كيان يقوم بدور محوري في العلاقات الدولية، أن الأهمية المتزايدة للفاعلين الدوليين من غير الدول أو ما يسمى " لاعبين غير دوليين " ليست وليدة اليوم، فمع بداية القرن العشرين حصل تزايد في لأعداد الفاعلين من غير الدول ارتبط بالتغيرات والتطورات العالمية الحاصلة مثل إنشاء الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية فأصبح لها تأثير على السياسة الدولية، وغالبا ما يؤدي وجودها إلى طرح قضايا جديدة على جدول السياسات العالمية مثل مواضيع الاقتصاد والتجارة ،البيئة ، حقوق الإنسان والعديد من القضايا الأخرى، وفي هذا الإطار سنذكر بعضا منها باقتضاب:

يعرفها الباحث جون روجي بأنها: " مؤسسات عامة (public Agencies) أنشئت بجهود وتعاون دولتين أو أكثر".[2]

المنظمات الدولية، كانت اتفاقية فرساي سنة 1919 مؤتمر تأسيسي لأول منظمة دولية ذات طابع عالمي وهي منظمة عصبة الأمم، كانت ثمرة لجهود مجموعة من الجمعيات الرافضة للحرب في الفترة

[1] تيم دان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص302-303 .

[2] عامر قادة. رشيد ساعد، ص 116.

الممتدة من سنة 1914 الى سنة1915، إضافة الى أفكار الرئيس الأمريكي وودر ويلسون عام 1916 المبادئ 14 للسلام)، في التأسيس لعصبة الأمم 1919 والتي شكلت قفزة كبرى في مجال العلاقات الدولية ، غير أن العصبة أخفقت في تحقيق أهدافها لمجموعة من الأسباب منها ، عدم انضمام الدول الكبرى الولايات المتحدة وانسحاب بعض الدول مثل اليابان وألمانيا سنة 1933، وعدم التوفيق بين القواعد القانونية للمنظمة والواقع الدولي .

إن الالتزام بالمنظمات الدولية متعددة الأطراف، تم تعزيزه بإنشاء هيئة الامم المتحدة عام1944، تأسست بوصفها منظمة تساعد على حفظ السلم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تكوم العضوية لكافة الدول في جميع أنحاء العالم طبقا لما جاء في ميثاقها.

لعبت هيئة الأمم المتحدة دورا في حفظ السلم والأمن، ولم تقتصر مهامها على ذلك فقط، فقد لعبت دورا في القضايا الاقتصادية والاجتماعية عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC)، والعديد من المؤسسات المنضوية تحت لواء الهيئة والمنخرطة في القضايا الاجتماعية والاقتصادية منها : برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDEP)، برنامج الغذاء العالمي (Afp) وغيرها من المؤسسات الأخرى .

الدور الهام الذي تلعبه المنظمات الدولية في القضايا الإقتصادية الدولية، نشهده في ثلاث منظمات بالغة التأثير، في أربعينيات القرن العشرين مجموعة كبيرة من المؤسسات لتنظيم الاقتصاد العالمي وهي البنك الدولي، والجات التي أصبحت سنة1955 منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي .

المنظمات الاقليمية، في السنوات الأخيرة ظهرت منظمات ذات طابع إقليمي ملتزمة بالاندماج في تجمع يشمل مجموعة من الدول في إقليم واحد، غالبا ما تأخذ هذه المنظمات شكل مناطق حرة للتجارة والاستثمار فيما بينها. حيث تتفق دول ضمن إقليم واحد على إلغاء مجموعة من القيود على التجارة، وكذا تسهيل انتقال الأفراد والسلع والمعلومات بطريقة سلسة ودون تعقيدات، وكذا العملة الموحدة والمؤسسات

السياسية المشتركة، الاتحاد الأوروبي أفضل مثال على كيفية عمل المنظمات الاقليمية، ومنظمات أخرى مثل الاسيان منظمة دول جنوب شرق اسيا و النافتان و المير كوسر وغيرها من المنظمات.[1]

المنظمات غير الحكومية، تنشط هذه المنظمات في قضايا عديدة مثل حقوق الإنسان العالمي، والبيئة والتدخل الإنساني أوقات الحرب والسلم والتلوث و النشاطات الدينية، فهي أكثر من مجموعة ضغط تحاول التأثير في السياسات المحلية، وهي منظمات قادرة على الانخراط في أعمال خارج حدود الدولة، مثل منظمة السلام الأخضر، ومنظمة العفو الدولية ، والصليب الأحمر وأطباء بلا حدود. وتكتسب المنظمات الدولية غير الحكومية الطابع الدولي إنطلاقا من عدم انتمائها لجنسية معينة، وذلك من خلال اتساع نشاطها عبر العالم، فهي تكتسب طابع دولي.[2]

الشركات متعددة الجنسيات، تعتبر من أهم اللاعبين المعترف بمكانته في السياسة الدولية و وهي شركات لها ممتلكات في أجزاء من العالم خارج الدولة التي أسست فيها في البداية. تسمى أحيانا مؤسسات متعددة الجنسيات أو شركات عابرة للقوميات، وهي عبارة عن لاعبين نافذين يقومون بنشاطات تجارية لقاء الربح في أكثر من بلد. ترى هذه الجهات العالم بشكل متزايد، على أنه كيان اقتصادي واحد، كما أنها تمتلك تأثيرا هائلا في الاقتصاد العالمي .[3]

الشركات متعددة الجنسيات ليست جديدة. بدأت "هدسون باي" و "بريتيش ايست انديا " أعمالهما خلال موجة التوسع الاستعماري الأولى منذ ما يزيد على 300 سنة، وبالطبع تغيرت معالم الشركات المتعددة الجنسيات تغيرا كبيرا، فقد كانت الثورة الصناعية التقدم على صعيد التكنولوجيا والاتصالات

[1] عامر قادة. رشيد ساعد، مرجع سبق ذكره، ص 120 .
[2] اسيا بن عزيز، "المنظمات الدولية غير الحكومية : اليات دولية لتطبيق القانون الدولي الانساني"، مجلة جيل حقوق الانسان، العدد الثالث والرابع، ص57 .
[3] جوانيتا الياس، مرجع سيق ذكره، ص. 127 .

والتقنيات الإدارية الحديثة. ويعود الفضل في إنشاء الشركات المتعددة الجنسية وتطويرها لمؤتمر بروتونودوز1944 الذي وضع الأساس للنظام الاقتصادي العالمي المؤسس على حرية التجارة، الأمر الذي أتاح الفرصة أمام الشركات لنشر نشاطاتها التجارية على نطاق واسع .[1]

المطلب الثاني: أزمة النظام الليبرالي

أولا / انهيار نظام بروتون ودوز

بعد الحرب العالمية الثانية تم انشاء نظام بروتون ودوز الذي تبنى قاعدة الصرف الثابت وربط العملات بالدولار و والدولار بالذهب، شكل هذا النظام منذ1944 الأساس للنظام الاقتصادي الدولي، حيث اعتمد على تثبيت سعر صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي وربط الدولار بالذهب بسعر ثابت وقد أتاح هذا النظام نوعا من الإستقرار في فترة الخمسينات، ومنح للولايات المتحدة دورا محوريا في النظام المالي العالمي.[2]

بدأ دعم الولايات المتحدة الأمريكية لنظام برتن ودوز عندما ظهرت نقاط الضعف في الاقتصاد العالمي الامريكي بعد1965، وعندما بادرت بتدخل عسكري مكلف في فيتنام و زيادة الإنفاق ورؤوس الأموال على التعليم العام وبرامج إعادة التطوير في الولايات المتحدة (برامج المجتمع العظيم) للرئيس جونسون كما ارتفعت الأسعار في الاقتصاد الامريكي، انخفضت القدرة التنافسية للسلع والخدمات الأمريكية في الاقتصاد العالمي، بالمقابل تراجعت الثقة في الدولار الأمريكي، فتحولت الشركات والدول للبحث عن بدائل للدولار. [3]

إلا انه لم يخلو من المشاكل بسبب التغيرات الإقتصادية للدول مع مرور الوقت بدأ يواجه تحديات كبيرة نتيجة الإنفاق العسكري على الحرب في فيتنام، وتزايد الضغوط التضخمية داخليا ، كما تجاوزت كتلة الدولار المتداولة عالميا حجم احتياطي الذهب الأمريكي ومما هزّ الثقة في قدرة الولايات المتحدة

[1] جوانيتا الياس، مرجع سبق ذكره، ص 128.
[2] شوقي عرجون، مرجع سبق ذكره، ص.87.
[3] المرجع نفسه، ص82.

الأمريكية بالتزاماتها بتحويل الدولار إلى ذهب، تصاعدت هذه الشكوك مع مطالبة دول مثل فرنسا بتحويل أرصدتها إلى ذهب و مما ادى إلى حدوث أزمة متفاقمة في النظام القائم.

جاءت ذروة الأزمة في أغسطس 1971، حين أعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب ، وهو ما مثل عمليا نهاية نظام برتن ودوز .فقد تمخّض عن هذا التحول نتائج بعيدة المدى و أبرزها انهيار النظام النقدي القائم.

ثانيا /أزمة النفط العالمية

شهد النظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية تحولات جذرية، أبرزها تنامي دور المؤسسات المالية الدولية وتوسع نفوذ الرأسمالية المالية عبر ما يعرف " بالتمويلات المالية الفائضة"، والتي كانت توظف " في شكل استثمارات مالية (توظيفية)، قد أدت من خلال التفاعل في العلاقات الإقتصادية و وضرورة تحقيق المساواة بين الدول، إلى بروز الاختلالات البنيوية في النظام الاقتصادي العالمي ".

وقد انعكس هذا التغير على معدلات النمو والتوزيع الثروة بين الدول الصناعية والنامية، مما أسهم في توسيع الفجوة بين الشمال والجنوب.

في هذا السياق كان من اللافت اختلال معدل الربح العالمي، وزيادة حصة الأرباح من الناتج حسب الأجور، هذا التفاوت لم يكن ناتجا عن عوامل اقتصادية محضة فحسب، بل جاء كذلك نتيجة اختلالات في موازين الفوائض وارتفاع الانتاج بشكل عام. وإنما كانت ايضا راجعة إلى ظهور الفوائض المالية، التي تم توظيفها في شكل استثمارات مالية .[1]

[1] حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: " من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة، الكويت، عالم المعرفة، 2000، ص 91.

ازدادت تعقيدات النظام مع الأزمات الطاقية التي عصفت بالعالم في السبعينات ، حيث واجه العالم أزمتين نفطيتين في (1973-1974) ، ثم في (1979-1980)، فان الأمر لم يحتج في كل مرة الى دورة من أربع الى خمس سنوات حتى تعود الأسعار الى الانخفاض .[1]

وقد مهد هذا المشهد الاقتصادي المعقد ، القائم غلى اختلال التوازن بين القوى الاقتصادية ، لظهور اتجاهات فكرية جديدة تحاول فهم طبيعة النظام الدولي بعيدا عن منطق الهيمنة الصلبة .

المطلب الثالث : الحاجة الى اطار نظري جديد لفهم الأحداث الدولية

في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، شهد النظام الدولي تحولات كبرى جعلت النماذج التقليدية غير قادرة على تفسير الواقع بشكل دقيق، من أهم هذه التحولات نهاية الحرب الباردة في عام 1991 وهو الحدث الذي أفضى إلى تراجع الاتحاد السوفياتي ، وبالتالي تفكك الثنائية القطبية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بعد هذا الحدث ، أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في النظام الدولي لفترة معينة، ولكن حتى هذه الهيمنة لم تدم طويلا ، حيث بدأت تظهر بوادر التعدد القطبي مع صعود قوى جديدة مثل الصين والهند ، مما شكك في قدرة النماذج التقليدية التي كانت تركز على الهيمنة الامريكية كعامل أساسي لاستقرار النظام الدولي .

بدأت تظهر تحديات جديدة غير تقليدية لم تستطع النماذج التقليدية لأن تقدم إجابة وافية من بين هذه التغيرات، الصعود الاقتصادي لآسيا من خلال الآسيان، والتحديات البيئية مثل التغير المناخي والتدهور

[1] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص .2-93.

البيئي التي تتطلب تعاونا عالميا بين مختلف الدول، بما في ذلك الدول النامية وهوما يتجاوز الهيمنة التقليدية، هذه القضايا التي لا تعتمد فقط على القوة العسكرية أو الهيمنة الاقتصادية جعلت من الضروري وجود اطار نظري جديد لفهم السياسة الدولية في ظل التحديات الجديدة والمتعددة .حيث جادل إيكنيبري: "إن ظهور قوى جديدة والتحديات العابرة للحدود يشير الى أن الهيمنة الأمريكية لم تعد قادرة على تفسير استقرار النظام الدولي ."

لعل أهم ما يميز المقاربة الواقعية في صورتيها القديمة والجديدة هو افتراضاتها عن السياسة الدولية ، والتي تحكمها علاقات القوة و فوضوية النظام الدولي لأن العلاقات الدولية في نظرهم لا تحتكم الى سيادة مركزية يمكنها من فر ض قوانينها و فهي تقر بأن القوة العسكرية هي التي نضمن الريادة والهيمنة على العالم .وعلى الرغم من نها تحظى بمصداقية عملية ، الا أنها واجهت العديد من الانتقادات منها : اذا كانت المقاربة الواقعية تسمح بالتوقع والتنبؤ بالمألات والمصائر، فانه من الواضح أنها قد أخفقت في معرفة العديد من الدول التي كانت منضوية تحت حلف عسكري وهو حلف وارسو.

لم تتمكن الواقعية الجديدة من رصد ومعرفة الظواهر الجديدة المشكلة للنظام الدولي ومنها ،الاندماج الحاصل في ببعض المناطق من العالم وأهمها الاتحاد الأوروبي، وأشكال العمل الانساني المختلفة ودور المنظمات الدولية وغيرها من التنظيمات العابرة للحدود.[1]

سيادة الدولة التي تشكل الافتراض الأساسي للواقعيين تعرف تحولات لا يمكن تجاهلها، وخاصة تجاه عناصر جديدة، ومنها الشركات العابرة للحدود، وكذلك تشكل نواة جديدة للمجتمع العالمي، بالإضافة الى الحروب الداخلية التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية هي حروب داخلية أي حروب أنها

[1] أحمد محمد وهبان،" النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثا و الى ميرشايمر " دراسة تقويمية"، كلية الدراسات والعلوم الاقتصادية و السياسية، ص52.

حروب تحصل داخل الدولة الواحدة، واعادة تشكيل وتوزيع القوة نجم عنها تراجع القوة العسكرية لصالح القوة الاقتصادية والتكنولوجية ، بشكل متداخل ومتشابك.[1]

شكلت نهاية السلمية للحرب الباردة وتحول النظام الدولي الثنائي القطبية إلى أحادي القطبية أكثر تعقيدا أسوء تطور للواقعيين ،لأنه حدث خلافا لتوقعاتهم ،وشكلت تحديا للافتراضات الأساسية للبرايم الواقعي .فسلوك الطرف السوفياتي وضع المفاهيم الواقعية في مأزق مثل توازن القوى والاستقرار والردع، حجتهم في ذلك أن التغيرات التي حدثت كانت نتيجة التغير في البيئة الداخلية للاتحاد السوفياتي وليس تغير في البيئة

الدولية، وهذا ما يؤكده زعيم الواقعية الجديدة كنيت والتز في أن الاصلاحات الداخلية للاتحاد السوفياتي هي التي تسببت في تغير المناخ الدولي.[2]

إعادة فهم السياسة العالمية وتحد مركزية الدولة ، حيث مثل ظهور اللاعبين المختلفين من غير الدول تحديا لوجهة النظرة القائلة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، كذلك رغم أن العديد من المنظمات قد لا تمتلك نفس مصادر القوة والثروات كالدول الاّ أنّها تحدت فكرة الدولة القومية – السيادة، وفي هذا انتقدت الواقعية لاعتمادها على القوة وحدها لتحليل مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية، كما يؤكد جيمس أن فرضتي الواقعية الجديدة المتمثلتين في الفوضى الدولية وسعي الدول إلى تعظيم القوة ، ليستا كافيتين لتفسير كيف تختار الدول الوسائل الكفيلة للوصول إلى أهدافها.[3]

يربط أنصار الواقعية الجديدة بين توازن القوى وهيكلية النظام الدولي، ويؤكدون أن النظام لا يعطي إعتبار للفاعلين من غير الدول، وتناسوا دور الحركات العابرة للحدود والمنظمات الدولية والجهات

[1] أحمد محمد وهبان ،مرجع سبق ذكره، ص53 .
[2] عبد الناصر جندلي، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات ما بعد الحرب الباردة ، مجلة المفكر ،العدد الخامس، باتنة ، ص.125.
[3] المرجع نفسه، ص 127.

الفاعلة غير الحكومية و والتي أصبحت ذات تأثير كبير خاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهذا ادى الى بروز الحاجة الى نماذج تحليلية جديدة لتواكب التعقيدات الجارية والتعامل معها .[1]

يحاجج اكنيبري بالقول أن :"التحولات الكبرى في الاقتصاد والسياسة العالمية ، بما في ذلك ظهور قوى جديدة وتحديات غير تقليدية ، فرضت الحاجة إلى نموذج تحليلي يتجاوز الهيمنة العسكرية والتركيز على التعاون بين الفاعلين ."[2]

ثمة عدد متزايد من الانتقادات أيضا طالت الواقعية الجديدة لأنها لم تأخذ في الحسبان التطورات الجديدة المتلاحقة في السياسة العالمية فمثلا هي لم تستطع تفسير انشاء المؤسسات التجارية والسياسية الجديدة في غرب أوروبا خلال الخمسينات والستينات، حيث قاد التعاون القائم على المزايا المشتركة ، الأوروبيين الى التخلي عن سياسات القوة التي جرت عليهم ويلات الحروب طيلة ثلاثة قرون منصرمة ، كما واجهت الواقعية الجديدة عاصفة من الانتقادات والتشكيك في قدرتها على تقديم تفسير مقنع للسياسة الدولية حيث يرى روزناه أن الواقعية البنيوية تتمتع بقدر محدود من القدرة على تفسير وتحليل السياسة الدولية و في ظل التحولات والاضطرابات التي شهدها العالم منذ منتصف الثمانينات.[3]

[1] عبد الخالق عبدالله ، "الاتجاهات الجديدة والمستقبلية في علم السياسة "، مجلة المستقبل العربي ، العدد 149،جويلية 1991، ص ص .28-29 .

[2] IKeneberry ,G.J , Liberal Internationalism and the end if the cold war in international Relation theory and the ,p.77.

[3] د. أحمد محمد وهبان، مرجع سبق ذكره ، ص ، 55 .

أظهر لنا هذا الفصل أن مفهوم الهيمنة يحتل موقعا مركزيا في أدبيات العلاقات الدولية، لا بوصفه توصيفا لحالة القوة فقط، بل كمرتكز نظري لفهم ديناميكيات الإستقرار والفوضى في النظام الدولي وقد اتضح أن المفهوم ليس موحدا أو مستقرا، بل يتقاطع مع عدد من المفاهيم القريبة "كالقيادة" و "السلطة " و وغيره من المفاهيم ، كما تختلف تأويلاته باختلاف المدارس الفكرية المفسرة له، بين الواقعية التي ترى الهيمنة ضرورة لضبط الفوضى الدولية، والليبرالية التي تعطي دور للمؤسسات، والنقدية التي ترى في الهيمنة استمرارا للبنى الاستغلالية.

ومن خلال تتبع تحولات النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، تبين أن تراجع الهيمنة الأمريكية منذ سبعينات القرن العشرين، فتح الباب أمام نقاشات جديدة حول إمكانية تحقيق التعاون دون وجود قطب مهيمن. وقد دفعت هذه التحولات العميقة في بنية النظام الدولي عددا من الباحثين إلى التساؤل عن مدى صلاحية الأطر النظرية التقليدية، واقتراح بدائل تستوعب التعقيد المتزايد للعلاقات الدولية، لا سيما في ظل تنامي الاعتماد المتبادل وبروز المؤسسات كفاعل منظم للسلوك الدولي. وفي خضّم هذه التحوّلات برز التساؤل الأبرز وهو: كيف يمكن أن يحدث التعاون في السياسة العالمية في غياب القوة المهيمنة ؟

الفصل الثاني

مناقشة مشروع روبرت كيوهان

بعد أن تناولنا في الفصل الأول مفهوم الهيمنة وتفسيراته النظرية، وتوقفنا عند التحولات الكبرى في النظام الدولي عقب الحرب العالمية الثانية، لاسيما تلك التي مست موقع القوة الأمريكية في فرض نظام دولي مستقر، وكشفت عن اختلالات عميقة في بنية العلاقات الدولية، خصوصا مع تصاعد النزاعات وتباين المصالح وتضاؤل قدرة الفاعلين المركزيين على ضبط سلوك الدول الأخرى. وكما بيّن الفصل السابق، فإن النظام الليبرالي الذي بِني على هيمنة القوة الأمريكية سرعان ما واجه أزمات في سبعينيات القرن العشرين، كان أبرزها تراجع دور الدولار، وأزمة النفط، والمؤسسات التي أنشئت في ظل نظام بروتن ودوز، وكذا مهدت لتراجع النموذج التقليدي. في هذا السياق برز سؤال جوهري: هل يمكن للنظام الدولي أن يستقر دون وجود قوة مهيمنة ؟

جاء مشروع روبرت كيوهان في هذا الإطار، لا بوصفه مجرد إجابة نظرية عن هذا التساؤل بل كأرضية فكرية لبناء نموذج بديل يفسر إمكانية التعاون الدولي في غياب الهيمنة. من هنا شكل مشروع روبرت "ما بعد الهيمنة " محطة مركزية في تطور نظريات العلاقات الدولية.

يأتي هذا المبحث ليعالج المسار الأكاديمي والفكري الذي قاد كيوهان نحو بلورة مشروعه النظري، فقد شكّلت البيئة الفكرية والواقع الدولي في النصف الثاني من القرن العشرين منطلقا حاسما في صياغة مشروعه حول اليات التعاون في غياب القوة المهيمنة، ثم الوقوف على الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها هذا المشروع، بما يسمح بفهم أعمق لمرتكزاته التحليلية، وطبيعة المفاهيم التي اعتمدها، وكذا الرهانات النظرية التي يسعى إلى تجاوزها.

المبحث الأول: المسار الاكاديمي والفكري لكيوهان

لا يمكن فهم الأسس النظرية التي يقوم عليها مشروع "ما بعد الهيمنة" دون العودة إلى الخلفية الفكرية لصاحبه روبرت كيوهان الذي يعد من أبرز المنظرين اليوم في حقل العلاقات الدولية خلال النصف الثاني القرن العشرين، فالمسار الأكاديمي كيوهان لم يتشكل من فراغ، بل تأثر بسياقات معرفية وتاريخية متشابكة، أنتجت ما يمكن تسميته بالتحول الليبرالي المؤسسي في النظرية السياسية الدولية .

لفهم مشروع روبرت النظري الذي بلوره كيوهان، لا بد من تتبع تطوره الفكري والمؤثرات التي أسهمت في تشكيل رؤيته النظرية، فمن خلال تحليل مساره الأكاديمي يمكن الوقوف على كيفيات تفاعله مع باقي المدارس الفكرية المختلفة، وخلفيات تشكل أطروحته في كتابه المرجعي " بعد الهيمنة ".

المطلب الأول: التكوين الشخصي والأكاديمي

أولا/ مسار تاريخي شخصي

ولد كيوهان سنة 1941 في مدينة ألينوي. لم يكن سنه يتجاوز الستة عشر عاما عندما انخرط في كلية شيمر، وهي فرع من كلية جامعة شيكاغو، وعندما تخرج منها في عام 1961 واصل دراساته من أجل الدكتوراه في جامعة هارفارد في عام 1965. تولى منصبا تعليميا في كلية سوار ثمور في عام 1969 ، بعد انضمامه إلى مجلس تحرير مجلة التنظيم الدولي، التي أصبحت منذ ذلك الحين الرائدة في هذا المجال.[1]

ولد روبرت كيوهان، مع اقتراب دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية، ونضج فكريا خلال فترة مليئة بالأحداث، وصفه هنري أر. لوس " بالقرن الأمريكي،" شهد أثناء دراسته الجامعية إطلاق الاتحاد

[1] Martin Griffiths, Steven C. Roach, and Scott Solomon, Fifty Key Thinkers In International Relations ,New York.2009p.105-107.

السوفياتي لقمر سبوتنيك، وخلال دراسته الجامعية في جامعة هارفارد حدثت أزمة الصواريخ وعندما كان أستاذا مساعدا في كلية سوار ثمور، أصبح ناشطا ضد حرب فيتنام وشارك في حملة يوجين كارثي الرئاسية عام 1968 .

امتلك كيوهان تدريبا وطباعا أقرب الى فلاسفة السياسة إلى جانب ما يتمتع به علماء السياسة يقول: "لطالما كنت مهتما بالنظرية السياسية"، ويضيف أنا منظر بطبعي، و أحب النظرية السياسية أكثر من أي شيء آخر".[1]

يرتكز منهجه في دراسة السياسة على قيمته، و تعلمه هذه القيم أساسا من ورثها من عائلته والده هو روبرت إي كيوهان كان يدرس في كلية في جامعة شيكاغو ثم في شيمر في ما ونت كارول، الينيوي كان عالم اجتماع يجمع بين حب عميق للتاريخ والتزام بالتعليم الجامعي، على الرغم من أنه لم يصبح باحثا بارزا في مجال البحث، إلا أن عقله كام أكثر إلهاما من العديد من العلماء. والدته ماري بترز أثرت في مساره وقيّمه أقوى من تأثير والده على تطوره الفكري ولدت في اليابان وكانت ابنة لمبشر هولندي اصلاحي وناشئة في سلالة طويلة من الوزراء الكلفانيين، بعد رفضها الكالفينية الأرثوذكسية في بداية حياتها، وجهت طاقتها نحو العالم الانساني تقلدت عدة مناصب: ناشطة في الحزب الديمقراطي في ولاية الرئيس الأمريكي روزفلت، ناشطة في مجال البيئة وحقوق المدنيين والسلام.[2]

أما أولئك الذين تركوا الأثر العميق في تكوينه، فكانوا من المنظرين السياسيين معلمه هوفمان وزميله ناي، اللذان كانا من أصحاب المزاج غير المتوافق مع علم السياسة الحديث، ويقول كيوهان لأنه حين أخبر شكلا أنه يعمل على كتاب ما بعد الهيمنة، أجابت أنه سيكون: "لا شيء يستحق أن يقال حول التعاون

[1]Martin Griffiths, Steven C. Roach, p109.
[2] Robert O. keohane , A Personal Intellectual History, In: Joseph Kruse and James N. Rosennau , eds, Journeys Through World Politics: Autobiographical reflections of Thirty-Four Academic Travelers (Lexington, MA; Lexington Books,1989),pp.21-22.

الدولي".[1] بالإضافة إلى ارنست هاس فهو الملهم الخاص لروبرت كيوهان من جامعة كاليفورنيا في بيركلي يقول الذي كنت سأكون من طلابه لولا جاذبية هارفارد التي أبهرته هاس يجسد نمط الحياة الكوزموبوليتية (العالمية) والبيئية، والمثابرة في متابعة الموضوعات البحثية متسقة [2]

تزوّج كيوهان من شخصية أكاديمية بارزة، نان كيوهان الرئيسة السابقة لجامعة ديوك ورئيسة سابقة في جامعتي ستانفورد وسوار ثمور، ومتخصصة في النظرية السياسية. سعى روبرت إلى تشجيع النساء في مجال العلاقات الدولية، وانتقل أكثر من مرة دعما لمسيرة زوجته المهنية، من ستانفورد إلى براند آيس، ثم من هارفارد إلى ديوك.[3]

ثانيا/ مسارأكاديمي فكري

حصل كيوهان على عدة جوائز، نال أول جائزة للإرشاد الأكاديمي من جمعية الاقتصاد السياسي الدولي النسوي (Society for Wumen in international Poli tical Economie)، شغل منصب رئيس الجمعية الدولية للدراسات الدولية (International Studies Association)، ونال جائزة غروا يمير لأفكار تحسّين النظام العالمي لعام1989، كما تلقى صداقات من عدد من المؤسسات المرموقة: مثل مؤسسة وغويناهم، ومركز الدراسات المتقدمة في جامعة ستانفورد، ومجلس البحوث في العلوم الاجتماعية، وصندوق مارشال الألماني ومجلس العلاقات الخارجية.[4]

يعد كيوهان أحد أكثر الأكاديميين نشاطا وحيوية ساهمت إنجازاته في تحول حقل العلاقات الدولية ومجال العلوم السياسية بشكل عام، فعلى مدار ثلاثة عقود، قام بتحديد الجدل الأكاديمي وبلورة المفاهيم والمصطلحات الأساسية في حقل العلاقات الدولية مثل: العلاقات عبر الوطنية (

[1] Andrew Moravicsik ,Helen v MULMER ?Power, Interdependence and Nan State Actors In World Politics, Princeton University Press Princeton and Oxford,2009 P .261.
[2]Robert O. keohane , A Personal Intellectual History, op, cit, p.30.
[3] Karen Mingst, A Conversation with Robert keohane, PS: Political Science and Politics, Vol. 33, NO. 3 (SEP, 2000), 595.
[4]Ibid, p.596.

transnational relation)، والاعتماد المتبادل المعقد (complexe interdépendance)، والليبرالية المؤسسية الجديدة néolibéral institutionnalisme)، و"سياسات البيئة الدولية"، إضافة إلى مساهماته فيما يتعلق بالبحث في العلاقات الدولية[1].وقد أصبح من المتعذر الكتابة في هذا المجال دون المرور صراحة أو ضمنا بأعمال كيوهان، حتى بالنسبة لأولئك الذين يختلفون معه سواء اتفقت معه أو اختلفت، لا أحد يكتب في هذا المجال دون الإشارة إلى أفكاره.[2]

المطلب الثاني: تطور مشروع روبرت كيوهان النظري

أولا/ علاقته وتأثره المعرفي

طور كيوهان هذا التقدم النظري في علاقة جدلية مع اتجاهين فكريين، لقد تشكّل الوعي النظر، لروبرت كيوهان في سياق أكاديمي اتسم بالسيطرة شبه كاملة للمدرسة الواقعية على حقل العلاقات الدولية، وتحديدا في صيغتها الجديدة كما أسّس لها كنيت والتز. وقد أعجب روبرت كيوهان بشدة البساطة وقوة أعمال والتز أكثر من معظم زملائه آنذاك وسعى لمحاكاتها، وفي هذا الصدد فإن بعد الهيمنة كتاب محافظ نظريا إذ يتعمد كيوهان تجنب بناء نماذج قطبية متقابلة كما في "العلاقات العابرة للقومية والقوة والاعتماد المتبادل"، بدلا من ذلك تبنى عدد من المبادئ لواقعية والنز الأساسية: الدول باعتبارها فاعلين، سلوكا عقلانيا قائما على المصلحة الذاتية (محدودة العقلانية)، تفضيلات ثابتة، ودور القوة المهيمنة. في حين افترض والتز أن عدم اليقين بشأن النوايا المستقبلية سيقوض التعاون، رأى كيوهان أن المعلومات متغير و أداة لمعالجتها مما يسهل التعاون ويقول متذكرا: "من الغريب، كيف يمكن أن نتوقع أن يندرج التعاون ضمن السياسة الدولية اذا كان مجرد انسجام".[3]

[1] Robert O. keohane , A Personal Intellectual History, In: Joseph Kruse and James N. Rosennau, p ,30.
[2] Kenneth W. Abbott, Jessica F Green, and Robert O. keohane," Organizational Ecology and Institutional Change in global Governance",7february 2016;p.623.
[3]Andrew Moravicsik ,Helen v MULMER, p.251.

يقول كيوهان كان (للواقعية البنيوية والتز) بناء فكريا قويا بلا شك، لكنها كانت تفتقر إلى الاهتمام بالمعلومات بالتفاوت في مقدار ما يمتلكه الناس من معلومات ومدى الغموض الذي يوجد لديهم. تعد إحدى الابتكارات النظرية في البناء الذي طرحه كيوهان هي الاختيار الواعي لتجاوز الادعاءات السابقة حول انتهاء صلاحية التصورات الواقعية التقليدية للسياسة الدولية كما يوضح كيوهان:

"لا ينبغي تفسير الأنظمة الدولية كعناصر لنظام دولي جديد يتجاوز الدولة القومية، بل يجب فهمها أساسا كترتيبات مدفوعة بالمصلحة الذاتية، كعناصر في أنظمة لا تزال السيادة مبدأ تأسيسيا فيها...فبعيدا عن أن تناقض الفكرة القائلة بأن السلوك الدولي يتشكل بفعل القوة والمصلحة، فإن مفهوم النظام الدولي يتسق مع أهمية تفاوت القوة ومع رؤية معقدة للمصلحة الذاتية." [1]

بدأ كيوهان بتطوير حقل الاقتصاد السياسي الدولي، وقد شكل هذا انقطاعا وابتكارا كبيرا، اذ كان الحقل مهيمنا عليه من قبل دراسات الأمن وهرمية في الأهمية تجعل من الأهداف الإقتصادية والتأثير على السياسات أقل شأنا من الأهداف العسكرية وتأثيراتها. وبالتحول إلى السياسة الاقتصادية، رأى كيوهان أن هذا المجال ينطوي على تفاعل الفاعلين السياسيين داخل الدول في سلوكيات تتجاوز العلاقات الدولية، أو الواقعية الذي كان يهيمن على الحقل أنداك لم يكن يملك طريقة جيدة لتفسير هذه التأثيرات والعلاقات. وبدلا من هذا النموذج الواقعي القائم على الفاعل الموحد، بالتعاون مع زميله في جامعة هارفارد جوزيف ناي نموذجا تجري فيه الدول علاقات "عبر وطنية " (transnational relation)، اذ أن الشركات مثل (شركات النفط، ومزارع البن وشركات الطيران، والبنوك)، جميعها تشمل شركات وجمعيات ومجموعات مصالح لها تأثير هائل على مجالات السياسات .[2]

[1] Robert O. Keohane, After Hegemoy : Cooperation and Discord in the World Political Economy, Princeton, NJ: Prienceton Univesity Press,1984,p.63.
[2] Kenneth W. Abbott, Jessica F Green, op, cite, p.625.

يقول كيوهان:" ما يميز حجتي عن الواقعية البنيوية هو تركيزي على آثار المؤسسات والممارسات الدولية على سلوك الدولة. إن توزيع السلطة الذي يشدد عليه الواقعيون مهما بالتأكيد، هكذا هو توزيع الثروة، لكن النشاط البشري على المستوى الدولي له آثار كبيرة".

وقد جات دراستان بارزتان لكيوهان مع زميله جوزيف ناي لتجسيد هذه المفاهيم:" العلاقات عبر الوطنية والمنظمات الحكومية والمنظمات الدولية(1974)، و"العلاقات عبر الوطنية والسياسة العالمية "(1972)، واستمرارا في تحدّي فكرة الدولة طوّر كيوهان وناي مفهوم "الاعتماد المتبادل المعقد"(complex interdépendance)، وشكل هذا عند كيوهان الأساس لنشوء حقل فرعي جديد وهو "الاقتصاد السياسي الدولي"، وقدم بديلا جديا للتفكير الواقعي في العلاقات الدولية .

ان تعريف المصالح الوطنية، والتأثيرات القادمة من داخل الدولة وطريقة تفاعل الدول، تمر جميعا عبر شبكة من العلاقات، لا تمر كلها عبر المؤسسات الرسمية للدولة القومية، بعض هذه الشبكات تتجسد في مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي، فهي لا تأخذ شكلا رسميا بل يتكون من أنماط مؤثرة من الأعراف أو العلاقات، التي أطلق عليها جون روجي مصطلح الأنظمة (Régimes). بدلا من رؤية العلاقات الدولية باعتبارها تفاعلات بين دول موحدة تسعى بشكل أساسي إلى الأمن القومي العسكري، رأى كيوهان وناي مجالات متعددة للقضايا، وانهيار التراتبية بينها (لم تعد القضايا العسكرية مهيمنة)، وجاءت أهم صياغة لهذه الأفكار في كتاب "السلطة والاعتماد المتبادل" power and interdépendance) عام1977.

في السبعينيات سعى كيوهان إلى إعادة هيكلة المؤسسات التي تصوغ حقل العلاقات الدولية ذاته. تولى رئاسة تحرير مجلة (international organisation) وغير توجهها بعد أن كانت مجلة عامة للمهتمين بالمؤسسات الدولية، تنشر مزيجا من أبحاث وصفية وآراء، لكن كيوهان وجه تركيزها نحو مقالات بحثية

في العلاقات الاجتماعية مبنية على منهجيات صلبة وقابلة للتحقق، وبعد ذلك أصبحت أبرز مجلة في مجال الاقتصاد السياسي الدولي، ومن أهم المجلات البحثية في العلاقات الدولية عموما.[1]

نشر كيوهان في تلك الفترة العديد من المقالات والفصول حول مواضيع مثل التضخم، الطاقة، الشركات المتعددة الجنسيات، التجارة وغيرها. ظهر عمل كيوهان في سياق فكري بدأت فيه التحديات للواقعية بالظهور. وقد كان الخيار الذي اتخذه كيوهان في هذا السياق هو مواجهة الافتراض المركزي في الواقعية: وهو الكيفية التي يتصرف بها الفاعلين في ظل غياب السلطة (الأنا ركية). ففي حين سعى الآخرون تقليل أهمية النظام في تفسير سلوك الفاعلين، سعى كيوهان إلى إعادة فهمنا للنظام نفسه.[2]

ولتحقيق ذلك، ركز على أعمال كنيت والتز، الذي نشر في عام 1979 كتابه الأساسي "نظرية السياسة الدولية" (Theory of International Politics)، حيث قدم بشكل دقيق افتراضات الواقعية: أولوية النظام في تشكيل سلوك وحداته، ومكونات النظام ومنطق التصرف في حالة الأنا ركية، الذي يرى أن الدول تنخرط في صراعات رغم نواياها السلمية، بسبب اعتمادها على الذات(self-help) في الدفاع عن مصالحها الوطنية. لكن كيوهان رغم قبوله بأهمية النظام رأى إمكانية للتعاون حيث يرى والتز صراعا، فالتعاون كما ظهرت أعمال متعددة في الاقتصاد ونظرية الألعاب، ينتج منافع تفوق تنتجه المواجهة خصوصا عند وجود الشروط المناسبة. وقد استند كيوهان إلى أعمال كواس و ويليا مسون، شيلنغ، وإكس لورد، ليظهر أن التعاون يمكن أن يكون استراتيجية مثمرة حتى في غياب سلطة قهرية، وأنه غالبا ما يفشل بسبب مشكلات التنسيق ونقص المعلومات.[3]

هنا برز دور المؤسسات الدولية، حسب كيوهان لا تعني المؤسسات الدولية "حكومة" تمتلك جيشا أو محاكم، بل تعني نوعا من التنظيم رسمي أو غير رسمي تنتمي إليه الدول طوعا لما فيه من مصلحة .

[1] Kenneth W. Abbot, Jessica F. Green, p.624.
[2] Ibid, p.628.
[3] Ibid.

ثانيا/ أهم اسهاماته: اكتشاف فكري

يوضح مورا فيسك كيف أن اسهامات كيوهان النظرية الأساسية في الفترة 1970-1985، تتركز في ثلاثة فروض سببية تشكل "النموذج المبسط" لسلوك الدول في الاقتصاد السياسي الدولي:

1-تشكيل تفضيلات الدول، حيث تحدد العولمة عبر الروابط العابرة للحدود، ما تريده الدول من العالم، ثم التفاوض على تحقيق هذه الأهداف. ترتبط هذه الفرضية بكتابه Transnational Relation and World Politics، حيث تصبح العوامل الاقتصادية متغيرا رئيسيا في تشكيل تفضيلات الدول.

2- التفاوض والقوة والاستفادة منها، تبرز القوة في التفاوض نتيجة عدم تماثل التبعية المتبادلة بين الدول. كلما كانت دولة أكثر اعتمادا على شريك قلّت قدرتها التفاوضية. هذا الافتراض يركز عليه في Power Interdépendanceلتفسير التفاوت في النفوذ بين الأطراف.

3- تثبيت الاتفاقات عبر المؤسسات، تسهم المؤسسات الدولية في" توزيع المعلومات" بطرائق تقلل الشك وتكفل الحفاظ على الصفقات حتى بعد تغير توازنات القوة. يرتبط هذا بفكرته في After Hegemony، عن كيفية بقاء التعاون الدولي قائما على تراجع الهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة.[1]

بذلك يجمع كيوهان بين هذه المراحل الثلاث (تفضيلات، تفاوض، مؤسسات) ليقدم اطارا متكاملا يشرح ديناميكيات التعاون بين الدول في السياسة العالمية.[2]

يتمثل محور عمل كيوهان الأكاديمي هو فهم التعاون متعدد الأطراف المؤسسي في السياسة العالمية، خصوصا سياق الاعتماد الاقتصادي المتبادل (العولمة). ويتساءل :

[1] Andrew Moravicsik , Helen v Milner, Power, Interdependence and Nan State Actors In World Politics,p.148.
[2] Ibid, p.149.

لماذا تسعى الدول لتقاسم سلطتها مع منظمات متعددة الأطراف، لا تمارس هذه الدول عليها سوى تأثير غير مباشر وجماعي؟. ماهي وظائف هذه المنظمات، وما أهمية القواعد والممارسات السياسية الثابتة (المؤسسات السياسية) التي تعمل في ظلها؟. وما التكلفة المحتملة إن تم تقويضها أو تدميرها؟.

خلق نظرية الاعتماد المتبادل والتعاون (1970–1989)، بدأ اهتمام كيوهان بالمؤسسات عندما كان طالب دراسات عليا يدرس الأمم المتحدة رغم افتقاده حينها لإطار تحليلي لدراستها، وفي أواخر الستينيات بدأ يهتم بسياسات الاقتصاد العالمي، متأثرا بصعوبات أمريكا في الحفاظ على قيمة الدولار مقارنة بالذهب والعملات مقارنة بالذهب والعملات الأخرى. قام بتدريس مقرر عن الشركات المتعددة الجنسيات، وكان زميله الاقتصادي الشاب "فان دورن أومر" أحد المشاركين فيه، وفي 1967 التقى بجوزيف ناي (الذي أصبح لاحقا شريكا فكريا بارزا له)، وبدآ معا باستكشاف لأفكار حول دور الفاعلين غير الحكوميين في السياسة العالمية.

هذا المشروع ركز على الوصف والاستنتاج مع بعض التصنيفات البسيطة، دون تقديم نظرية تفسيرية كاملة، لكنه كان بداية المسار الفكري الذي دفعهما لاحقا إلى التفكير الجاد في قضايا التبعية والاعتماد المتبادل.

كانت بدايات كتاب "القوة والاعتماد المتبادل" (power and interdépendance)، بعد تأثرهم بمقالات لمورس (1972) وغيلين(1972) وكتاب لكوبر(1968)، بدأ كيوهان وناي العمل على متابهما الذي نشر أول مرة عام1977. تمثل جوهر التحليل في هذا الكتاب محاولة الربط بين الاعتماد المتبادل الذي ناقشه كوبر وبين مفهوم القوة وهو مفهوم محوري في النظرية الواقعية (Réalisme) في العلاقات الدولية ، حيث استخدم كيوهان وناي تعريفا تقليديا للقوة مستمدا من جال 1957 وهرساني(1962): "قوة الفاعل على جعل الآخرين يفعلون ما لم يكونوا ليفعلوه لولا ذلك وبتكلفة مقبولة للفاعل". وهنا فكك كيوهان وناي

العلاقة بين القوة والقسر (القوة العسكرية)، وأكدا أن "القوة يمكن أن تنبع من الانتاجية الصناعية، الموقع المالي، والموارد الاقتصادية، وليس فقط من فوهة البندقية". [1]

قسّما الاعتماد المتبادل إلى نوعين الاعتماد المتبادل الحساس (Sensitivité interdépendance) ويقصد به مدى سرعة وتأثير التغيرات في دولة ما على دولة أخرى، والتعامل معه يتم داخل الاطار السياسي القائم، والاعتماد المتبادل الهش (Vulnérabilité interdépendance) ويقصد به قابلية فاعل لتحمل التكاليف الناتجة عن أحداث خارجية حتى بعد تعديل سياساته، ويرتبط هذا النوع بالبعد الاستراتيجي للعلاقات الدولية، والمغزى السياسي هو أن الفاعلون الأقوياء يمكنهم تغيير الأطر السياسية السلبية وإعادة ضبط قواعد اللعبة لصالحهم. والاستنتاج المحوري لهذا المتاب هو أن "الاعتماد المتبادل غير المتكافئ هو مصدر قوة في السياسة العالمية "، ولفهم علاقات القوة بين فاعلين (مثل الولايات المتحدة والصين اليوم)، يجب فهم البنى التي تولد هذا الاعتماد المتكافئ أو غير المتكافئ.[2]

تقاربت ثلاث عوامل لظهور هذا المجال الجديد، وللأهمية التأسيسية لرؤى كيوهان والتي توجت بنشر بعد الهيمنة " After Hégémony"، حيث شهدت هذه الفترة عددا من المنعطفات الحرجة في الاقتصاد السياسي العالمي بدءا بضغوط تضخمية ، وانهيار النظام النقدي الدولي لمؤسسة بروتون ودوز ، والأزمة النفطية. فقد شهدت الأعوام الخمسة عشر من (1975 الى 1985)، بزوغ فجر جديد من العلاقات الدولية، أصبح يعرِّف على نطاق واسع الاقتصاد السياسي العالمي" IPE."[3]

الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي خلال إجازة بحثية في جامعة ستانفورد (1977–1978)، بدأ كيوهان يهتم بقضايا تنسيق السياسات الاقتصادية العالمية في ظل الرأسمالية الحديثة، وانتقد تحيزات الاقتصاد

[1] Peter A. Gourevitch, "Robert O. Keohne: The Study of International Relations, PS: Political Science § Politics 32, no. 3(September 1999):p. 623-625.
[2]Ibid,p.627.

[3] Arlo Poletti, "Robert O. Keohane: the Promise of Cooperation", in International Relations (jaune2017),29/05/2025, http://wwwresearchegate.net/publication/311797,p.625.

الكلاسيكي، الأثر تحديدا بكتاب بولاني (the Great transformation)1944، وشارك بمقالات ومشاريع عن الرأسمالية والدور الدولة، كما جذبته فكرة الهيمنة الايديولوجية عند غرامشي.

في أواخر السبعينيات، بدت ممارسات تنسيق السياسات الدولية وكأنها تتناقض مع نظريات الواقعية البنيوية عند كنيث والتز 1979، ونظريات الهيمنة عند كيند لبيرغر1973، وغيلبين1975.السؤال الأساسي الذي طرحه كيوهان هو كيف يمكن للتعاون المؤسسي الدولي أن ينشأ في عالم فوضوي(Anarchical)تديره نظريات تفسر العلاقات الدولية بالقوة والهيمنة فقط؟ هل القيادة من دولة مهيمنة شرط أساسي للتعاون؟[1]

المطلب الثالث: المشروع المؤسسي (ما بعد الهيمنة)

لم يكن انخراط كيوهان في حقل الاقتصاد السياسي الدولي وليد لحظة مفاجئة، بل كان نتيجة تراكب خبرات أكاديمية وسياقات مهنية بدأت منذ عمله في سوارثمور1970، حين شارك في تدريس مساق حول الشركات المتعددة الجنسيات الاقتصادي فان دورن أومر، الدي حفزه لتعلم مبادئ الاقتصاد السياسي كانت التجربة التأسيسية بمثابة البذرة الأولى لانجذابه إلى منطق السوق واستراتيجيات الفاعلين الاقتصاديين، وهو ما تبلور لاحقا في أعماله.

بدأت ملامح التحول في مشروعه تظهر بوضوح بين عامي 1977–1978، حين قضى كيوهان عاما في مركز الدراسات المتقدمة في العلوم السلوكية في ستانفورد، مركزا على قضايا تنسيق السياسات الاقتصادية الخارجية الأمريكية، ومكافحة التضخم، لكن معظم أعماله في تلك الفترة وفقا لتقييمه الشخصي، كانت خالية من أطروحة تحليلية أصيلة ونافذة، بدأت بوادر أطروحته تتشكل من خلال التساؤل

[1] Arlo Poletti, "Robert O. Keohane: the Promise of Cooperation ,p 625.

النقدي الموجه للواقعية التقليدية: اذ كانت مقولة الواقعيين حول تنازع المصالح وتقلص التعاون صحيحة، فلماذا استمرت أشكال التعاون الدولي خلال الثمانينات، رغم تراجع الهيمنة الاقتصادية القوة الأمريكية؟

لقد لاحظ كيوهان أن التنبؤ الواقعي بانقسام النظام العالمي إلى كتل اقتصادية متصارعة لم يتحقق بل على العكس شهد العالم أنماطا متواصلة من التعاون حتى في ظل اختلال موازين القوى.[1]

تعتبر نقطة التحول في المشروع النظري لروبرت كيوهان، خلال حضوره مؤتمر بجامعة مينيسوتا، تعرف خلالها لأول مرة على مفاهيم تكاليف المعاملات (Transaction Costes)، المخاطر وعدم اليقين عندما عاد إلى ستانفورد بدأ بالتفكير في هذه القضايا بمساعدة زملائه المتخصصين في اقتصاديات التنظيم الحديثة خاصة أعمال coase , Williamson, akerlöf، في ديسمبر1979 شعر كيوهان أنه توصل إلى المفتاح النظري لفهم التعاون الدولي .[2]

استغرق الأمر 4 سنوات من العمل النظري ليطور فكرته في كتابه بعد الهيمنة After Hegemony، محددات الهيمنة عند كيوهان تكمن في " يجب أن تتحكم القوى المهيمنة في المواد الخام، ومصادر رأس المال، والأسواق، المزايا التنافسية في السلع عالية القيمة.[3]

يفكك كيوهان الاعتقاد السائد منذ فترة طويلة بأن التعاون محكوم عليه بالفشل بدون وجود قوة عالمية مهيمنة لفرض النظام. واستنادا إلى مجموعة من البيانات التجريبية والتحليلات، يوضح كيوهان أنه كيف يمكن للمؤسسات والأنظمة الدولية أن تيسر التعاون المستدام بين الدول حتى في غياب سلطة مهيمنة، من

[1] Peter A. Gourevitch, "Robert O. Keohne: The Study of International Relations,p,628.
[2] Joshua Colebourne, " Apparaisal of Robert Keohane: Neoliberalisme and Liberal Institutionalism in World Politics ,"E-International Relatios, December/22/2012,http://www.e.ir.info/2012/12/an-appraisal-of-robert-keohane-neoliberalism-and-liberal-institutionalism-in-world-politics/.
[3] Ibid.

خلال سدّ الفجوة بين الواقعية والمؤسسية الليبرالية، يوفر إطارا لا غنى عنه في فهم الديناميكيات المعقدة التي تحكم الاقتصاد السياسي العالمي.[1]

لماذا لم يتم تدمير النظام الدولي، ولماذا ساد التعاون الدولي في القضايا النقدية والتجارية، في حين اختفت الهيمنة الأمريكية؟. بشكل أعم لماذا لم يستمر التعاون في بعض الفترات بين الدول حتى في غياب الهيمنة؟

هذه الأسئلة المركزية تناولها كيوهان في بعد الهيمنة. كما يوحي أن نقطة الانطلاق في تحليله هي عدم التطابق الأساسي بين المقترحات النظرية التي طورتها النظرية الواقعية، ويفيد كيوهان بأن التطورات الحاصلة بعد منتصف ستينيات القرن العشرين، حيث واجهت الهيمنة الأمريكية تحديات في الاقتصاد السياسي من خلال الانتعاش الاقتصادي وزيادة وحدة أوروبا (الاتحاد الاوروبي) والمواصلة الاقتصادية السريعة لليابان[2]، وفي هذا السياق يقول كيوهان: "إن استمرار محاولات التعاون خلال سبعينيات القرن الماضي، يشير إلى أن انخفاض الهيمنة لا يبدو بالضرورة موت التعاون".[3]

وهكذا استخدم كيوهان نظرية استقرار الهيمنة كخط أساسي نظري للدفع إلى الأمام حجة أصلية حول الطرق التي يمكن أن تعزز فيها الأنظمة الدولية التعاون بين الدول ذات المصالح التكميلية الموجودة مسبقا.

منظمات البناء النظري عند كيوهان هو التمييز المفاهيمي بين التعاون والخلاف، في حين يحدد الانسجام على أنه رأي موقف تسهل فيه سياسات أحد الممثلين تلقائيا لتحقيق أهداف الآخرين، فالانسجام يحدث

[1] Arlo Poletti,Others, p.625.
[2] Robert O. Keohane, After Hegemoy : Cooperation and Discord in the World Political Economy, op, cit, p.9.
[3] Ibid.

حين تتطابق سياسات الدول بشكل طبيعي دون تنسيق، بما يخدم أهداف الجميع.[1] إلا أنه يتصور التعاون كحالة يتم فيها فصل تصرفات الأفراد والمنظمات المنفصلة عن بعضها البعض من خلال عملية التفاوض أو التنسيق، وبالتالي لا ينبغي فهم التعاون على أنه غياب الصراع، لكن كجهد ناجح للتغلب على الصراع، حقيقي أو محتمل، أي أن التعاون يظهر في وجود خلافات (Discord)، حيث تتعارض سياسات الدول فيتطلب الأمر تنسيقا سياسيا ومفاوضات غالبا باستخدام القوة، هذا التمييز الأساسي كان نتيجة لسؤال فريد برغستن عام 1982 في واشنطن ما أجبر كيوهان في التفكير في هذه الثنائية [2].

يعمق كيوهان في "بعد الهيمنة" في تعقيدات التعاون الدولي في عالم أقل هيمنة من قبل قوة مهيمنة واحدة، التعاون الولي وتراجع الهيمنة يقدم كيوهان المفاهيم الأساسية للعلاقات الدولية والأدبيات التي من خلالها تحقق الجهات الفاعلة العالمية التعاون، ويوضح وجهة النظر القائلة بأن الهيمنة حيث تمتلك دولة واحدة القوة والنفوذ المهيمنين، قد وفرت تاريخيا الاستقرار والنظام الضروريين للتعاون الدولي، واستدل على ذلك بحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي هيمنت عليها الولايات المتحدة مثالا على فترة من الاستقرار المهيمن، حيث كانت القيادة الأمريكية حاسمة في إنشاء وصيانة المؤسسات مثل: الأمم المتحدة، ونظام بروتن ودوز ومع ذلك كيوهان لمعالجة أهمية التحولات من فترات الاستقرار المهيمن إلى الفترات التي تميزت بهيمنة أقل.

ويفضل كيوهان تسمية السياسة العالمية World Plitics عوضا عن العلاقات الدولية (International Relations)، وذلك بسبب تزايد أهمية العلاقات العابرة للقوميات وكذا العلاقات غير الحكومية، وتزايد

[1] Andrew Moravcsik, « Robert O. Keohane's Institutionalism," in International Relations Theories: Discipline and Diversity, ed, Tim Dunne, Milja Kukri and Steve Smith (Oxfords: Oxford University Press, 2009), p.207.

[2] Ibid, P.211.

أهمية السياسة الداخلية، أو بعبارة أخرى يرى أن مصطلح العولمة Globalisation هو مصطلح أكثر شمولا من مصطلح العلاقات الدولية.[1]

يجادل روبرت كيوهان في كتابه يعد الهيمنة أن التعاون في ظل الهيمنة يحتاج إلى إعادة النظر أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد قادرة على قيادة العالم، لذلك فتفسير التعاون في عصر" ما بعد الهيمنة "أمر بالغ الأهمية ويحتاج إلى شرح نظري.

[1] د. مروة خليل محمد مصطفى، "القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير: «دراسة تقويمية"، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 2021، ص.177.

المبحث الثاني: الافتراضات الأساسية لمشروع روبرت كيوهان

بنى كيوهان مشروعه النظري لفهم آليات التعاون والاستقرار في النظام الدولي على جملة من الافتراضات النظرية التي تمثل حجر الزاوية في أطروحته حول "التعاون بعد الهيمنة"، ولم يكن الهدف من هذه الافتراضات تقديم بديل مثالي للهيمنة، بل محاولة تحليل الشروط التي تمكن من قيام تعاون دولي مستقر في إطار من الفوضى النسبية، وذلك من خلال تصور مؤسساتي ليبرالي يدمج بين أنماط السلوك العقلاني للدول بين أدوار المؤسسات الدولية، سنحاول في هذا المبحث استعراض أبرز الافتراضات ضمن ثلاث مطالب أساسية.

المطلب الأول: الدول فواعل عقلانية

يقر كيوهان أن الدول جهات فاعلة عقلانية تسعى إلى تعظيم منافعها الذاتية داخل نظام فوضوي، ولتحديد الروابط السببية التي تصل بين الأنظمة الدولية والتعاون، استند كيوهان إلى نظرية الاختيار العقلاني، لما يسميه "نظرية وظيفية للأنظمة الدولية"، أي تفسير يقوم على أن وجود هذه الأنظمة يعود إلى آثارها المتوقعة عقلانيا.

عدد الجهات الفاعلة التي يمكنها مراقبة امتثال بعضهم البعض للقواعد والممارسات وتتبع الاستراتيجيات التي تصنع الحكومات الأخرى يعتمد الرفاه على امتثالهم المستمر للاتفاقات والفهم. بالتالي التفاعل المكثف بين عدد قليل من اللاعبين يساعد على استبداله من أجل، أو لتكملة، تصرفات الهيمنة. كقوة مهيمنة، قد يحدث تحول تدريجي من الهيمنة إلى التعاون بعد الهيمنة. على نحو متزايد، تعتمد الحوافز للتعاون ليس فقط على ردود الهيمنة ولكن على برامج أخرى كبيرة الدول. قد يكون مثل هذا

الانتقال صعبا في الممارسة العملية، لأن التوقعات قد تختلف عن الواقع. ولكن لا شيء في تحليل الاختيار العقلاني انها مستحيلة[1]

يؤكد كيوهان أن الظروف التي تعمل فيها الدول في السياسة العالمية تقارب إلى حد كبير سلوك الفاعلين في الأسواق غير الكاملة:" لا توجد حكومة عالمية، مما يجعل حقوق الملكية وقواعد المسؤولية القانونية هشة، والمعلومات مكلفة جدا وغالبا ما تكون موزعة بشكل غير متساويين الفاعلين المختلفين وتكاليف المعاملات، بما فيها تكاليف التنظيم والمدفوعات الجانبية مرتفعة غالبا."[2]

يرى كيوهان أن اعتماد النظرية العقلانية كنقطة انطلاق يسمح بفهم سلوك الفاعلين الدوليين بناء على تفضيلاتهم والإدراك الذي يصوغ رؤيتهم للعالم، ورغم أن الفاعلين ليسوا دائما حاسبين مثاليين، إلا أن هذا الإطار يتيح تقدير سلوكهم بشكل معقول، لذا كثيرا ما يرتكبون أخطاء لكن هذا لا يعني أنه إذا فهمنا تفضيلاتهم.

وكيف يرون العالم يمكننا إجراء تقديرات معقولة لسلوكهم المحتمل، وبالطبع سيكون هناك بعض "المجانين في مواقع السلطة " حسب تعبير كينز، لكن عادة ما تؤدي سياستهم إلى الفشل مثل (هتلر، ماو، ستالين) في سنواتهم الأخيرة، هذا ما أطلق عليه اسم "النظرية الوظيفية للمؤسسات"، فالمؤسسات يفترض أن تخدم أهداف مؤسسيها ومن ثم الحديث عن النظرية العقلانية للمؤسسات، يمكن فهمها على أنها نتاج لفاعلين عقلانيين يسعون وراء مصلحتهم الذاتية، وكانوا يتمتعون بالقوة الكافية لتشكيلها.[3]

يرى أن التعاون الدولي لا يمكن فهمه إلا انطلاقا من افتراض العقلانية، قادرة على اتخاذ قرارات محسوبة في بيئة يغلب عليها طابع فوضوي، هذا الافتراض لا يعني أن الدول دائما ما تنجح في تحقيق

[1] Robert O.Keohane , After hegemony, op,cit,p.79.
[2] Ibid,p.82.
[3] Robert O. keohane, Interview With E-International Relations, E-IR,2014, http://www.e-ir.info/2014/04/18/interview-iobert-o-keohane.

أقصى مصالحها، لكنه يفترض أنها تحاول ذلك باستمرار وفق حسابات مدروسة، في معرض تحليله لأنماط التعاون بين الدول أشار كيوهان إلى أن الفاعلين العقلانيين سيحاولون التوصل إلى اتفاقيات تحقق مكاسب متبادلة، خصوصا في ظل التكرار المستمر للتفاعلات الدولية، الذي يقلل من حالة عدم اليقين ويزيد من حوافز الالتزام[1].

استلهم كيوهان من نظريات الألعاب مثل (لعبة السجين)، ونظرية المباريات في تحليله للعمل الجماعي، ونظريات فشل السوق لتقديم فحص لمقدار للاتساق المنطقي للحجة القائلة بإمكانية نشوء التعاون بين الفاعلين الأنانيين حتى في غياب حكومة مشتركة، حيث استخدم نظرية الألعاب "معضلة السجين". يقول بأن هذه النظريات تسلط الضوء على المشكلات التي تعيق مواقف الترابط الاستراتيجي، حيث تقيد الحوافز الأحادية للانشقاق قدرة الفاعلين على الوصول إلى اتفاقات متبادلة المنفعة، فهي توحي ضمنيا بأن تصميم مؤسساتي مناسب يمكن أن يساعد في تجاوز هذه المعضلات.

في مرحلة ثانية يطوِّر كيوهان فحصا أكثر تفصيلا لهذا الطرح من خلال التشبيه بين السوق وأفعال الدول المنسقة وتنطلق حجته أن: "السياسة العالمية ، شأنها شأن الأسواق غير الكاملة ، تتسم بعيوب مؤسساتية تعيق التعاون المتبادل للمنفعة".[2]

تنص حجة كوز (coase) على أن وجود التّأثيرات الخارجية لا يمنع بالضرورة التنسيق الفعال بين الفاعلين المستقلين، وضمن شروط معينة يمكن للمفاوضات بين هؤلاء الفاعلين أن تفضي إلى حلول مثلى على طريقة **باريتو، بغض النظر عن وجود سلطة مركزية، ومع ذلك تفترض وجوب تحقق ثلاثة شروط لكي تنتج الأسواق مثل هذه التوازنات: إطار قانوني يحدد المسؤولية عن الأفعال، يفترض أن

[1] Robert O. keohane, Interview With E-International Relations.
[2]Robert O. Keohan, After hegemony,OP,Cit, p.85.

تدعمه سلطة حكومية وتوافر معلومات كاملة وانعدام تكاليف المعاملات. في غياب هذه المعايير، أو في ظل "وجود فشل في السوق"، سيفشل التعاون بسبب معضلات التعاون الجماعي.[1]

يجادل كيوهان بأن الشروط التي تعمل في ظلها الدول في السياسة العالمية، تقارب إلى حد كبير سلوك الفاعلين ضمن أسواق غير كاملة:

"فالحكومة العالمية غير موجودة، مما يجعل حقوق الملكية وقواعد المسؤولية القانونية هشة، كما أن المعلومات مكلفة للغاية وغالبا ما تكون موزعة بشكل غير متكافئ بين الفاعلين المختلفين وتكاليف المعاملات بما في ذلك تكاليف التنظيم والدفع الجانبي، غالبا ما تكون مرتفعة جدا". ومن ثم فإن مبرهنة كوز يسمح لكيوهان بأن ينظر إلى الأنظمة الدولية بوصفها تقوم بثلاث وظائف أساسية تساعد الدول في التغلب على أوجه القصور في نظام دولي قائم على المساعدة الذاتية والتعاون، تخلق أنماط تفاعل تقارب المسؤولية القانونية حيث تلتزم الدول بالقواعد المتفق عليها لأن كلفة التراجع عن الالتزامات المتبادلة تزداد وتقل كلفة العمل ضمن مجموعة القواعد القائمة.

تعتمد معضلة السجناء على قصة شريكين مذنبين في جريمة يتم استجوابهما بشكل منفصل من قبل محامي المقاطعة. يعرف كل سجين أنه إذا لم يعترف أي منهما ، فلن يكون لدى DA سوى أدلة كافية لإدانتهم على الجنح ، مما يؤدي إلى فترات السجن لمدة ثلاثين. إذا اعترف كلاهما، فسيتم الحكم عليهما بالسجن لمدة عام في السجن. قد يبدو أن هذا الاحتمال يعطي حافزًا على عدم الاعتراف، إلا أن DA الذكي قد وعد بأنه إذا اعترفا بينما يرفض الآخرون، فإن المعترف لن تتم محاكمة على الإطلاق، في

[1]. Robert O. Keohane ,after Hegemony ,op ,cit ,p.87

**باريتو: كان ولفريد باريتو Wilfred Pareto(1747-1923) عالم اجتماع واقتصاد ايطالي طور معيارا يحدد متى يصل التبادل بين طرفيين إلى نقطته الفضلى أو المثلى، وكان يجادل في الأساس بأن هذه النقطة يتم الوصول إليها عندما تكون حالة أحد الأطراف أفضل بينما لم تصبح حالة الطرف الآخر أسوأ مما كانت عليه من قبل حدوث التبادل، ودلالات هذه الخالة المثلى ستناقش فيما بعد.

حين يعاقب شريكه المتمرد بشكل كبير مع جملة لمدة خمس سنوات في ظل هذه الظروف، يدرك كل سجين أنه على أساس مصلحة ذاتية ضيقة، يجب أن يعترف بكل ما يفعله شريكه.

إذا اعترف شريكه أيضًا ، فإن اعترافه الخاص على الأقل ينقذه من العقوبة لمدة خمس سنوات، وإذا رفض شريكه الاعتراف فإن اعترافه يتيح له التحرر(على حساب شريكه) بدلاً من أن يكون شريكه إساءة إليه. كنتيجة لهذه الحسابات، تفترض أن اثنين من الأفراد العقلانيين المهتمين بالذات في مثل هذا الموقف سوف يعترفان وسيحصلون على السجن جمل أنهما كان بإمكانهما تجنبها من خلال التعاون مع بعضهم البعض و"محامي المقاطعة"، وهذا يعني أن من يتعاون مع شريك المرء (للاعتراف بـــ DA) يبدو أن الاستراتيجية المهيمنة لكلا اللاعبين.[1]

انطلاقا من هذا التحليل يمكن القول أن افتراض عقلانية الفواعل ليس مجرد مبدأ نظري، بل هو أداة تحليلية مركزية تفسر كيف يمكن للنظام الدولي أن يستقر حتى بعد تراجع الهيمنة الأمريكية. باعتبار الدول عقلانية يصبح التعاون الدولي نتيجة طبيعية في ظل ظروف معينة، وليست استثناء.

يقول أن التعاون الدولي ينشأ حتى بين دول أنانية ذات المصالح الضيقة، وذلك من خلال محفزات عقلانية دون الحاجة إلى التزام أخلاقي أو ايديولوجي، هدا ما تؤكده نظرية الاختيار العقلاني التي تشكل احدى الركائز في مشروع روبرت كيوهان.

الدول رغم طابعها الأناني يمكن أن تجد مصلحة من خلال التعاون، خاصة في ظل التفاعل المتكرر والمؤسسات الفعالة التي تقلل من تكاليف المعاملات وتحد من احتمالية الخداع والغش. يقول كيوهان: "الأنانيين العقلانيين يمكن أن يكون لديهم حوافز لتشكيل أنظمة دولية". فالحسابات العقلانية يمكن أن تفضي إلى التعاون دون دافع قيمي". وفي معرض آخر يؤكد كيوهان على محدودية الفاعلين وأنه كل ما

[1]Robert O. Keohane ,after Hegemony ,op ,cit,p.68.

كان عدد الفاعلين العقلانيين قليل يعزز من الثقة بينهم: "يساعد التفاعل المكثف بين عدد قليل من اللاعبين على استبدال تصرفات قادة المصلحة".

فالنظام الدولي رغم طابعه الفوضوي وغياب سلطة مركزية، يمكن أن يشهد تعاونا مستقرا اذا وجدت مؤسسات عقلانية تجمعها مصالح مشتركة، وهذا يدحض الفكرة الواقعية القائلة بأن في ظل نظام فوضوي يغيب النظام والتعاون.

المطلب الثاني: دور المؤسسات في دعم التعاون

الافتراض الثاني في مشروع روبرت كيوهان، هو أن المؤسسات الدولية ليست مجرد أدوات لتنظيم العلاقات بين الدول، بل هي وسيلة لتقليل تكاليف التعاون من خلال المؤسسات مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، يمكن للدول أن تتعاون بشكل فعّال.

يعرف كيوهان المؤسسات بأنها:" مجموعات مترابطة ودائمة (سواء كانت رسمية أو غير رسمية) التي تحدد الأدوار السلوكية، وتقيد النشاط تشكل التوقعات."[1] يمكننا أن نفكر أن المؤسسات الدولية، كما عرفت باعتبارها تأخذ واحدا من ثلاثة أشكال: المنظمات الحكومية الدولية أو المنظمات غير الحكومية عابرة للحدود الوطنية، هذه المنظمات هي كيانات هادفة قادرة على مراقبة النشاط والاستجابة له، يشدد كيوهان على أنه لا يمكن انشاء أنظمة دولية من دون وجود خلفية من التفاهمات والتوقعات المتبادلة، المؤسسات تؤثر على سلوك الدول من خلال: تسهيل تدفق المعلومات، تقوية آليات المراقبة والالتزام، تشكيل التوقعات حول موثوقية الالتزامات الدولية.[2]

تقدم المؤسساتية (الليبرالية الجديدة) نظرة أكثر تفاؤل حول إمكانية التعاون في العلاقات الدولية حتى بدون وجود قوة مهيمنة، فالمؤسسات والأنظمة الدولية تلعب دورا مهما، في تسهيل التعاون من خلال توفير

[1] Robert O. Keohane, Neoliberal Institutionalism: A Perspective one World Politics ,p.4-5.
[2] Ibid,p.4-5.

إطار يمكن للدول من خلاله التفاعل، كذلك تساعد على تقليل تكاليف المعاملات، وتوفير المعلومات، وانشاء آليات مما يجعل التعاون أكثر احتمالا حتى في نظام فوضوي، يقول " أن التفاوت في طبيعة وتوزيع المعلومات متغير نظامي في السياسة العالمية، يساعد على تفسير قدرة الدول على تجاوز مشكلات العمل الجماعي".[1]

من خلال الدور الدقيق الذي يلعبه مقدار وجودة وتوزيع المعلومات في السياسة العالمية، يمكننا أن نفهم أن سلوك الدول بشكل أفضل من النماذج التي تركز فقط على التفضيلات، أو القوة، أو الأفكار الاستراتيجية. اذا المؤسسات هي مصدر واحد من مصادر المعلومات عالية الجودة التي قد لا تكون متاحة للدول بخلاف ذلك، ومن ثم فإن الاستخدام الوظيفي للمؤسسات الدولية من قبل دول عقلانية تسعى لتحقيق مصالحها الذاتية هو أحد تبعات اهتمام كيوهان النظري.

وقد لجأ كيوهان للربط الدقيق بين المعلومات والمؤسسات، إلى اقتصاديات تكاليف التبادل كما طورها رونالد كوز وأوليفر ويلامسون، وجورج أكير لوف وغيرهم من منظري الأسواق، الفكرة الأساسية في هذا الفكر هي أن التبادل في هذا النمط هو وظيفي ومفيد، ولكن بسبب الطبيعة اللامركزية للجهات الفاعلة في هذه الحالة الدول فإن غياب المؤسسات قد يؤدي إلى إحداث "فشل السوق" في الأسواق التنافسية الأخرى. ولكي تتعاون الحكومات، يجب عليها أن تحدد أي الأطراف هي الأكثر اهتماما وما هي الاتفاقات الممكنة وكيفية هيكلتها على النحو الأمثل، وما هو السلوك المتوقع من بعضها البعض، وبقدر ما تولد المؤسسات الدولية معلومات عالية الجودة وتقلل من الغموض بشأن نوايا وأفعال الدول الأخرى بخصوص تكاليف ومخاطر التعاون يؤكد كيوهان: "تسهم الأنظمة الدولية في التعاون ليس من خلال قواعد يجب على الدول اتباعها، وانما عبر تغيير السياق الذي تتخذ فيه القرارات بناء على المصالح الذاتية". [2]

[1] Robert O. keohane, The Comparative Politics Of Climate Change Policy, (Princeton, NJ: Princeton University and Stanford University, Center For Advanced Study in the Behavioral Sciences (CASBS), 2018,p.02
[2] Robert O. Keohane, International Institutions: Can Interdependence Work? , Foreign Policy, Spring 1998, p.82.

ينتقل كيوهان بين هاتين النظريتين، ويقدم حجة دقيقة لصالح المؤسسات الدولية، وهو يعترف بالرأي القائل بأن ديناميات السلطة وتوزيع القدرات بين الدول أمران حاسمان في تشكيل العلاقات الدولية، يؤكد أن المؤسسات بمجرد انشائها، يمكن أن تدوم أكثر من تراجع القوة المهيمنة وتستمر في توفير الفوائد التي تسهل التعاون بين الدول.

كيوهان يتعمق في الأدوار التي تلعبها المؤسساتي الحفاظ على التعاون بين الدول في عالم لم يعد فيه قوة مهيمنة واحدة، هذه المؤسسات حاسمة للتوسط في التفاعلات، وخفض تكاليف المعاملات، وضمان الامتثال للمعايير والقواعد المتفق عليها بين الدول، ويجادل بأنه حتى في غياب قوة مهيمنة تواصل المؤسسات الدولية القيام بدور أساسي في الحفاظ على النظام وتعزيز التعاون. حيث تمثل المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية أمثلة بارزة على الكيفية التي يمكن بها للمنتديات والهيئات التنظيمية أن تيسر التعاون المستدام بين الدول، تعمل الأمم المتحدة بتفويضها الواسع عبر الأمن والسياسة الاجتماعية والقانون الدولي، كمنصة عالمية يمكن للدول تنسيق أعمالها ومعالجة المشاكل الجماعية، وفي الوقت نفسه تركز منظمة التجارة العالمية بشكل خاص على التجارة العالمية ووضع القواعد التي تحقق من حدة النزاعات وتعزيز بيئة يتم فيها تحفيز التعاون الاقتصادي.[1]

ويمكن للمؤسسات أن تعزز التعاون أكثر من خلال إنشاء منتديات لاتخاذ القرار، وربط القضايا معا وتوفير حوافز لتبادل التنازلات ومشاركة المعلومات، وتحديد حقوق الملكية والتصويت وتعيين المسؤوليات، كما أنها تزيد من التفاعلات أو (العمليات المتكررة) بين الدول، مما يسمح لها بمراقبة بعضها البعض وتقييم استعداد كل منها للالتزام بالاتفاقات التعاوني، وتنسيق سلوك "المعاملة بالمثل"

[1] Robert O. keohane, The Comparative Politics Of Climate Change Policy, op, cite, p,03-06.

المنسق والمتبادل، يقر كيوهان أن:" النظر إلى الأنظمة الدولية كمصادر للمعلومات تقلل من تكاليف المعاملات بدلا من كونها جهات شبه حكومية تضع القواعد، يساعدنا على فهم سبب استمراريتها".[1]

كما يرى كيوهان أن للمؤسسات الدولية أن للمؤسسات أكثر من وظيفة، فهي:

. تعكس واقع علاقات القوة بين الدول.

. تؤسس وتضبط مسألة توزيع القوة من خلال ما تمنحه من مساواة بين الدول.

. ترفض حالة "الوضع الراهن" وتحاول تغييرها.

. توازن المؤسسات الدولية بين متناقضين هما القوة والشرعية، وتجعل التفاعل بينهما ممكنا. وبالتالي فالمؤسسات الدولية من شأنها أن تغير استراتيجيات الدول.[2]

يشير كيوهان نظرية الى نظرية النظام الوظيفي، ومن النتائج المميزة لهدا النهج يصف كيوهان المؤسسات الدولية الحديثة بأنها مؤسسات شديدة اللامركزية، غالبا غير رسمية أو شبه رسمية تنتمي إليها الدول بشكل طوعي، وجوهر هذه "الأنظمة الدولية" أنها تضع معايير ومبادئ وإجراءات لتنظيم التفاعل بين الدول، وبهذه الطريقة، ويوضح بالقول أنها ليست منظمات مثالية تستند إلى مبادئ طوباوية، ولا احتكارات سلطوية للقوة القسرية، أو دولا عظمى تمتلك جيشا وشرطة على غرار الدولة القومية. وهنا يشير كيوهان نظرية الى نظرية النظام الوظيفي.

ولدحض الاعتراض الواقعي التقليدي أن القانون والمؤسسات الدولية طوباوية يخلص كيوهان إلى: " الأنظمة الدولية ذات قيمة للحكومات ليس لأنها تفرض قواعد ملزمة على الآخرين، بل لأنها تمكن

[1] Robert O. keohane, The Comparative Politics Of Climate Change Policy, op, cite, p.07.

[2] د.مروة خليل محمد مصطفى، القدرة التفسيرية للنظرية الليبيرالية في عالم متغير، مرجع سيق ذكره،ص.178.

الحكومات من الدخول في اتفاقيات متبادلة المنفعة مع بعضها البعض، إنها تمنح الحكومات القوة بدلا من أن تقيّدها".[1]

حتى الآن رأينا ماذا تفعل الأنظمة الدولية ولماذا تنشئها الدول، لكننا لم نرى لمادا لها تأثير سببي مستقل، إذ يمكن للحكومات في نهاية المطاف أن تتفاوض باستمرار وتعيد التفاوض على المؤسسات حسب رغباتها المباشرة، متتبعة دائما المصالح والسلطة الكامنة، ولشرح تأثيرها المستقل، يضيف كيوهان افتراضا حاسما آخر وهو أن الأنظمة نفسها مكلفة جدا في إنشائها وإصلاحها أكثر بكثير من الاتفاقيات الفردية. فلو كانت الانظمة بلا تكلفة في انشائها لما كان هناك معنى لبنائها أصلا، وفي هذه الحالة ستكون الاتفاقيات بلا تكلفة أيضا، وفقا لهذه الظروف كان بإمكان الحكومات أن تنتظر حتى تظهر مشكلات معينة، ثم تبرم الاتفاقيات لمعالجتها، ولم يكن هناك حاجة لبناء أنظمة دولية لتسهيل الاتفاقات. أنها بالضبط تكلفة الاتفاقات، وبدرجة أكبر الأنظمة نفسها هي التي تجعلها مهمة. فارتفاع تكلفة بناء الأنظمة يساعد في جعل الأنظمة القائمة مستمرة في ظل غياب سلطة مركزية قسرية.[2]

لذا من المجدي أن تسعى الدول (ومجموعات إجتماعية ومحلية)، إلى الاقتصاد إلى حد معين في التفاوض والتكيف عبر الالتزام بأنماط قائمة، وأبرز تنبؤات تجريبية لدى كيوهان أن المؤسسات الدولية تميل إلى انحياز لصالح الوضع القائم، اذ تفضل أن تواصل التعامل ضمن النظام متكيفة مع قواعده حتى لو كانت مزعجة إلى حد ما، بدلا من السعي لإعادة التفاوض على الترتيب بأكمله.

نستنتج أن الدول لا تحتاج إلى هيمنة اضمان استقرار النظام الدولي، لأن المؤسسات توفر أدوات لتقليل تكاليف التعاون، مما يعزز الثقة ويحد من التوترات. إذا يتحقق استقرار النظام الدولي عبر مؤسسات مرنة تتيح التعاون بين الدول دون فرض هيمنة.

[1] Robert O. keohane, The Comparative Politics Of Climate Change Policy, op ,cite, p, p.08.

[2] Robert O. Keohane, "The Demand for International Regimes", International Organization, 36, no.2(spring 1982):pp. 343-344.

إن القوى التي تؤدي إلى نشوء الأنظمة قد تتغير، داخل هذا المجال المؤسساتي فإن القوة للتأثير على النتائج التي يمارسها أولئك الذين يتحكمون في جداول أعمال المؤسسات الدولية، لاختبار هذه المجموعة من الادعاءات، يتجه كيوهان إلى دراسة حالة حول التجارة الغربية والنفوذ وسياسة النفط، ويسعى إلى عزل أهمية المؤسسات من خلال تتبع تراجع القوة المهيمنة الأمريكية على سبيل المثال (انخفاض حصة الولايات المتحدة من الناتج القومي العالمي من النصف إلى الربع في فترة ما بعد الحرب) كنقطة مرجعية، وهنا يعزز ادعاءه التجريبي على أن انشاء الأنظمة الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب في المجالات الثلاثة تطلب ممارسة الهيمنة الأمريكية، والتي تمت ممارستها أساسا من خلال التكيف غير المتكافئ والاستثمار في النظام من قبل الولايات المتحدة، لكن تراجع القوة الأمريكية لم يؤدي إلى الفوضى والصراع كما كان متوقعا. بل العكس، استمر التعاون متجاوزا التوقعات حتى مع تراجع الهيمنة الأمريكية وحسب كيوهان هذا يعزى إلى قوة الاستقرار التي توفرها الأنظمة الدولية.[1]

يشير كيوهان، على سبيل المثال إلى استمرار تحرير التجارة المتعددة الأطراف، حتى في ظل تباطؤ النمو وضغوط الحماية التجارية وعودة الثنائية في العلاقات، وفي ميدان النقود والنفط حيث يمكن اعتبار انهيار نظام بروتون ودوز لسعر الصرف الثابت واستبدال الأخوات السبع بمنظمة أوبك بمثابة تغير جذري في النظام، إلا أن كيوهان يشير إلى عناصر كبيرة من استمرارية مؤسساتية.[2]

كيوهان لا يرفض فكرة وجود حالات صراعية، لأنها ليست الصورة الكلية أو الممثلة للسياسة العالمية، بإمكان الدول العمل سويا على تلطيف الفوضى وتحصيل مكاسب جماعية، وتجنب الضرر المشترك يقول:

[1]Robert O. Keohane, " The Demand for International Regimes, op, cit,p.345.
[2] Ibid, p.349.

"...أؤكد أن طبيعة وقوة المؤسسات الدولية عناصر مهمة في تحديد تطلعات ومن ثم سلوك الدولة، وبقدر التزام الدولة بقواعد ومعايير المؤسسات الدولية، فهي تؤشر عن رغبتها في مواصلة نماذج من التعاون، ومن ثم الاستقرار المأمول... وهذا لا يعني إهمال المصالح الذاتية أو النفوذ، وفي الواقع في أوروبا المعاصرة يمكن لألمانيا اكتساب الثروة والنفوذ بشكا أفضل عبر بناء المؤسسات الأوروبية ... وبقدر تأكيدها لأمن الدول، تدفع المؤسسات الدولية بالحكومات إلى التركيز على المكاسب المطلقة وليس النسبية، وبانهيار المؤسسات يكون اعادة بنائها أمر بالغ الصعوبة، بما أن الدول القلة بشأن أمنها، مدفوعة بالبحث عم مكاسب نسبية تجد أنه من الصعب جدا التعاون بشكل كاف لبناء مؤسسات دولية مهمة".[1]

وفي نفس السياق يوكد كيوهان أن المؤسسات الدولية لها دور للتأثير في السلوك الدولي، وحسابات الدول:

" تخلق المؤسسات قدرة الدول على التعاون عن طريق المنفعة المتبادلة، وذلك عن طريق تقليل تكاليف صياغة الاتفاقيات، وهو ما يعرف لدى الاقتصاديين بتكاليف الصفقة، حيث تنغمس الدول في عملية فرض مركزي للاتفاقيات، كما أنها تفرض مبدأ تبادل الامتيازات، الذي يعتبر محفزا للحكومات كي تحفظ تعهداتها، وكذلك لباقي الحكومات الأخرى فحتى القوى الدولية لديها مصلحة في أغلب الأوقات في إتباع وإطاعة قواعد المؤسسات الدولية بصورة تجعل التنبؤ بسلوكيات الدول ممكنا".[2]

يشير كيوهان أن المؤسسات الدولية لا تقتصر على شكل واحد أو نوع واحد، بل تتسم بثلاثة أبعاد رئيسية تحدد مدى فعاليتها في تنظيم العلاقات الدولية، أول هذه الأبعاد هو درجة المشاركة في التوقعات، أو ما يسميه بالتشارك (Commonality)، الذي يعبر عن مدى اتفاق الدول على سلوكيات مناسبة وفهم موحد لتفسير الأفعال داخل النظام الدولي، ثانيا يبرز كيوهان أهمية وضوح القواعد (Specifity)، أي مدى

[1] Robert O. Keohane and Others, Correspondence, Back to the Future, part 2, International Relations Theory and post-Cold War Europe, International Security, Fall 1990(Vol. 15 , no ,2), p193.

[2] أحمد محمد أبوزيد، تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية: "دراسة نظرية"، دبي، مدير الأبحاث في المؤسسة الدولية للثقافة الدبلوماسية ب.س.ن، ص.100.

تحديدا هذه التوقعات بشكل صريح في هيئة قواعد مكتوبة أو متفق عليها

. ثالثا، يؤكد على مستوى استقلالية المؤسسات (Autonomy)، وهو قدرة المؤسسات على تعديل قواعدها بنفسها، بدلا من الاعتماد الكلي على أطراف خارجية لتغيير هذه القواعد.

في غياب هذه المؤسسات أو تقليلها إلى حد كبير، يتخيل كيوهان نظاما دوليا غير مؤسسي، يفتقر إلى التوقعات المشتركة والفهم المتبادل، مما يجعل التنسيق بين الدول شبه مستحيل، حتى اذا كانت هناك مصالح مشتركة. في الواقع كل الأنظمة الدولية التي نعرفها تمتلك أو سرعان ما تكتسب اتفاقيات عرفية تسهل تنسيق الأفعال وتوحيد التفسيرات.

كما يوضح كيوهان، تتطور المؤسسات الدولية من خلال عملية مؤسساتية متزايدة، تبدأ بالاتفاقيات العرفية (conventions)، التي لا تحدد قواعد دقيقة بالضرورة، لكنها تمهد الطريق لتفاوض وتنظيم أنظمة دولية أكثر تحديدا (rigimes) في حين أن "النظم" تعبر عن قواعد صريحة وواضحة ومتفق عليها بين الدول، فإن المؤسسات الرسمية (organizations) غاليا ما تتطور لتكون أكثر استقلالية وقدرة على التعديل الذاتي، مما يعكس مستوى أعلى من المؤسسية.[1]

المطلب الثالث: التعاون الدولي في غياب الهيمنة

يقر كيوهان بتعقيدات التعاون الدولي في عالم غير مهيمن، ويدفع بأن الدول تحفزها على التعاون ليس فقط يسبب الاكراه والحوافز التي توفرها القوة المهيمنة ولكن أيضا بسبب الفوائد المتأصلة للتعاون في معالجة المشاكل المشتركة وتحقيق المكاسب المتبادلة. وحتى مع تراجع نفوذ الهيمنة تواصل الدول ادراك قيمة العمل للحفاظ على الاستقرار، وتعزيز الرخاء الاقتصادي، والتصدي للتهديدات العالمية مثل: التهديدات الأمنية والتدهور البيئي والأزمات الصحية العالمية.

[1] Robert O. Keohane, Neoliberal Institutionalisl,pp,5-6.

لذلك فان تراجع الهيمنة لا ينذر بالضرورة بانحدار الهيمنة[1]، بل قد يدفع إلى تطوير أطر ومؤسسات جديدة يمكنها دعم التعاون. تقدم المؤسساتية الليبرالية نظرة متفائلة حول أمكانية التعاون في العلاقات الدولية حتى بدون قوة مهيمنة . يقول كيوهان: "بأنه توجد إمكانية تنظيم التعاون في الاقتصاد السياسي العالمي عندما توجد مصالح عامة مشتركة، ولا يبحث في كيفية ايجاد المصالح بين الدول، أي أنه نظريا يفترض وجود مصالح عامة متبادلة بين الدول وهي تحاول فحص هذه الظروف التي من خلالها يمكن أن تؤدي هذه المصالح إلى التعاون".[2]

تؤدي المعايير الدولية دورا حاسما في استدامة التعاون في غياب القوة المهيمنة، هذه المعايير غالبا ما يتم تدوينها في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، تخلق توقعات لسلوك الدولة الذي يعزز القدرة على التنبؤ و يقلل من احتمالية الصراع، يوضح كيوهان:

يتطلب التعاون أن تكون تصرفات أفراد منفصلين والمنظمات التي لا تتناغم مسبقًا في مطابقة مع بعضها البعض من خلال عملية التفاوض، الذي يشار إليه غالبًا باسم "تنسيق السياسة".[3]

في جوهر البناء النظري عند كيوهان يكمن التمييز المفاهيمي بين التعاون والانسجام[4]، فبينما يعرف الانسجام بأنه أي وضع تسهل فيه سياسات طرف واحد تلقائيا تحقيق أهداف الآخرين، فأنه يرى التعاون على أنه حالة يتم فيها تكييف أفعال الأفراد أو المنظمات المنفصلة لتتوافق مع بعضها البعض من خلال عملية تفاوض أو تنسيق. وبالتالي لا ينبغي اعتبار التعاون خالة تلقائية أو طبيعية، بل هو عملية سياسية مؤسسية مشروطة تتطلب آليات تنظيمية، أي ما يسميه كيوهان النظم الدولية International (Régimes).

[1] Robert O. Keohane ,after hegemony ,op, cite ,p,9.
[2] Ibid,p.60.
[3] Ibid, p.51.
[4] .bid.

لذلك لا ينبغي فهم التعاون على أنه غياب للصراع، بل كجهد ناجح لتجاوز الصراع، سواء كان حقيقيا أو محتملا. بالنسبة للتعاون وظيفة لوجود المصالح المشتركة فقط، بل هدفا يمكن للدولة أن تسعى لتحقيقه.

ويحدد كيوهان الأنظمة الدولية كأدوات رئيسية يمكن للدول استخدامها لتحقيق هذا الهدف، وبالتالي يمكن لهذه الأنظمة لتفسير سبب استمرار التعاون رغم تلاشي القوة.[1]

ولتعريف الأنظمة الدولية استند كيوهان إلى التعريف التوافقي المؤثر الذي طرحه كرسنر والذي يعرف الأنظمة على أنها: "مجموعة من المبادئ والقواعد والأعراف، وإجراءات اتخاذ القرار سواء كانت صريحة أم ضمنية، والتي تتقارب حولها توقعات الفاعلين في مجال معين من العلاقات الدولية".

وقد أقرر كيوهان ببعض الاشكاليات المتعلقة بهذا التعريف لا سيما ما يتعلق بالتمييز المفاهيمي بين عناصره المختلفة لكنه أصر على أن: " الترابط بين هذه العناصر هو بالتحديد ما يمنح النظام شرعيته، ويتيح فهم ما إذا كان هناك تغيير في النظام أم لا".[2]ص58 كيوهان بل أكد على أن المبادئ والأعراف والقواعد، والاجراءات، يجب لأت اعتبر جميعها مكونات أساسية لتعريف النظام، لأنها تتضمن كلها توجيهات سلوكية، وان لم تكن هذه الالتزامات قابلة للإنفاذ من خلال نظام قانوني هرمي،[3] على سبيل المثال يشير كيوهان إلى أن: "قواعد النظام يصعب تمييزها عن أعرافه، ففي الهوامش تندرج الواحدة بالأخرى.[4]

يوفر كيوهان فهما دقيقا لكيفية تعاون الدول في مشهد عالمي مترابط، يتميز هذا الترابط بقنوات تفاعل متعددة اقتصادية واجتماعية وبيئية، تربط الدول ببعضها البعض تحل شبكة متعددة الأوجه محل سيطرة دولة واحدة، مما يخلق شبكة كثيفة من التبادلات تؤثر على سلوك الدول والتعاون الدولي، يسلط كيوهان

[1]Robert O . keohane, The promise of cooperation, University of trento,op,cit, p.9.

[2] Robert O. Keohane ,after hegemony ,op,,p,58.
[3] Ibid,p.59.
[4] Ibid,p.58.

الضوء على أنه من غير المرجح أن تنخرط الدول في مواجهات عسكرية بسبب التكاليف التي قد تفرضها على اقتصاداتها المفرطة.

مثّل مشروع روبرت كيوهان انتقالا مفاهيمي من تحليل العلاقات الدولية بمنطق الصراع والهيمنة إلى مقاربة تقوم على إمكانية التعاون المؤسسي المنظم بين الدول، حتى في غياب سلطة مركزية، من خلال افتراض العقلانية، والإيمان بدور المعلومات والمؤسسات وتبني أدوات تحليل دقيقة كنظرية الألعاب وتكاليف المعاملات، قدم كيوهان تفسيرا لنشوء واستمرار الأنظمة الدولية بوصفها ناتجا عقلانيا لتفاعل المصالح، وليس فقط انعكاسا للقوة.

الفصل الثالث

أساليب برهنة كيوهان على مشروعه

لا يكتفي كيوهان بتقديم فرضياته النظرية حول التعاون الدولي في غياب الهيمنة، بل اعتمد على مجموعة متكاملة من أساليب البرهنة لإثبات ودعم افتراضاته في تفسير أنماط السلوك الدولي، وتجاوز المقولات المدرسة الواقعية وتتمثل القيمة الأساسية لمشروعه في قدرته على دمج أدوات تحليلية مستمدة من الاقتصاد، ونظرية الألعاب، والدراسات المؤسسية لتقديم نظريته وحججه عن امكانية قيام نظام دولي مستقر دون الحاجة إلى قوة مهيمنة.

المبحث الأول: الأسس النظرية والمنهجية عند كيوهان

يشكل تحليل أساليب البرهنة في مشروع روبرت كيوهان نقطة محورية لفهم كيفية بناءه لنظريته حول استقرار النظام الدولي في غياب القوة المهيمنة. فقد اعتمد كيوهان في برهانه على مجموعة من الأدوات المنهجية المستمدة من مختلف التخصصات، مثل النظرية المؤسسية، الاقتصاد، والسياسة، ليقدم رؤية جديدة حول كيفية تحقيق النظام والاستقرار الدولي. في هذا المبحث، سوف نناقش الأساليب التي استخدمها كيوهان لتقديم برهانه على مشروعه، مع التركيز على الأدوات التحليلية التي أسهمت في تشكيل أطره الفكرية.

المطلب الأول: نظرية الألعاب بوصفها تقنية تفسيرية

استخدم كيوهان أدوات نظرية الألعاب لشرح كيفية نشوء التعاون بين دول عقلانية في بيئة لا تتوفر فيها سلطة عليا، مما يسمح له بتقديم برهنة رياضية وسلوكية لفرضياته حول التعاون المستدام، حيث ركز على نموذج "معضلة السجين" Dilemma Prisonniers، لفهم التفاعلات الدولية وفي هذا السياق يؤكد على أن تكرار اللعبة Iterated Game، يغير من معطيات السلوك الأناني، إذ يصبح من الممكن معاقبة الغش، وبناء الثقة التدريجية ويقول في هذا الصدد: "عندما يعاد تكرار اللعبة تظهر آليات لعقاب المخالفين ومكافأة المتعاونين مما يجعل التعاون استراتيجية عقلانية وليس سلوكا مثاليا".

عبر هذه المقاربة يثبت كيوهان أن التعاون لا يعتمد على الايثار أو النوايا الحسنة، بل يمكن أن يكون حصيلة لاستراتيجيات عقلانية ضمن إطار تفاعلي متكرر مما يمنح فرضياته بعدا تحليليا صارما.

أولا/ النموذج العقلاني كأداة توقع وتفسير

يتبنى كيوهان النموذج العقلاني ليس فقط لتفسير القرارات الدولية، بل كوسيلة لتوقع ردود الفعل المستقبلية في علاقات الدول وهو ما يسهل إنتاج فرضيات قابلة للاختبار، من خلال تقديم الدول" كلاعبين استراتيجيين" يسعون لتعظيم منافعهم وتقليص خسائرهم، يتمكن كيوهان من بتاء سناريوهات حول احتمالات التعاون أو الانسحاب، كما استخدم مفاهيم مثل التفضيلات الثابتة، وتكلفة الغش والسمعة لتحليل دوافع الدول، وقد استعان بأمثلة واقعية من النظام التجاري الدولي مبرهنا كيف أن دولا ضعيفة تسبيا ماتزال تلتزم بقواعد اللعبة الدولية عندما تتوفر بيئة توقع واستقرار.

هذه الأداة لا تكتفي بشرح ما حدث بل تسعى لتقديم تنبؤات مشروطة بالمواقف العقلانية، مما يعزز قيمة مشروع كيوهان كإطار علمي قابل للاختبار. ويسلط الضوء على لأهمية الشفافية والمعاملة بالمثل

والثقة في المفاوضات، فالدول تلتزم بالاتفاقيات عندما يكون لديها معلومات واضحة عن تصرفات ونوايا الآخرين، وعندما يكون هناك تبادل عادل التنازلات وعندما تكون هناك ثقة متبادلة في أن جميع الأطراف ستلتزم بالشروط المتفق عليها، الثقة على وجه الخصوص هي عنصر حاسم، يمكن بناؤه من خلال التفاعلات المتكررة وانشاء سمعة للموثوقية.[1]

في هذه المصفوفة عندما يختار اللاعب صف التعاون ويلتزم به يحصل كل منهما على مكافأة التعاون(R)، وهي أكبر من العوائد الأخرى مما لشجع على التعاون المتبادل، اذا تعاون لاعب الصق بينما يخون لاعب العمود، يحصل لاعب الصق على عائد أقل(S)ويسمى "عائد المخدوع"، في حين يستفيد لاعب العمود من "عائد الخائن"(T) الأعلى. اذا خان لاعب الصف بينما تعاون لاعب العمود تعكس النتائج

[1] Robert O. keohane, After hegemony, op, cit, p.67.

الوضع المعاكس، أخيرا اذا خان كلا اللاعبين يحصل كلاهما على أقل عائد(P)، مما يعكس السلبية للخيانة المتبادلة.[1]

يقر كيوهان بأهمية المعلومات والمؤسسات على العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول الصناعية المتقدمة، من خلالها تتوفر على مصالح مشتركة أو تكاملية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال اتفاق متبادل فهناك دائما عناصر صراع في هذه العلاقات مثل لعبة" معضلة السجين"، فإن معظم هذه الحالات ستكون "ألعاب ذات دوافع مختلطة" تتميز بمزيج من المصالح المتعارضة والمكملة، حيث تعد الثقة متغير رئيسي.[2]

تعتبر مشكلة التعاون في النظام الدولي من المسائل المركزية التي تعالجها نظرية الاختيار العقلاني، والتي تفترض أن الفاعلين الدوليين يسعون لتعظيم مصالحهم الخاصة بعقلانية، ورغم هذا قد تفشل محاولات التعاون حتى في حالات توافق المصالح وذلك بسبب صعوبات التنسيق وغياب المعلومات

الكاملة، يعبر هذا عن نظرية الفعل الجماعي التي تشير إليها نظرية الألعاب رغبة في تحقيق مكاسب فردية أكبر، مما يؤدي إلى نتائج دون المثلى للجميع.[3]

لعبة "معضلة السجين"، تمثل نموذجا مهما في تحليل الصعوبات التي تواجه التعاون بين الفاعلين العقلانيين، اذ توضح أن الفاعلين قد يجدون أنفسهم غير قادرين على التوصل لحل مثالي من نوع باريتو، رغم تقارب المصالح بينهم، ليس كل المواقف في السياسة الدولية أو الاقتصاد الساسي الدولي تأخذ معضلة السجين.

[1] Robert O. keohane, After hegemony, op, cit, p..79

[2] Ibid,p.248
[3] Ibid, p.250.

اعتمد نظرية الألعاب في تحليل سلوك اللاعبين في المواقف الاستراتيجية على تمثيل الخيارات والنتائج في جداول تعرف ب مصفوفة الألعاب(Game Matrices)، من أشهر هذه النماذج هو نموذج "معضلة السجين" الذي اعتمد عليها روبرت كيوهان، والتي تعتبر حجر زاوية في توضيح كيف أن الفاعلين العقلانيين قادرون على تبني استراتيجيات تعاونية، متى ما تغيرت البنية المعرفية أو الأخلاقية أو المؤسسية التي تحيط بتفاعلهم.

الجدول رقم(1):النموذج الكلاسيكي "معضلة السجين" حسب كيوهان:[1]

	عمود التعاون	عمود الخيانة
التعاون (Cooperate)	(R, R)→ (4,4)	(S, T)→ (3,2)
الخيانة (Defect)	(T, S)→ (3,2)	(P, P)→ (1,1)

Robert O. Keohane, After Hegemony :Cooperation and Discord in the World : Political Economy (Princeton : Princeton University Press,1984),pp.68-69.

R = (Reward) العائد عند التعاون المتبادل.

T = (Reptation) إغراء الخيانة.

S = (Sucker s payoff)عائد المغدور به.

P = (Punishment) العقاب عند الخيانة.

[1] Robert O. keohane, After hegemony, op, cit,p.75

يفترض هذا النموذج وجود لاعبين اثنين: لاعب يمثل الصف والآخر العمود، ولكل لاعب خياران إما يتعاون، أو يخون. في هذه المصفوفة عندما يختار لاعب الصف التعاون ويلتزم به، يحصل كل منهما على مكافأة التعاون(R)، وهي أكبر من العوائد الأخرى مما يشجع على التعاون المتبادل، اذا تعاون لاعب الصف بينما يخون لاعب العمود، يحصل لاعب الصف على عائد أقل(S) ويسمى "عائد المخدوع"، في حين يستفيد لاعب العمود من "عائد الخائن"(T) الأعلى. اذا خان لاعب الصف بينما تعاون لاعب العمود تعكس النتائج الوضع المعاكس، أخيرا اذا خان كلا اللاعبين يحصل كلاهما على أقل عائد(P)، مما يعكس السلبية للخيانة المتبادلة.[1]

يمثل الجدول أساسا لفهم كيفية تأثير الاستراتيجيات المتبادلة على النتائج الجماعية، كما يوضح سبب وجود حوافز للخيانة على الرغم من أن التعاون قد يؤدي إلى نتائج أفضل للطرفين على المدى الطويل. ويعكس فرضية رغم أن الخيار العقلاني الفردي هو الخيانة لتحقيق أقصى ربح، إلا أن التعاون المتكرر والمقيد داخل إطار مؤسسي يمكن أن يجعل التعاون الخيار الأمثل للطرفين على المدى الطويل خاصة إذا تكررت اللعبة ضمن نظام مستقر من التفاعلات الدولية، من هنا ير بط كيوهان بين تكرار التفاعل داخل الأنظمة الدولية وخلق الحوافز للتعاون.[2]

[1], Robert O. keohane, After hegemony, op, cit, pp.76-79.
[2] Ibid, pp.92-96.

الجدول رقم(2):نموذج مصفوفة العوائد الذاتية لهذه اللعبة تكون كما يلي:

في حالة الانتماء المشترك ضمن منظمة مثل المافيا، تختلف مصفوفة العوائد عن نموذج" سجينان" التقليدي بسبب التهديدات القاسية على الخيانة (الاعتراف)، ويعكس الجدول ذلك حيث:

الجدول رقم(2): نموذج مصفوفة العوائد الذاتية لهذه اللعبة

	التعاون (Cooperate)	الخيانة (Defect)
التعاون (Cooperate)	(R, R)→ (4,3)	(S, T)→ (3,4)
الخيانة (Defect)	(T, S)→ (2,1)	(P, P)→ (1,2)

Source : Robert O. Keohane, After Hegemony :Cooperation and Discord in the World Political Economy (Princeton : Princeton University Press,1984),pp.73-74.

توضخ هذه المصفوفة المقدمة في الجدول رقم (2) أن التعاون المتبادل هو الاستراتيجية المهيمنة والتوازن الأمثل، على عكس لعبة سجينان التقليدية حيث الاعتراف قد يكون مميتا، هنا التعاون هو السبيل العقلاني لتحقيق أفضل عائد مشتركة، وهو نموذج يوضح كيف يمكن للعلاقات المؤسسية المستمرة أن تعزز وتعيد تشكيل موازين القوى داخل اللعبة.

في الجدول رقم (03) يوضح مصفوفة القيم الأخلاقية، حيث يقل تماسك الروابط الاجتماعية، لكن وجود اختلاف في القيم الأخلاقية يؤثر على اختبارات اللاعبين كما في الجدول:

الجدول رقم(3): مصفوفة القيم الأخلاقية:

	عمود التعاون	عمود الخيانة
التعاون (Cooperate)	(R, R)→ (3,3)	(S, T)→ (1,4)
الخيانة (Defect)	(T, S)→ (4,1)	(P, P)→ (2,2)

Source : Robert O. Keohane, After Hegemony :Cooperation and Discord in the World Political Economy (Princeton : Princeton University Press,1984),p.74.1

وفق هذا السناريو يظهر أن اللاعب ذو القيم الأخلاقية (Raw) يفضل التعاون رغم الخسارة الممكنة، بينما اللاعب الآخر بفضل الخيانة، النتيجة (s,t) تمثل توازنا مستقرا حيث لا يرغب أي منهما في تغيير استراتيجيته، وهذا يبين كيف أن الأخلاقيات يمكن أن تدمج ضمن دالة المنفعة، ولا تتعارض مع العقلانية بل توسع مفهومها.[1]

لكن هذا التمايز في الأخلاق بين اللاعبين لا يمثل مشكلة بحد ذاته بالنسبة لنظرية الاختيار العقلاني إذ يمكننا أن نفهم سلوك "الصف" على أنه سلوك عقلاني، بما أنه يسعى لتعظيم المنفعة المتوقعة، حتى وإن لم يكن أنانيا، لأنه يدمج تفضيلات الآخرين ضمن دالته الخاصة بالمنفعة فالأشخاص الايثاريون والقديسون يمكن أن يكونوا عقلانيين أيضا.

[1] Robert O. Keohane, After Hegemony,p75.

يقر كيوهان بأن استخدام نظرية الاختيار العقلاني ليس لتعزيز الفهم التقليدي الذي يرى أن التعاون نادر في السياسة العالمية، بل ليظهر أنه يمكن تحقيق التعاون حتى من قبل حكومات عقلانية بختة ذات مصالح ضيقة، أي لا تتحرك بدافع الاهتمام المثالي بالخير العام أو الالتزام الايديولوجي بنمط معين من العلاقات الدولية، و أن لعبة معضلة السجين ونماذج العمل الجماعي على إثبات هذه النقطة. ويؤكد كيوهان أن وجود الهيمنة قد يساعد في انشاء الأنظمة الدولية، وتساعد على خلق مصالح مشتركة من خلال تقديم مكافآت التعاون وعقوبات للغدر، لكن عندما لا توجد هيمنة يمكن تقديم مكافآت وعقوبات مماثلة إذا توافرت الظروف المناسبة.[1]

ومع ذلك يقر كيوهان أن التعاون بين البلدان المتقدمة ممكن لأنه يشمل القليل من الدول، ووان تحليل الذي تقدمه نظرية الاختيار العقلاني مفيد، ولكن يحتاج إلى أن يدعم ببعض الافتراضات حول المعايير التي تؤثر في كيفية تحديد المصالح لأن نموذج المباريات وبون هذه الافتراضات سيكون منطقا فارغا تجريبيا لأنه نموذج رياضي أي محتوى أمبريقي.[2]

المطلب الثاني: البرهنة من خلال الأمثلة التاريخية

أولا/ الحالة التجارية بعد الحرب العالمية الثانية:

لعبت الولايات المتحدة دور المهيمن خلال الخمسة عشر إلى العشرين سنة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان التعاون بالهيمنة واقعا ملموسا، وقد استند النفوذ الأمريكي إلى ثلاث مجموعات رئيسية من الفوائد: نظام نقدي دولي مستقر، توفير أسواق مفتوحة للسلع، الوصول إلى النفط بأسعار مستقرة،" الجانب الأكثر بروزا في خطة مارشال والاتحاد الأوروبي هو أن الولايات المتحدة تخلت عن مطالبها المعتادة المعاملة بالمثل". اذا كان فشل المنظمة التجارة الدولية يعكس صعوبات تأمين اتفاقية دولية

[1] Robert O. keohane, After hegemony, op, cit, p.78.

[2] عبد الحميد مشري، "التعاون الدولي من منظور الحوار العقلاني-البنائي"، أطروحة (دكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2017/2016،ص.160.

رسمية يمكن أن تحظى بالدعم في الولايات المتحدة، فان نجاح الجات كان مؤشرا على الظروف التي تسهل التعاون الناجح.[1]

لكن هذا الدور انخفض مع بداية الستينات كان من غير المحتمل أن تستعيد الولايات المتحدة مكانتها، مالم يحدث انقلاب جذري مثل ما حدث في الماضي بسبب الحروب الكبرى، اذا التعاون سيكون بدون هيمنة من الآن فصاعدا. ويضيف كيوهان التعاون الهيمني صعب، لأنه يجب أن يحدث بين دول مستقلة تحركها مصالحها الذاتية أكثر من حرصها على الصالح العام، رغم استمرار الخلاف فإن السياسة العالمية ليست حالة حرب دائمة، للدول مصالح متكاملة مما يجعل بعض أشكال التعاون ممكنة ومفيدة.[2]

يستخدم كيوهان دراسة النظام التجاري الليبرالي بعد الحرب العالمية الثانية كحالة اختبارية لمقولاته حول إمكانية التعاون في غياب هيمنة مطلقة ، يشير كيوهان إلى أنه رغم تراجع الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية بعد سبعينيات القرن العشرين، إلا ان مؤسسات مثل الجات(GATT) ومنظمة التجارة العالمية استمرت في تسيير التفاعلات التجارية وخلقت بيئة مستقرة نسبيا ويقول: "كان بأمكن الدول الكبرى أن تنسحب من الالتزام بقواعد التجارة متعددة الأطراف بعد تراجع الهيمنة الأمريكية، لكنها اختارت الاستمرار، ما يدل على أن المؤسسات كانت قد أصبحت بحد ذاتها مصادر للاستقرار"، اذا كيوهان يقدم برهنة تجريبية على أن غياب الهيمنة لا يؤدي بالضرورة إلى انهيار النظام، اذا توفرت مؤسسات فاعلة وقواعد تعاون مترسخة.[3]

اذا مع تآكل الهيمنة يزيد الطلب على الأنظمة الدولية، كما تشير غياب نظام نفطي حكومي دولي في خمسينيات القرن العشرين، وانشاء نظام في عام 1979، تكمن أهمية الأنظمة ليس في كونها حكومات

[1] Robert O. keohane, After hegemony, op, cit, p.78..
[2] Ibid ,p p. 92-96.
[3] Ibid, p.234.

مركزية شبه رسمية، بل في قدرتها على تسهيل الاتفاقيات وتنفيذها بشكل لا مركزي بين الحكومات، فهي تزيد من احتمال التعاون عبر تكاليف اجراء الصفقات المتوافقة مع مبادئ النظام.[1]

في عالم ما بعد الهيمنة لا يمكن تطبيق قواعد الأنظمة الدولية بموثوقية، من خلال منظمات مركزية اذا نظرنا إلى الأنظمة الدولية ومنظماتها الدولية كمحاولات لبناء هياكل هرمية، أو شبه حكومات فستبدو ضعيفة إلى حد عدم الفاعلية، ما يمكن للأنظمة تحقيقه يعتمد ليس فقط على سلطتها القانوني، بل على أنماط التفاوض غير الرسمي التي تتطور داخلها. يمكن أن تكون القواعد مهمة كرموز تشرع التعاون كإرشادات له، الذي يتطلب تعديلا متبادلا لسياسات الفاعلين المستقلين، لا تفرض عليه السلطة.

1- وكالة الطاقة الدولية(IEA)

ركز كيوهان على دراسة مقارنة بين أزمات النفط العالمية1973-1974، قبل تأسيس الوكالة الدولية للطاقة، وأزمتي 1979- 1980بعد تأسيسها، لفهم كيفية عمل التعاون الدولي في غياب الهيمنة واجهت الدول الصناعية الكبرى تهديدا لأمن الطاقة بسبب السياسات غير المدروسة، كيوهان جادل بأن إنشاء(IEA) لم يكن نتاج هيمنة أمريكية قسرية، بل نتاج مفاوضات بين دول متقدمة ذات مصالح متقاربة، أي أن التعاون نشأ من التفاعل المؤسسي والحاجة المشتركة وليس بفعل الهيمنة.[2]

تجسّد الوكالة الدولية للطاقة هذه النقاط بشكل نموذجي، على الرغم من أن لديها سلطات رسمية قوية نسبيا مقارنة بالمنظمات الدولية الأخرى، وقد طورت قواعد مفصلة، فالقيمة الرئيسية للوكالة مهما كانت محدودة تمن في تسهيل التوافق، سواء بين الحكومات والشركات، فهي تقلل من تكاليف التنسيق عبر توفير المعلومات وتحريك تحالفات قابلة للتطبيق خلف سياسات سياسية ممكنة التنفيذ، بين كيوهان أن

[1] Robert O. keohane, After hegemony, op, cit, p 236.

[2] Ibid, pp.235-236.

بعض الدول الأوروبية كانت مترددة في البداية بشأن المشروع لكنها انضمت لاحقا مما يظهر أن المؤسسات يمكن أن تخلق التزامات تدريجية وتبني الثقة.[1]

كيف واجهت وكالة الطاقة الدولية الأزمات في نظر كيوهان؟ بناء على آلية تشاركية لتخزين وتوزيع النفط حيث أنشأت الوكالة نظاما لتقاسم الاحتياطات النفطية في حال حصول نقص مفاجئ في الإمدادات، تم اعتماد سياسة ملزمة تفرض على كل دولة عضو الحفاظ على مخزون استراتيجي من النفط بين الدول.

وكذلك تبنت آليات تبادل المعلومات والتنسيق المبكر حول تطورات سوق الطاقة، ساعدت هذه الشفافية في تقليل عدم اليقين الذي ساد في أعقاب أزمة النفط، وكذا تنسيق السياسات الدولية في مجال الطاقة، رغم وجود اختلافات بين الولايات المتحدة وبعض الدول، استطاعت الوكالة أن تخلق أرضية مشتركة قائمة على المصلحة المشتركة في استقرار سوق الطاقة.[2]

وهذا يحيلنا إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكدت أن التعاون ممكن بعد تراجع القوة المهيمنة، اذا توفرت مجموعة من العناصر وهي: مؤسسات تنظيمية، مصالح مشتركة، التزامات متبادلة، آليات واضحة للمتابعة والتنسيق.

2- منظمة التجارة العالمية(GATT)

توضح حالة دراسة نظام التجارة الدولي المرتكز على الاتفاقية الجمركية والتجارة (GATT)، كيف كانت الولايات المتحدة الامريكية تمثل القوة الهيمنة التي لعبا دورا مركزيا في انشاء واستدامة هذا النظام من خلال فرض قيود تمييزية على اليابان من فيبل بعض الدول، كان على الولايات المتحدة الضغط على حلفائها الاوروبيين لتسهيل دخول اليابان إلى النظام الاقتصادي العالمي الذي تقوده، وهو ما يعكس كيف

[1]Robert O. keohane, After hegemony, op, cit, p 247.

[2] Ibid, p.245

ان الهيمنة لا تقتصر على السيطرة الاقتصادية، بل تشمل أيضا القدرة على تشكيل سلوك الدول الأخرى ضمن النظام الدولي.[1]

"قد يكون من غير المؤكد ما اذا كانت المبادئ الليبرالية في الجات وصندوق النقد الدولي تخدم البلدان المتقدمة أكثر من البلدان النامية، لكن من المؤكد أن تعديل هذه الأنظمة لتوزيع المزيد من الموارد لصالح الدول الفقيرة سيكون امرا مرغوبا فيه أخلاقيا، سواء من المنظور النفعي أو على أساس مبدأ الفارق".[2]

كيوهان يوضح ان التعاون التجاري، كما جسدته اتفاقية الجات لم يكن ناتجا فقط عن قيادة أمريكية بعد الحرب، بل عن بروز مؤسسات تعاقدية واضحة مع تراجع الهيمنة الامريكية، لم ينهار النظام، لكن تكيفت الدول مع قواعد (الجات) لأنها عززت الثقة وخففت من الغموض، وهذا ما يبرهنه كيوهان على أن المؤسسات الدولية تستطيع أن تحل محل الهيمنة في ضمان الاستقرار والتعاون، شرط وجود التكرار والالتزام القاعدي المتبادل.

[1]Robert O. keohane, After hegemony, op, cit, p..246

[2] Ibid, p.249.

المبحث الثاني: إخفاقات وحدود النظرية

لم يكن نشر ما بعد الهيمنة والبرنامج المؤسسي الذي أطلقه بمنأى عن النقد، فقد ظهرت مجموعتان رئيسيتان من الانتقادات:

أولها جاء من داخل المدرسة الواقعية، حيث تم التشكيك في المنطق السببي الكامن في أطروحة كيوهان المؤسسية من خلال ادخال مفهوم المكاسب النسبية (Relative Gains)، فقد جادل الواقعيون بأن المؤسسات الليبرالية أساءت فهم تحليلهم لأثر الفوضى الدولية على تفضيلات الدول وسلوكها، وفشلت بالتالي في تحديد أحد القيود الرئيسية على استعداد الدول للتعاون.

وقد أشار بعض الواقعيين إلى نقطة مهمة مفادها أن العقبة الأساسية أمام التعاون في نظام دولي فوضوي لا تكمن فقط في وجود حالة انعدام اليقين أو انتهاك القواعد، بل تتجسد أساسا في قلق الدول من أن الشركاء قد يجنون مكاسب نسبية أكبر مما يخل بتوازن القوى.

المطلب الأول: انتقادات المدرسة الواقعية

أولا/ مشكلة المكاسب النسبية:

لم تقتصر الانتقادات الواقعية لمشروع كيوهان المؤسسي على التشكيك في منطق التعاون فحسب، بل ركزت أيضا على الحوافز القوية التي تدفع إلى الانسحاب من ترتيبات تعاونية رغم فائدتها المتبادلة، بسبب انشغالها الدائم بميزان القدرات النسبية ، حيث لخص جريكو Greco هذه الاشكالية بدقة قائلا: " إن ادعاء النيوليبرالية بإمكانية التعاون يستند إلى اعتقادها بأن الدول فواعل ذريون atomistique ... وأنها تسعى إلى تعظيم مكاسبها المطلقة الفردية ... ولكن الواقعيين يرون أن الدول ذات طابع

موضعي,positionnel وليست ذرية وبالنسبة للواقعيين فإن الدولة ستركز على مكاسبها المطلقة من التعاون معا، وقد تنسحب من اتفاق مشترك حتى لو امتثل الشريك يحقق مكاسب نسبية أعلى."[1]

انبثق عن هذا التحدي الواقعي جدلا واسعا أسفر في النهاية عن تقارب بين الواقعية والمؤسسية الليبرالية. مع أن مساهمة جريكو إلا أن كيوهان نفسه اعترف لاحقا بأهمية تركيزه على قضايا التوزيع والمفاوضة التي تم إغفالها ضمن المقاربات المؤسسية التقليدية، الأمر الذي أفضى إلى اعادة ادماج هذه الاعتبارات ضمن الأدبيات المؤسسية ذاتها، وعليه لم يؤدي الجدل حول المكاسب النسبية إلى نفي أهمية المؤسسات الدولية، بل أسهم في إثراء الأدبيات المؤسسية التي دشنها كيوهان، عبر تسليط الضوء على مسارات سببية جديدة يمكن من خلالها للمؤسسات لأن تؤثر في أنماط التعاون الدولي.[2]

ثانيا/الانتقادات المعرفية أزمة الأسس الأنطولوجية

استهدف الأسس الأنطولوجية للمشروع المؤسسي كما صاغه كيوهان، فقد اعتبرت المقاربات المعرفية cognitive Approaches أن التعاون لا يمكن فهمه بشكل حقيقي دون استحضار دور الأفكار والقيم والأطر الادراكية cognitive (Farmes، لأن المصالح السياسية للفاعلين لا تنشأ خارج السياقات المعيارية والفكرية، بل تتشكل داخلها، وبالتالي لم كن جوهر النقد هنا مرتبطا باتساق المنطق السببي للمؤسسية الليبرالية، بل يكون ذي طابع وضعي تجريبي(positiviste)، يغفل حقيقة أن "أنطولوجيا الأنظمة الدولية قائمة على عنصر قوي من البيتذاتانية، وقد هاجم المعرفيون كلا من المؤسسيين الليبراليين والواقعيين. [3]

[1] Robert O.keohane, The Compartive Politics Of Climate Change Policy, op, cit, pp.7-8.

[2] Ibid, p.9.

[3] Ibid .

المطلب الثاني: التحول في مفهوم القوة

تعد القوة من المفاهيم عرضة للجدل في دراسة العلاقات الدولية ذلك أن استخدامها في الماضي والحاضر ثابتة الازدواجية والتشويش، ومصطلح القوة يقترب من القسر والنفوذ والسلطة والقدرة وغيرها من المصطلحات الأخرى.

أولا /المفهوم الكلاسيكي(للقوة القوة الصلبة)

تعددت التعاريف لمفهوم القوة في علم السياسة حيث لم يكن هناك تعريف محدد له بسبب غموضه، وتعد المدرسة الواقعية من أولى المدارس الفكرية التي تعاملت مع القوة كمفهوم مركزي، حيث ربط هانز مورجن تاو القوة بقوة التأثير أو التحكم في المكاسب وعرف القوة بأنها "القدرة على التأثير في سلوك الآخرين"، وبالتالي يمكن تحديد قوة الدولة عن طريق معرفة المحصلة النهائية للتأثير الذي تمارسه في الدول الأخرى، كما عبر عنها كينيث ولتز: بأنها تشمل عناصر أخرى غير عسكرية بحيث تمتلك الدولة عناصر مثل الموارد المادية والطبيعية والسكان والمساحة والموقع الجغرافي ودرجة النمو الاقتصادي والتطور العسكري والاستقرار السياسي والكفاءة.[1]

وللقوة التقليدية أشكال، مثل: القوة الصلبة التي تحتوي على عناصر القوة المادية والعسكرية الإقتصادية، ويمكن التمييز بين نوعين من القوة الصلبة، القوة العسكرية مثل (دبلوماسية الإكراه، التخريب، الردع، الدفاع، التدخل العسكري)، النوع الثاني يتمثل في المنح والمساعدات الإقتصادية ، نتيجة لتغيير سلوك دولة ما لصالح الطرف الآخر.[2]

[1] شهرزاد أدام، "استخدام القوة العسكرية في المحيط الدولي بعد الحرب الباردة"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2007/2006، ص24.

[2] المرجع نفسه.

لقد أظهر التحليل الواقعي ، كما يشير إلى ذلك كل من "كاري" ومايكل جوزيف سميث، أن الهيمنة تتجاوز استخدام المؤسسات كأطر للتعاون، بل تستخدم كذلك المؤسسات ذاتها كأدوات لتكريس تفاوت القوة والحفاظ على الوضع القائم. وعليه فان تصور كيوهان بأن المؤسسات الدولية تحد من الفوضى وتعزز التعاون يغفل عن كون هذه المؤسسات غالبا ما تدار وتوظف من قبل القوى الكبرى لتحقيق مصالحها، لا لتوفير منافع عامة محايدة.[1]

وعلى صعيد آخر يؤمن الواقعيون الجدد أمثال والتز، بأن بنية النسق الدولي هي التي تسوق الدول وتدفعها نحو استحواذ القوة بحثا عن تعظيم قوتها سعيا وراء الحفاظ على بقائها ومن ثم قد تشكل بنية النسق الدولي عاملا محفزا مفيدا في الوقت نفسه للسلوك الخارجي للدول.[2] وفقا لكنيت والتز حرية الحركة الت تتمتع بها الدول الصغرى تتوقف على بنية النظام الدولي، أو طبيعة العلاقات السائدة على قمته، ويمتد هذا التأثير إلى العلاقة بين القوى والأطراف السياسية داخل نلك الدول. وبناء عليه فأن توزيع القوة داخل النظام الدولي ومنظومة القيم التي يتبناها وسياسة منظماته السياسية والاقتصادية والانسانية، وأولويات الدول الفاعلة في قيادته وتوجهاتها السياسية نحو الدول الصغيرة، تعد من العوامل المؤثرة في ادارة السياسات الداخلية لأغلب الدول المحدودة القوة.[3]

وطرح الواقعيون جانبا جديدا في الفكر الواقعي بأن الدول لا تمارس نمطا واحدا من القوة في فترة زمنية محددة وإنما تمارس أنماطا عدة، قسمها إلى أربعة أنماط وهي: القوة القسرية والقوة المؤسسية

[1] احمد محمد ابراهيم العايدي، "الهيمنة ونظرية توازن القوى في محيط العلاقات الدولية"، مجلة الدراسات السياسية ولاقتصادية. كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثاني السنة الثالثة، جامعة السويس، أكتوبر 2023، ص.88.

[2] المرجع نفسه، ص.89.

[3] المرجع نفسه. ص.90 .

والبنيوية والقوة الخلاقة، وعلى الرغم من الاختلاف البائن بين الواقعيين على اختلاف تياراتهم حوا مفهوم القوة، إلا أنهم يجمعهم قاسم واحد وهو التصريح بصعوبة قياس قوة الدولة في المجال الدولي.[1]

تعددّت الأدبيات في المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، التي حاولت تفسير سلوك القوى الفاعلة في النظام الدولي وآلية عملها، كذلك تفسير التغير في النظام الدولي، وتأتي نظرية انتقال القوة The Power (Transition)، التي تعود للمفكر أبرام فيم كنيت أروغا نسكي في عام 1958، بأن الاعتماد على معيار القوة تندرج ضمن الواقعية للسياسة الدولية.

ثانيا/تغير طبيعة القوة (من صلبة إلى ناعمة)

يشير مفهوم تحول القوة إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد سريع التنامي، الأمر الذي يجعل من الأخير كأنه طل لهذه الدولة المهيمنة، ولكي يحدث تحول للقوة يتعين على القادم أن يحصل على مصادر للقوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة.[2]

لم يعد امتلاك القوة وأشكالها المختلفة، كافيا لنجاح الدولة في تحقيق أهداف سياستها سواء الداخلية أو الخارجية في التأثير في الآخرين، حيث أصبحت هناك أهمية متزايدة لكيفية توظيف الدولة ما تمتلكه من أشكال القوة، ومن هنا جاء الحديث عن القوة الذكية أو (الشاملة)، وهي أشكال:

1- القوة الكيسة: حيث يحاول أن يقدم تصورا استراتيجيا لتوظيف القوة الناعمة الخشنة، وهي طريقة لإيجاد سبل توليف الموارد لبناء استراتيجيات ناجحة في سياق انتشار القوة وتنامي البقية من الدول. وهذا المزيج من القوة يتطلب: وضوح الأهداف و العمل على دمج القيم والمصالح، تقييم دقيق للموارد المتاحة ومدى تغيرها مع تغير البيئة، تحديد الأفضليات في الأهداف ومدى شرعيتها، تقييم دقيق للاحتمالات.

[1] احمد محمد ابراهيم العايدي، مرجع سبق ذكره ، ص.90

[2] أحمد عبدالله محمود عطية الطحلاوي، مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية، تاريخ النشر 2009 ، http://www.alnodom.com/index.php، تاريخ التصفح 2025/05/28.

2- القوة الذكية: يشير مصطلح القوة الذكية إلى " القدرة على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في استراتيجية واحدة للتأثير في الآخرين" حيث تعتمد القوة الذكية على خمسة عناصر، تتمثل في تحديد 3- الأهداف والنتائج المرجوة، ومعرفة الموارد المتاحة، ومعرفة الأهداف والأولويات المراد التأثير فيها، وأي نوع من القوة يمكن الاعتماد عليها وتقدير احتمالية النجاح.[1]

وهذا الشكل لا تستخدمه الدول الكبرى فقط، بل يمكن أن تمارسه الدول الصغرى على سبيل المثال نجحت دول ضعيفة مثل سنغافورة، في استثمار قدراتها العسكرية والمادية والمعنوية لردع جيرانها وربطها بأنشطة دبلوماسية من خلال رابطة دول جنوب شرق آسيا، كذلك نجحت الولايات المتحدة في الدمج بين القوة الناعمة والصلبة، بعد الحرب العالمية الثانية، بين القضاء على أعدائها باستخدام القوة العسكرية واستخدام القوة الناعمة لإعادة اعمار أوروبا واليابان، من خلال خطة مارشال، ونظام بريتون وودز، ونشر الثقافة والقيم الديمقراطية.[2]

4- القوة الافتراضية: هي مرتبطة بامتلاك القوة المعرفية التكنولوجية، والقدرة على استخدامها، ويعد جوزيف ناي من أهم من تحدثوا عنها، وهي ثلاثة أنواع: النوع الأول يتمثل في الدولة التي لديها القدرة على تنفيذ هجمات الكترونية، وتطوير البنية التحتية وممارسة السلطات داخل حدودها، ومثال ذلك نجاح الحكومة الصينية في أثناء أحداث شغب في منطقة شينج حوالي19 مليونا من قاطني المنطقة لم يتمكنوا من ارسال رسائل نصية، من خلال قطع خدمات المحمول والانترنيت. ويتمثل النوع الثاني في الفاعلين من غير الدول، ويستخدم الفاعلون القوة الافتراضية لأهداف هجومية بالأساس. أما النوع الثالث، ينصرف إلى الأفراد الذين يمتلكون معرفة تكنولوجية والقدرة على توظيفها، وعادة ما تكون هناك صعوبة في الكشف هن هويتهم وملاحقتهم. ويعد جوليان بول أسانجJulian Paul Assange، وقدرته

[1] نبيل بكاكرة، التنوع والتغير في مضامين القوة: نحو فهم جديد للعلاقات الدولية، الجزائر، العدد 19 جوان2018، ص ص167-168.

[2] المرجع نفسه، ص.172.

على تسريب قدر كبير من البرقيات الدبلوماسية الخاصة بوزارة الخارجية الأميركية، من خلال موقعه ويكي ليكس Wikileaks، مثالا جيد على استخدام الأفراد لهذا النوع من القوة.[1]

يعرف ناي القوة لافتراضية على أنها: "القدرة على الحصول على النتائج المرجوة من خلال مصادر المعلومات المرتبطة إلكترونيا بالميزان المعلوماتي".[2] أي القدرة على التأثير في الأحداث ومجرياتها باستخدام الفضاء الالكتروني.

شهد النظام الدولي في العقود الأخيرة تحولا جذريا في طبيعة القوة، اذ لم تعد القوة محصورة فقط في البعد العسكري أو الاقتصادي المادي، بل تحولت إلى نموذج متعدد الأبعاد يشمل القوة الناعمة والذكية والرقمية، من هنا يطرح هذا التحول تحديا لمشروع روبرت كيوهان الذي يركز على المؤسسات، متناسيا دور الفاعلين الجدد الذين يمتلكون مصادر قوة غير مادية، كالتحكم في الفضاء المعلوماتي والشبكات الرقمية. بالإضافة إلى هشاشة القوة الاقتصادية في ظل الأزمات العالمية التي تعرضت لهزات متكررة خلال العقود الأخيرة .

مشروع كيوهان يعاني من محدودية في تناوله للعلاقات الدولية حين تبنى مقاربة ترتكز أساسا على المؤسسات والتعاون، متجاهلا إلى حد كبير البعد الواقعي المرتبط بمفهوم القوة الصلبة والهيمنة وكما توضح الأدبيات الكلاسيكية في للعلاقات الدولية، فالهيمنة ليست مجرد قدرة مادية لدولة على فرض ارادتها، بل تشمل كذلك أبعادا معرفية وايديولوجية تمكن القوى الكبرى من فرض تصورها للنظام الدولي واعادة تشكيل قواعده بما يخدم مصالحها.

كيوهان يفترض أن المؤسسات تتيح التعاون في نظام فوضوي، لكن تحولات القوة تشير أنها لم تعد محصورة في الدول، بل أصبحت متعددة الأبعاد: ناعمة(soft)، وذكية (smart) رقمية عابرة للحدود،

[1] نبيل بكاكرة، مرجع سبق ذكره، ص172.

[2] .المرجع نفسه، ص.173.

تفترض نظرية تحول القوة أن توازن القوة هو موقف غير مستقر، وأن عدم التكافؤ في القدرات فالعالم يدار فقط بالقواعد والمؤسسات، بل بمن يملك التحكم في المعرفة التكنولوجيا وشبكات النفوذ. على سبيل المثال: سيطرة شركات التكنولوجيا الكبرى مثل (Meta وGoogle) على الفضاء المعلوماتي تعكس تحولا في مركز الثقل من المؤسسات إلى أطراف أخرى متعددة.

يوفر نظام بروتن وودزBreton Woods يوفر مثالا جيدا بخصوص المؤسسات، حيث يؤكد الواقعيون تأثير النظام على إدارة الشؤون الدولية، وهذا التأثير لا يمكن عزله عن نوايا وقدرات القوى المؤسسة له، لكن عندما وجدت الولايات المتحدة أن هذا النظام لم يعد يخدم المصالح الأمريكية المرجوة، تنصلت إدارة نيكسون 1991 من بعض بنوده، فالمؤسسات يتم تشكيلها من قبل القوى الكبرى وتحافظ على بقائها بصيغتها الأولى مادام هناك أنها تخدم المصالح الكبرى لمؤسسيها أو كما تم التخطيط لما يجب عليها فعله.[1]

يغفل عن كون هذه المؤسسات غالبا ما تدار وتوظف من قبل القوى الكبرى لتحقيق مصالحها، لا لتوفير منافع عامة محايدة.[2]

يجادل أنصار انتقال القوة هناك شرطين لانخراط القوة المسيطرة مع منافسيها المحتملين، فأعلى احتمالات الحرب يكون عندما تصبح القوة الاجمالية للمنافس(الصاعد)غير الراضي والقوة المسيطرة أكثر تناسبا ففي بنية النظام الدولي، تعتبر فكرة الهيمنة ظاهرة ذاتية تتحرك وتتحول باستمرار ويعتمد صعود

[1] توفيق حكيمي،" الحوار النيوو واقعي النيوو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني: "دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تحصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، 2008/2007، ص.40.

[2] فاروق طيفور، "الدول الصاعدة وعالم ما بعد الهيمنة الأمريكية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد12، العدد2، جامعة البليدة2 ،سبتمبر 2021 ،ص387.

الدول وسقوطها بشكل أساسي على القوة الاقتصادية والحروب والمستوى غير المستقر في النظام الدولي، فنظرية تحول القوة تنظر إلى النظام الدولي على أنه تسلسل هيرا ركي للدول يتضمن درجات مختلفة من

التعاون والمنافسة ويؤدي اختلاف معدلات النمو في عناصر القوة الشاملة إلى تغيير في القوة النسبية بين الدول، ما يؤدي إلى تشكل علاقات دولية جديدة.[1]

في مقال بعنوان "تحولات القوة"، يتناول هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، الواقع العالمي الجديد من منظور استراتيجي يذكر، كيسنجر بالنظام العالمي الذي كان سائدا من القرن الماضي حيث كان هناك خط استراتيجي واضح يفصل بين القوى الدولية، يمر في وسط القارة الأوروبية. أما في عالم اليوم فمن الصعب حصر الخطوط الاستراتيجية الفاصلة، أو تحديد هامل مشترك أدنى يجمع بينهما.

ثانيا/ القوى التعديلية و اعادة تشكيل النظام الدولي

يفترض كيوهان امكانية التعاون دون هيمنة أحادية، لكن واقع تعددية الأقطاب لا يضمن بالضرورة الاستقرار أحيانا يزيد من التوتر، فتعدد مراكز القوة (الصين، روسيا، الهند، الاتحاد الأوروبي ...)، يؤدي إلى تضارب في الرؤى والمعايير، ما يعيق العمل المؤسساتي، وفي هذا السياق يؤكد جون ايكنيبري بأن: " صعود قوى جديدة مثل الصين يختبر قدرة النظام الليبرالي على التكيف دون وجود زعامة واضحة.

التوزيع الجديد للقوة لا يؤدي تلقائيا إلى مزيد من التعاون كما يرى كيوهان، بل قد ينتج بيئة أكثر انقساما.

[1] توفيق حكيمي، مرجع سبق ذكره، ص126.

كذلك تحاول القوى التعديلية (Révisionniste Power) مثل الصين وروسيا تعمل على اعادة تشكيل المؤسسات الدولية لصالحها أو خلق بدائل لها: تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية كبديل للبنك الدولي[1]، من خلال مبادرة طرق "حزام واحد "، "طريق واحد" وبدأت روسيا في تأكيد نفسها

كلاعب سياسي رئيسي، مدفوعا بإنتاج، ص137القوى الصاعدة وتفكيك الهيمنة وتصدير موارد الطاقة، كذلك مقاطعة قرارات المحكمة الجنائية الدولية من قبل عدة قوى. اذا تحولات القوة الجيوسياسية تقود إلى تفكيك تدريجي للنظام المؤسسي وليس تعزيزه. تسعى روسيا كقوة تعديلية صاعدة إلى اعادة بناء وتأكيد نفسها كقوة عظمى، خاصة عبر منطقة أوراسيا. [2]

تشكل القوى العظمى الصاعدة تحديات عميقة للنظام الدولي القائم، والتي يمكن أن تثير حروب الهيمنة وتغييرات في ميزان القوة والطابع المعياري والمؤسسي للسياسة الدولية، فالقوى التعديلية أو النزعة التعديلية للقوى الصاعدة تتشكل لدى القوى العظمى، من أجل تغيير أو تعديل توازن القوى القائم لصالحها، لأن القوة النسبية للدولة في مقابل الدول الأخرى الضمانة الأولى لبقاء الدول ولذلك تقف القوى التعديلية على طرف النقيض من قوى الوضع الراهن التي تسعى للحفاظ على توازن القوى الحالي لأنه في صالحها.[3]

الواقع العالمي الجديد يتسم بتعدد القطبية حيث تتعدد فيه القوى الصاعدة على نحو غير مسبوق، فضلا عن منظومة حكم متعددة عن الكثير من الدول التي وإن كانت أقل حجما تكتسب لأسباب مختلفة نفوذا متصاعدا على الساحة الدولية. حيث رأى بعض المراقبين أنه اذا تعثرت أمريكا فانه من غير المحتمل أن يبقى العالم خاضعا لهيمنة خلف متفوق مفرد مثل الصين في حين من شأن أي أزمة مباغتة

[1] نجيم حذفاني، القوى الصاعدة وتفكيك الهيمنة الأمريكية: نحو إعادة تشكيل النظام الدولي على ضوء نظرية انتقال القوة، باتنة، السنة التاسعة المجلد.09العدد01، 2023/06/10 ص..137

[2] نجيم حذفاني، مرجع سبق ذكره، ص141.

[3] المرجع نفسه، ص.145.

وهائلة يتعرض لها النظام الأمريكي أن يفرز سلسلة ردود أفعال متسارعة مفضيه إلى فوضى عالمية على الصعيدين السياسي والاقتصادي ولعل الاحتمال الأقوى هو حصول حقبة متطاولة لحشد تحالفات متجددة أقرب إلى التذبذب وفوضوية إلى حدود معينة لقوى عالمية واقليمية على حد سواء من دون أطراف كبيرة رابحة وأطراف خاسرة كثيرة على خلفية دولية مطبوعة باللايقين بل وحتى زاخرة ربما بأخطار قد تكون مصيرية بالنسبة إلى رخاء كوكب الأرض.[1]

فالمؤسسات الدولية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين خاضعة للضغط من قبل دول صاعدة الصين والهند ومطالبة بإعادة الترتيبات العامة لتوزيع حقوق التصويت المعتمدة المرجحة لكفة الغرب.

تتفق نظرية تحول القوة مع الواقعية وفقا لمنطق المكاسب النسبية بين القوى الكبرى هي خصائص متأصلة في النظام الدولي، ويتوقف التنافس في اطار نظام توازن القوى عندما تظهر (قوة صاعدة تعديلية غير راضية) على الساحة الدولية وتعطل نظام توازن القوى من اجل التأسيس لنظام توازن قوى دولي جديد يخدم مصالحها بشكل أكبر، أما دور الترتيبات المؤسساتية الدولية فيمكن للدول أن تستخدمها كأدوات لإدارة سياسات القوة مع القوى الأخرى.[2]

التشكيك في جدوى المنظمات الدولية، ترى الواقعية أن المنظمات الدولية يتم إنشاؤها والحفاظ عليها من قبل الدول القوية، من أجل تعزيز مصالحها الوطنية وبالتبعية ففي حال تنافر المصالح، تصاب المنظمات بالشلل و تفقد القدرة على تبني سياسات دولية فاعلة.

وفي هذا السياق يرى جون ميرشايمر أن التعاون الدولي لا يمكن اعتباره سمة دائمة أو تلقائية للنظام، بل هو حالة ظرفية واستثنائية تنشأ فقط عندما تتلاقى المصالح الاستراتيجية الكبرى، ويكون فيها

[1] فاروق طيفور، مرجع سبق ذكره،ص387.

[2] جون ميرشايمر، مرجع سبق ذكره، ص.8.

ميزان القوى واضحا ومحددا. وينطبق هذا الوصف على سلوك الدول في مواجهة أزمة كورونا المستجد، ففي ظل الأزمة أقدمت الدول على تبني سلوكيات فجة، حتى مع الدول الصديقة على سبيل المثال،

تعاقدت فرنسا على شراء أقنعة من الصين وقامت الولايات المتحدة بشراء الشحنة التي تعاقدت عليها فرنسا.[1]

[1] شادي عبد الوهاب منصور، 'اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية: "المقاربة الواقعية لصراعات الدول في زمن الأوبئة"، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، المجلد55 العدد221،يونيو2020، ص ص8-9.

تناول هذا الفصل بالتحليل والنقد الأساليب المعرفية والمنهجية التي اعتمد عليها كيوهان في دعم أطروحته حول إمكانية التعاون في ظل غياب الهيمنة، وقد ركز على الأدوات العقلانية والنماذج الرياضية التي اعتمدها، خصوصا من خلال توظيف نظرية الألعاب لتفسير سلوك الدول في اطار تفاعلات متكررة تحكمها المؤسسات الدولية. وقد أبان كيوهان عن إمكانية تعاون مستقر بين دول أنانية وغير مثالية، شريطة توافر شروط مؤسسية تسمح بالمراقبة والمعاقبة والحوافز.

كما عرض هذا الفصل حدود المشروع وقيوده الواقعية، لا سيما في سياقات لا تسمح بالتكرار أو لا تخضع لحسابات عقلانية دقيقة. وأوضح أن الاعتماد الحصري على النموذج الرياضي والتكرار المؤسسي قد يغفل عوامل جوهرية كالأدراك والثقافة السياسية، والتفاوت في الهويات، كما أن النظرية قد تصطدم بعجزها عن التنبؤ الفعال بالتحولات البنيوية الكبرى في النظام الدولي، مثل تلك الناتجة عن تغير موازين القوى العالمية.

ومن ثم فان مشروع كيوهان رغم قوته التفسيرية، يظل بحاجة إلى استكماله بأطر تحليلية أخرى أكثر قدرة على استيعاب المواقف اللاعقلانية وغير المتوقعة، وهو ما يدعو إلى التفكير في دمج المقاربات البنيوية والنقدية ضمن دراسة التعاون بعد الهيمنة لتوافق الأطروحة في كل الأمكنة وعبر الأزمنة.

خاتمـــــــة

في ختام هذه الدراسة، فإن مشروع روبرت كيوهان يتضح أن الاستقرار في النظام الدولي لا يعتمد بالضرورة على ضرورة وجود قوة مهيمنة واحدة قادرة على فرض النظام والسيطرة، بل يمكن أن يستقر النظام الدولي في غياب قوة مهيمنة، من خلال آليات مؤسسية تعزز التعاون وتقنن التفاعل بين الفاعلين الدوليين، حتى في غياب سلطة مركزية.

قدم روبرت كيوهان مقاربة مغايرة للتيار الواقعي بأنه يمكن أن يستمر التعاون حتى بعد تراجع الهيمنة، وأن الاستقرار لا يستوجب دائما وجود هيمنة، بل ينبثق من مؤسسات دولية وقواعد عقلانية تنظم التفاعل بين الدول. إذا مشروع روبرت كيوهان يعتبر إطارا مفاهيمي لفهم توازنات ما بعد الهيمنة على أساس ترتيبات مؤسسية ومنافع متبادلة.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الهيمنة في مجال نظريات العلاقات الدولية، يتجلى في معنيين الأول يتعلق بعملية توزيع القوة العسكرية بين أطراف النظام القائم، بل يتعلق بالقوة التكنولوجية والمالية والثقافية، والثاني يتعلق بسيطرة أفكار معينة على الصعيد الدولي ونشره بطرق متعددة مثل النظام الليبرالي الاقتصادي. و كذا التنوع النظري يتضح لنا أن الهيمنة ليست فقط ظاهرة سياسية، بل هي انكاس لبنية علاقات القوة والمعنى في النظام الدولي، وأن فهمها يتطلب تحليلا متعدد المستويات .
- مثل مشروع روبرت كيوهان انتقالا مفاهيمي من تحليل العلاقات الدولية بمنطق الصراع والهيمنة إلى مقاربة تقوم على إمكانية التعاون المؤسسي المنظم بين الدول، حتى في غياب سلطة مركزية، من خلال افتراض العقلانية، والإيمان بدور المعلومات والمؤسسات وتبّني أدوات تحليل دقيقة كنظرية الألعاب وتكاليف المعاملات، قدم كيوهان تفسيرا لنشوء واستمرار الأنظمة الدولية بوصفها ناتجا عقلانيا لتفاعل المصالح، وليس فقط انعكاسا للقوة.

- يكشف تحليل مشروع روبرت كيوهان حول آليات الاستقرار في النظام الدولي في غياب القوة المهيمنة عن طموح نظري جاد لإعادة تعريف شروط التعاون الدولي، بعيدًا عن منطق الهيمنة الصلبة. فمن خلال تركيزه على دور المؤسسات الدولية، وقدرتها على تخفيض تكاليف المعاملات وتوفير المعلومات وتثبيت التوقعات، قدّم كيوهان بديلاً ليبراليًا بنيويًا في مواجهة النموذج الواقعي التقليدي. غير أن هذه المساهمة، على أهميتها، لا تخلو من حدود نظرية وتطبيقية.

فعلى المستوى النظري، ورغم أن كيوهان يتبنى منطلقات واقعية في تحليله – كتسليمه بمركزية الدولة والمصلحة الذاتية – إلا أنه يفترض قدرة المؤسسات على خلق التزام طويل الأمد بالتعاون، دون أن يولي الاهتمام الكافي للقيود السياسية الداخلية، أو للتحولات القيمية العميقة التي قد تعوق هذا الالتزام. كما أن اعتماده على نماذج الخيار العقلاني، رغم دقتها التحليلية، قد تُبَسِّط تعقيدات السلوك الدولي الذي تحكمه أحيانًا عناصر لا عقلانية، أو حسابات أيديولوجية.

- أما على المستوى التطبيقي، فإن التجربة التاريخية منذ نهاية الحرب الباردة وحتى اليوم، تشير إلى أن المؤسسات الدولية القائمة لم تُفلح دائمًا في تجاوز منطق القوة أو الحد من تفكك النظام الليبرالي العالمي. فصعود قوى جديدة كالصين والهند، واستمرار النزعات القومية والشعبوية داخل الديمقراطيات الغربية، وتراجع الالتزام الجماعي تجاه قضايا المناخ والأمن الجماعي، كلها مؤشرات تدفعنا للتساؤل حول مدى استمرارية النموذج الذي افترضه كيوهان.

- ومع ذلك، فإن القيمة الأساسية لمشروع كيوهان تكمن في تأكيده أن "المؤسسات ترتكز على القوة، وأن تغيّر أنماط القوة يُفضي إلى تغيرات في هذه المؤسسات". هذه الرؤية، وإن لم تُقدّم ضمانة يقينية للاستقرار، فإنها تضعنا أمام مسؤولية تحليل بنى القوة المتغيرة، لا بوصفها تهديدًا دائمًا، بل كمصدر

محتمل لإعادة التوازن المؤسسي. وعليه، فإن مشروع كيوهان لا يقدم وصفة نهائية، بل يفتح أفقًا نقديًا لفهم كيف يمكن للعقلانية والمؤسسية أن تتفاعلا مع حقائق الهيمنة والمقاومة في آنٍ واحد. لذلك، فإن أي محاولة لفهم استقرار النظام الدولي دون هيمنة، لا يمكن أن تستغني عن مقاربة كيوهان، ولكنها أيضًا لا يجب أن تتوقف عندها.

- المشروع رغم قوته التفسيرية ليس خاليا من النقائص خصوصا مع تطورات النظام الدولي، فقد أغفل إلى حد ما الأبعاد الثقافية والهويات التي قد تكون عائقا أمام التعاون، كما أن التركيز على المؤسسات يغض النظر أحيانا عن الأشكال غير المؤسسية للسلطة والنفوذ التي قد تخلق تفاوتا في المكاسب بين الدول.

قائمـــــة المراجـــــع

قائمة المراجع

أولا/ باللغة العربية:

أ-الكتب:

1- أبوزيد أحمد محمد، تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية: "دراسة نظرية"، دبي، مدير الأبحاث في المؤسسة الدولية للثقافة الدبلوماسية ب.س.ن.

2- الببلاوي حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر:" من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة، الكويت، عالم المعرفة، 2000.

3- براون كريس، فهم العلاقات الدولية ، ترجمة : مركز الخليج ، مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 2004.

4- جوانيتا الياس، د ستش. بيتر، أساسيات العلاقات الدولية، تر: محيي الدين حميدي، دمشق، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2016.

5- الحافي محمد يوسف، الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي دراسة في الفلسفة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2014

6- دان تيم كوركي ميليا، ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع ،تر: ديما الخضر، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،ط1، 2016.

7- سلامة جمال، تحليل العلاقات الدولية، دراسة في ادارة الصراع الدولي، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، ط1 .2013

8- سليم محمد السيد، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر2002.

9- عبد الصبور، القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية، دار البشير الثقافة والعلوم، مصر، ط1 2009.

10- غراهام ايفانز. نوينهام جيفري، قاموس بنغو ين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، د.س.ن.

11- غريفيش مارتن، أوك لاهان تيري، " المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية "، مركز الخليج للأبحاث، 2001.

12- فرج أنور محمد، النظرية الواقعية في لعلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ،2008.

13- ميرشايمر جون، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم، الرياض: جامعة الملك سعود، 2012.

14- ناي جوزيف، هل انتهى القرن الأمريكي ؟، تر: محمد ابراهيم العبدالله ، العبيدان، المملكة العربية السعودية، 2016.

15- نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.

ب. الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة:

1. برد رتيبة، "استراتيجية الهيمنة الاقليمية، مجلة السياسة العالمية"، المجد 5، العدد 02، 06/04/ 2021.

2. بكاكرة نبيل، "التنوع والتغير في مضامين القوة: نحو فهم جديد للعلاقات الدولية"، العدد 19 جوان2018.

3. بن عزيز اسيا، "المنظمات الدولية غير الحكومية : اليات دولية لتطبيق القانون الدولي الانساني"، مجلة جيل حقوق الانسان، العدد الثالث والرابع.

4. الجلالي حميد زين رائد، " تحديات الهيمنة الأمريكية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة" ، الشرق الأدنى معهد الدراسات العليا، نيقوسيا كلية العلوم الاقتصادية والادارية / قسم العلاقات الدولية، 2021.

5. جندلي عبد الناصر، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات ما بعد الحرب الباردة"، مجلة المفكر، العدد الخامس.

6. حبش لورد، "الهيمنة في العلاقات الدولية، مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأمريكية"، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 48 كانون الثاني يناير 2021.

7. حذفاني نجيم، "القوى الصاعدة وتفكيك الهيمنة الأمريكية: نحو إعادة تشكيل النظام الدولي على ضوء نظرية انتقال القوة"، السنة التاسعة المجلد.09العدد01، 10/06/2023.

8. زعلوك عادل عنتر علي، "النظريات المفسرة للأنساق الدولية"، كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، 2018.

9. الطحلاوي عطية أحمد عبدالله محمود، "مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية"، تاريخ النشر 2009 ، http://www.alnodom.com/index.php، تاريخ التصفح 2025/05/28.

10. طيفور فاروق، "الدول الصاعدة وعالم ما بعد الهيمنة الأمريكية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد12. العدد2،سبتمبر2021

11. العايدي احمد محمد ابراهيم، "الهيمنة ونظرية توازن القوى في محيط العلاقات الدولية"، مجلة الدراسات السياسية ولاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثاني السنة الثالثة، أكتوبر 2023.

12. عبدالله عبد الخالق، "الاتجاهات الجديدة والمستقبلية في علم السياسة، " مجلة المستقبل العربي، العدد 149 ، جويلية 1991.

13. عرجون شوقي، "النظريات الجديدة في الاقتصاد السياسي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 08 / العدد: 02 2021/12/16 .

14. عميري عبدالوهاب، "وهم الاستقرار بالهيمنة في ظل تغير القوة والتنافس الدولي"، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد السادس :العدد الاول. 31/03/2022

15. قادة عامر. رشيد ساعد، "مسارات الصعود الأمريكي نحو الهيمنة الدولية من الاستقلال الى نهاية القرن العشرين" ، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 9، العدد ديسمبر 2024.

16. مصطفى مروة خليل، "مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلدة 5، العدد9، 2020

17. _____، "القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير: "دراسة تقويمية"، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 2021.

18. منصور شادي عبد الوهاب، "اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية: "المقاربة الواقعية لصراعات الدول في زمن الأوبئة"، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، المجلد55 العدد221،يونيو2020.

19. وهبان أحمد محمد، "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثا و الى ميرشايمر " دراسة تقويمية "، كلية الدراسات والعلوم الاقتصادية و السياسية.

ج. مذكرات التخرج:

1. حكيمي توفيق، الحوار النيوو واقعي النيوو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني: "دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تحصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، 2008/2007.

2. شهرزاد أدام، "استخدام القوة العسكرية في المحيط الدولي بعد الحرب الباردة"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2007/2006.

3. صوشة محمد الامين، "التنظير الصيني في العلاقات الدولية"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر3، 2025/2024.

4. مشري عبد الحميد، "التعاون الدولي من منظور الحوار العقلاني–البنائي"، أطروحة (دكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2017/2016.

ثانيا/ باللغة الأجنبية

A/BOOKS:

1. Oxford Learner Dictionary , Hegemony , (visited 1 mai ,2025),http:// 124, link/ e7f34.

2. Cox w Robert., «Social Forces , States and World Orders : Beyond International Relations Theory ,103.

3. Gilbin Robert, "War and chang in world politics," cambridge university press. Cambridge.1981.

4. Gilbin Rrobert , "the political Economy of international relation , Princeton university press , Princeton , NJ , 1967.

5. Griffiths Martin, Steven C. Roach, and Scott Solomon, Fifty Key Thinkers in International Relations, New York.2009.

6. Ikenberry John , After Victory : Institution , Strategic Restraint , and the Rebuilding of Order after Major Wars (Princeton /NJ : Princeton University Press, 2001.

7. Keohane ,Robert O, "The Demand for International Regimes", International Organization, vol. 36, No.2, International Regimes(spring, 1982.

8. keohane ,Robert O, A Personal Intellectual History, In: Joseph Kruse and James N. Rosennau , eds, Journeys Through World Politics: Autobiographical reflections of Thirty-Four Academic Travelers (Lexington, MA; Lexington Books,1989.

9. Keohane Robert O, After Hegemoy : Cooperation and Discord in the World Political Economy, Princeton, NJ: Prienceton Univesity Press,1984.

10. keohane Robert O, The Comparative Politics Of Climate Change Policy, (Princeton, NJ: Princeton University and Stanford University, Center For Advanced Study in the Behavioral Sciences (CASBS), 2018,p.02

11. Layne Christopher , The Peace of Illusions : American Grand Strategy From 1940 to the Present ,Covnell University PRESS , Ithaca ,NY , 2007.

12. Moravcsik Andrew, « Robert O. Keoghan's Institutionalism," in International Relations Theories: Discipline and Diversity, ed, Tim Dunne, Milja Kukri and Steve Smith (Oxfords: Oxford University Press, 2009.

13. Moravicsik Andrew, Muller Helen, Power, Interdependence and Nan State Actors In World Politics, Princeton University Press Princeton and Oxford, 2009.

B/ARTICALS:

14. Andreas Antoniades , " From Theories of Hegemony ' to Hegemony Analysis in International Relations ", in 49th Annual Convention of the

International Studies Association (IS A San Francisco , USA , 26-30/3/2008.:

Oxford University Princeton

15. Andrew Moravcsik, « Robert O. Keoghan's Institutionalism," in International Relations Theories: Discipline and Diversity, ed, Tim Dunne, Milja Kukri and Steve Smith (Oxfords: Oxford University Press,2009
16. Arlo Poletti, "Robert O. Keohane: the Promise of Cooperation", in International Relations (jaune2017),29/05/2025, http://wwwresearchegate.net/publication/311797.
17. Carla norr ," Hegemony Hirarchy and Unipolarity :theoritical and empirical Foundation of Hegemonic Order Studies " ,in :William R.Thompson (ed) . Encyclopedia of Empirical International Relations Theory (New York : Oxford University Press, 2017.
18. Cox w Rober.,"Social Forces , States and World Orders : Beyond International Relations Theory ,103.
19. Dirzauskaite Goda & Nicolae Cristinel Ilinca ," Understanding Hegemony ' in International Relations Theories", Aalborg University, 31-05-2017.
20. Duncan , sandal ," the limits of stability theory , "international organization, vol, 39,mo,4(auturn 1985).
21. IKeneberry ,G.J , "the end if the Liberal International Order?"International Affairs, vol.94no. 1(january2018.
22. Joshua Coulbourne, " Appraisal of Robert Keohane: Neoliberalism and Liberal Institutionalism in World Politics ,"E-International Relations, December/22/2012,http://www.e.ir.info/2012/12/an-appraisal-of-robert-keohane-neoliberalism-and-liberal-institutionalism-in-world-politics/.

23.Karen Mingst, A Conversation with Robert keohane, PS: Political Science and Politics, Vol. 33, NO. 3 (SEP, 2000.

24.Kenneth W. Abbott, Jessica F Green, and Robert O. keohane," Organizational Ecology and Institutional Change in global Governance",7february 2016.

25.Matthew Gillard , °Hegemonic Stability Theory and the Evolution of the Space Weaponization Regime During the Gold War , " Unpublished Master Thesis , the University of British Columbia , 2006.

26. Nussaiba . Ashraf,''Revisiting International Legacy on Hegemony : The Decline of American Hegemony From Comparative Perspectives ", Review Of Economics and Political Science ,no . Ahead-of-print.2020.

27.Peter A. Gourevitch, "Robert O. Keohne: The Study of International Relations, PS: Political Science § Politics 32, no. 3(September 1999.

28.Peter A. Gourevitch, "Robert O. Keohne: The Study of International Relations, PS: Political Science § Politics 32, no. 3(September 1999.

29.Robert O. keohane, Interview ,with E-International Relations, E-IR, 2014, http://www.e-ir.info/2014/04/18/interview-iobert-o-keohane.

فهـرس الجـــداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نموذج معضلة السجين الكلاسيكية	82
02	نموذج مصفوفة العوائد الذاتية	84
03	مصفوفة القيم الأخلاقية	85

فهـــرس الموضوعات

العنـــــــوان	الصفحة
مقدمة	01
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للهيمنة	12
تمهيد	12
المبحث الأول: النقاشات الفكرية حول مفهوم الهيمنة في العلاقات الدولية	13
- المطلب الأول: قراءة في مفهوم الهيمنة	13
- المطلب الثاني: الهيمنة والمفاهيم المتعلقة بها	21
- المطلب الثالث: تطور مفهوم الهيمنة في المدراس الفكرية	25
المبحث الثاني: السياق الفكري والنظري لظهور مشروع روبرت كيوهان	31
- المطلب الأول: النظام الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية	31
- المطلب الثاني: أزمة النظام الليبرالي	38
- المطلب الثالث: الحاجة إلى اطار نظري جديد	40
الفصل الثاني: مناقشة مشروع روبرت كيوهان	45
تمهيد	45
المبحث الأول: المسار الأكاديمي والفكري لكيوهان	46
- المطلب الأول: التكوين الشخصي والأكاديمي	46
- المطلب الثاني: تطور مشروع روبرت كيوهان النظري	49
- المطلب الثالث: المشروع المؤسسي (بعد الهيمنة)	56
المبحث الثاني: الافتراضات الأساسية لمشروع بعد الهيمنة	61

- المطلب الأول: الدول فواعل عقلانية	61
- المطلب الثاني: دور المؤسسات في دعم التعاون	66
- المطلب الثالث: التعاون الدولي في غياب الهيمنة	73
الفصل الثالث: أساليب برهنة كيوهان على مشروعه	78
تمهيد	78
المبحث الأول: الأسس النظرية والمنهجية عند كيوهان	79
المطلب الأول: نظرية الألعاب بوصفها تقنية تفسيرية	79
المطلب الثاني: البرهنة من خلال الأمثلة التاريخية	86
المبحث الثاني: إخفاقات وحدود النظرية	91
المطلب الأول: انتقادات المدرسة الواقعية	91
المطلب الثاني: التحول في مفهوم القوة	93
الخاتمة	104
قائمة المصادر والمراجع	107
فهرس الجداول	115
فهرس الموضوعات	116
الملخص	

الملـــــــــخص

روبرت كيوهان هو عالم سياسي ومفكر في العلاقات الدولية، يعد من أبرز منظري الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية، قدم مساهمات كبيرة في فهم كيفية تحقيق الاستقرار والتعاون بين الدول في نظام دولي في ظل تراجع الهيمنة.

تتناول هذه الدراسة آليات الاستقرار في النظام الدولي في ظل غياب قوة مهيمنة واحدة تفرض النظام الدولي، من خلال قراءة وتحليل مشروع المؤسسي لروبرت كيوهان. يركز البحث على كيفية تحقيق الاستقرار عبر التعاون المؤسسي والتفاعلات الاستراتيجية بين الدول، يبدأ البحث بتأسيس إطار نظري يشرح مفهوم الهيمنة والنقاشات الفكرية والمفاهيم المرتبطة بها، ثم ينتقل إلى تحليل المسار الأكاديمي الفكري كيوهان، مع التركيز على الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها مشروعه، في النهاية يناقش البحث البرهنة على المشروع ودورها في تفسير استقرار النظام الدولي المعاصر. توصلت الدراسة إلى أن الاستقرار في لا يعتمد على وجود قوة مهيمنة، بل يمكن تحقيقه من خلال التزام الدول بالقواعد المشتركة والمؤسسات الدولية والأنظمة، وتفاعلها العقلاني في بيئة ودون سلطة مركزية، وتفتح هذه النتائج آفاقا جديدة لفهم الديناميكيات الدولية في عالم ما بعد الهيمنة.

روبرت كيوهان – ما بعد الهيمنة – التعاون الدولي – المؤسسات الدولية – الليبرالية الجديدة المؤسساتية– آليات الاستقرار.

Abstract:

Robert O.Keohane is a prominent American political scientist and international relations scholar, widely regarded as one of the leading theorists of neoliberalism in international relations. He has made significant contributions to understanding how stability and cooperation among states can be achieved in a multipolar international system, especially in the absence of a hegemonic power enforcing order.

This study examines the mechanisms of stability in the international system in the absence of a single hegemonic power, through the reading and analysis of keohane s project, the research focuses on how stability is achieved through institutional cooperation and strategic interaction among states in the system. It begins establishing a theoretical framework that explains the concept of hegemony and the associated intellectual debates, then moves to analyze keohane academic and intellectual trajectory, emphasizing the fundamental assumption underling his project. Finally, the study discusses the liberal justification of keohane s project and its role in explaining cotemporary international stability. The finding reveal that stability does not solely depend on existence of a hegemon but can be attained through states adherence to shared rules and international institutions, and their rational interactions within an international environment. These results open new perspectives for understanding international dynamics in a post-hegemonic world.

Keywords : Robert Keohane, Néolibéral Institution.

, post-Hegemony, International system, International Cooperation, International Institutions, Mechanisms of Stability